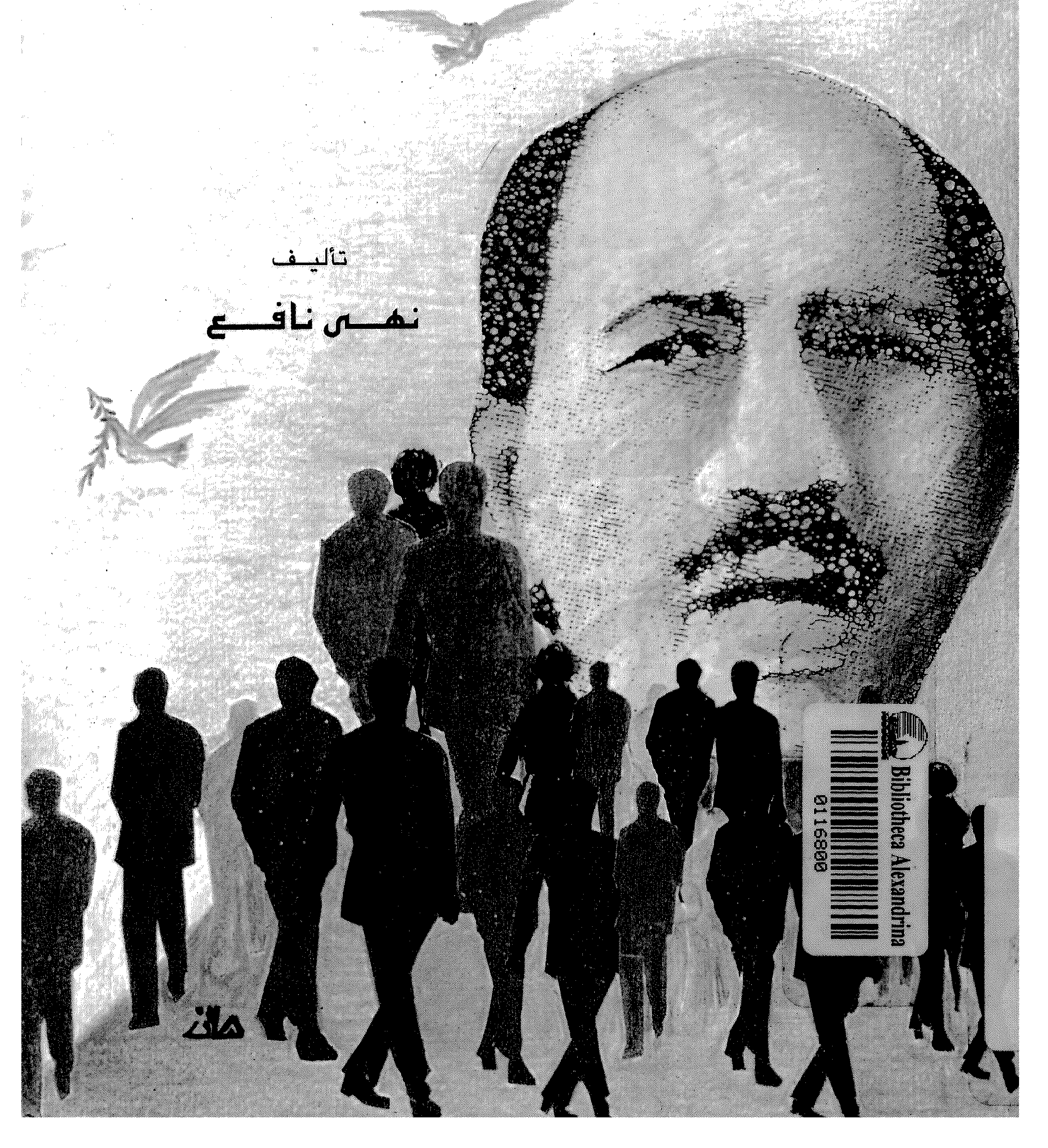
الممارسة الديمقراطية
فى عهد الرئيس السادات

تأليف

نهى نافع



الممارسة الديمقراطيـة في عهد الرئيس الســادات

تــأليف

نــهى محمد أمجـد نــافع

القاهرة فى ١٩٩٤

الممارسة الديمقراطية فى عهد الرئيس السادات

تقـديم :

اختلف الكثيرون حول نظام regime الرئيس السابق السادات، واختلفوا حول الأبعاد المختلفة لسياساته الخارجية والداخلية، ولكنهم لم يختلفوا حول دوره فى إرساء أسس الديمقراطية فى مصر بدءً من إصدار الدستور الدائم لمصر عام ١٩٧١، وهى الأسس التى أضاف إليها وطورها ودفع بها إلى الأمام الرئيس محمد حسنى مبارك. والكتاب الذى بين أيدينا كتاب هام لأنه يتناول بإيجاز ودلالة قواعد الممارسة الديمقراطية فى عهد السادات، وكيف أسهم فى بدء مرحلة جديدة من العمل السياسى الداخلى كانت تراود فى مضمونها المفكرين والعلماء والباحثين بل والمصريين عموماً.

والكتاب هو ثمرة لرسالة ماجستير فى العلوم السياسية قدمت ونوقشت فى معهد البحوث والدراسات العربية بإشراف الأستاذ الدكتور يحيى الجمل، وشارك فى مناقشتها الأستاذ الدكتور أنور رسلان وعبد المنعم المشاط وأجيزت بتقدير ممتاز.

والمؤلفة السيدة نهى محمد أمجد نافع من ألمع الطلاب والباحثين فى العلوم السياسية، حيث تتسم بالدقة فى التحليل والتأنى فى الاستنتاج والبحث عن الجديد.. ولقد اعتمدت بالفعل على أسلوب المقابلات الشخصية – رغم صعوبته – فى التأكد من بعض الأطروحات التى وردت فى كتابها.

أننى على يقين من أن الحجج الواردة فى هذا الكتاب تستحق القراءة والتأمل والتقدير..

عبد المنعم المشاط

أستاذ العلوم السياسية والمستشار الثقافى
ومدير مكتب البعثة التعليمية فى واشنطن

القاهرة فى ينـــاير ١٩٩٥.

الديمقراطيــة

« تلك الكلمة الساحرة لفظا ومعنى .... تعلق بها الإنسان الفرد منذ بزوغ نجمها الاغريقى القديم .... هبطت وتصدعت .... فهبط معها وتصدع .... ارتفعت وقويت .... فارتفع معها وقوى .... »

صلاح الدين حافظ

الديمقراطية والثورة ، مازق العالم الثالث
مطبوعات الشعب ، ص ١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

موضوع الدراسـة :

لقد كانت الديمقراطية ولاتزال الإهتمام الأول لكل إنسان متحضر، بل لقد أصبح من المحقق إن الاتجاه نحو الديمقراطية هو الإتجاه الغلاب فى عالمنا المعاصر، ولم يعد فى مقدور أحد مهما بلغت قوته وسلطته أن يوقف هذا التيار أو أن يقف فى وجهه.

والفرد هو حجر الزاوية فى الديمقراطية إذ انها تعبر عن الحرية وأداة لتحقيق العدالة والهناء.. فأهداف الديمقراطية تحتمها الأخلاق وتتفق تماما مع ما تصبو إليه كافة الديانات السماوية فى المحافظة على كرامة الإنسان وقيمته.

وقد شغلت الديمقراطية إهتمام الباحثين والمفكرين وتعددت الكتابات والآراء بشأنها. وفى تاريخ الفكر السياسى المصرى، جرى التعبير عن الديمقراطية بصيغة «المسألة الدستورية» لا من حيث أن الدستور يتضمن فقط نصوصا تضمن حريات الأفراد، ولكن من حيث أنه وثيقة تخضع أجهزة الدولة لسلطان الهيئات النيابية المنتخبة وتؤمن الحريات الجماعية [(١)]. فالديمقراطية ليست مجرد شعار يطرح فى المناسبات والاحتفالات، كما انها لسيت الحرية ولا المساواة وإنما ما يحقق الحرية والمساواة انها تتعلق أساسا بمسألة السلطة بقدر ما يمكن فصل هذه المسألة عن باقى المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وهذا لا يعنى انها مفصولة كليا [(٢)].

---

(١) يراجع: طارق البشرى «الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠» فى مرجع: «أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى»، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة ١٩٨٤، ص ٥٧٩.

(٢) يراجع: برهان غليون، مناقشات حول بحث د. على الدين هلال بعنوان: «مفاهيم الديمقراطية فى الفكر السياسى الحديث»، فى أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان – نوفمبر ١٩٨٤.

لذلك تقوم الديمقراطية على مقدمات وأصول استقر عليها التاريخ الإنسانى كله بعد صراع طويل والتى بغيرها ينتفى الحديث تماما عن الديمقراطية [1].

وليس ثمة خلاف تقريبا على أنه فى أعقاب الحرب العالمية الأولى والثورة الوطنية للشعب المصرى عام ١٩١٩، أصبح من الممكن الحديث بشكل محدد عن محاولة لتطبيق النظام الديمقراطى كما تضمنه دستور ١٩٢٣ والذى استمر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى كان قيامها نهاية أكيدة لهذه التجربة الديمقراطية.

وقد جاء الرئيس أنور السادات مبادرا على الطريق الديمقراطى، وذلك على الرغم من عدم وجود قوى أخرى تستطيع أن ترغمه لو لم يرد. حقا أن «الواحد لو بص فى الديمقراطية فى عهد الرئيس السادات نظرة مجردة فقط يعنى فى حدودها هى يقول دى لا ديمقراطية ولا حاجة دى تروح فين جنب اللى بيحصل فى أمريكا وجنب انجلترا.. لكن لما الواحد يشوفها فى إطار نظام شمولى كان سابق لها لمدة خمس عشرة سنة أو أكثر.. يقدر يفهم القيمة النسبية لهذه الديمقراطية [2]». غير أن هذا الطريق الديمقراطى قد شهد مع ذلك ترددا وتراجعا، على أثر أحداث ١٩٧٧ – ١٩٨١.

أهميـة الدراسـة :

تستمد محاولتنا دراسة الممارسة الديمقراطية فى عهد السادات أهميتها من أكثر من اعتبار، الأول: انها تقف موضوعيا على ما قام به هذا الرئيس على المسار الديمقراطى على طول تلك الحقبة التى شهدت مع ذلك أكبر قدر من الأحداث والأفكار تأرجح معها هذا المسار، والأمر الذى يفضى معه إلى اعتبار ثان أكثر عمومية يتعلق بتقييم التجربة الديمقراطية على ضوء ما تحتاج إليه من مقدمات وأصول. أما الاعتبار الثالث فهو قلة الدراسات العلمية المتخصصة

---

(١) يراجع: أ.د. يحيى الجمل، الأصول الديمقراطية، جريدة الأهرام ٤/٦/١٩٩٠ الصفحة السادسة «قضايا وآراء».

(٢) حديث للأستاذ منصور حسن، وزير الثقافة والإعلام الأسبق، ملحق بالرسالة.

التى تحتوى على دراسة شاملة للديمقراطية بمفهومها وإطار ممارستها فى تلك الفترة التى تولى فيها السادات الحكم، وذلك على الرغم من تناول جزئيات هذا الموضوع فى السياق الأوسع للنظام السياسى المصرى. ومما لا شك فيه أخيرا أن محاولة التقييم العام لتطبيق الأسلوب الديمقراطى فى مصر فى عهد السادات من الممكن وأن تكون مفيدة لكل محلل سياسى وفى تلك المرحلة الحالية، إذ أن كل ما شهدته الديمقراطية من تشريعات منتقدة فى غمرة الأحداث التى توالت على مصر أيام السادات مايزال معمولا بها للآن.. على الرغم من أن لكل مرحلة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها.

منهج الدراسة :

ليس ثمةجدل على الاطلاق فى ضرورة قيام الدراسة على عنصر دستورى وعلى عنصر تاريخى، فلكل منهما أهمية لا تغيب على كل من يشتغل بالتحليل السياسى، وفى موضوع يدور وجودا وعدما مع النظم السياسية والاجتماعية، والرغبة فى تعمق هذه الدراسة افضت إلى أهمية إجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض شهود عصر السادات، وكان أولهم السيدة حرمه (چيهان السادات) التى أكدت ما كان يتمتع به الرئيس من بعد نظر سياسى ثاقب إلى جانب خطواته الواضحة على الطريق الديمقراطى.

أما حديثنا الثانى فقد كان مع السيد وزير الإعلام الأسبق «منصور حسن» الذى تولى وزارة الإعلام أثناء فترة حكم الرئيس السادات.. وقد أيد أيضا السيد الوزير ما ذهبت إليه السيدة چيهان السادات بل أبدى اقتناعه التام بعظمة قيادة أنور السادات وبالميزات العميقة التى أحدثتها سياسة الرئيس السادات وبالإنجازات الكبيرة التى قام بها (حرب أكتوبر – عملية السلام – الإنفتاح الاقتصادى)، ويرى من وجهة نظره الخاصة أن أعظم ما قام به أنور السادات هو أنه أعاد الديمقراطية إلى مصر (التى كانت موجودة قبل سنة ١٩٥٢ والتى تعطلت لفترة خلال ثورة يوليو لأسباب ومبررات).. وذهب إلى أن عملية إقامة

نظام ديمقراطى لايمكن أن تكون عملية تامة فإقامة نظام ديمقراطى طريق طويل الأجل وخطوات على الطريق .. وإن قال السيد/ منصور حسن أنه لا يغيب عنه ما يمكن أن يعتبره أخطاء مثل ما شهدته مصر فى الفترة الأخيرة من حكم السادات والتى تعتبر بمثابة فترة تردد وتراجع على المسار الديمقراطى وإن كانت لا تقلل من شأنه إذ أنه رأى إنها كانت فترة مؤقتة لها مبرراتها وكانت ستنتهى بعد الإنسحاب الإسرائيلى من سيناء «٢٥ أبريل».

أما حديثنا مع السيد المستشار أحمد الحفنى فقد جاء مؤيدا للأحاديث السابقة إذ رأى أن السادات قد قفز بمصر قفزات كبيرة فى الإتجاه الديمقراطى وذلك بالمقارنة لما كان قبل بداية فترة حكمه وإن كانت لا تقارن بالديمقراطية فى النظم الغربية. فالسادات لم يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ولم يستطع بل لم يشأ أن يحقق التوازن المطلوب بين السلطة التنفيذية والتشريعية.

أما الأستاذ خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع الوطنى الديمقراطى الوحدوى فإنه يرى أن الديمقراطية فى عهد السادات كانت مقيدة ومشروطة أى إنها بهذه الطريقة لم تتحقق.

تقسيم الدراسة :

ان محاولتنا دراسة الممارسة الديمقراطية فى عهد السادات إنما تتطلب بادئ ذى بدء التعرف على الديمقراطية وما تحتاج إليه من مقومات عبر تطورها المعاصر، كذلك ما قام به الرئيس السادات على المسار الديمقراطى، وما شهده التطبيق على طول فترة هذه الرئاسة. لذلك تقوم رسالتنا على فصلين أساسيين وخاتمة، يتعلق أولهما بماهية الديمقراطية، أما الثانى فإنه يتناول الممارسة الديمقراطية فى عهد الرئيس أنو السادات وتلخص الخاتمة تقييم هذه الممارسة.

الفصل الأول

ماهية الديمقراطية [١]

تعنى الديمقراطية فى تعريفها المجرد البسيط «حكم الشعب بالشعب وللشعب» [٢] وذلك «بمعنى أن تكون السلطة فى أيدى جميع فئات الشعب، بدون أن تستحوذ عليها فئة أو طبقة واحدة، وأن يستهدف الحكم خير الشعب ورفاهيته بتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادى للضعفاء اقتصاديا وكفالة العدالة فى التوزيع والاستهلاك» [٣].

وللديمقراطية اليوم مفاهيم وأفكار متعددة غير قانونية عبر عنها الفقيه الفرنسى G. Burdeau بقوله: «إن الديمقراطية فلسفة، عقيدة، طريقة حياة، فهى لم تعد شكل الحكم إلا بصفة تبعية» [٤] فالديمقراطية لدى هذا الفقيه ليس كل ما يترجم عنها فى الدساتير والقوانين، إذ أنها فكرة تسمو كعقيدة فى حد ذاتها. أما الفقيه "Kelsen" فإنه يرى أن الديمقراطية إنما تقوم على فكرة التصالح أو المعايشة Compromis بين الأغلبية والأقلية، فهو يرفض النظرة المجردة للديمقراطية [٥].

---

(١) يتكون تعبير démocratie من كلمتين اغريقيتين: "démos" اى شعب و "kratos" اى سلطة: يراجع: أ.د. السيد صبرى، مبادئ القانون الدستورى، الطبعة الرابعة ١٩٤٩، المطبعة العالمية، ص ٣٨.

(٢) "C'est le gouvernement du peuple, par le peuple et pour le peuple"; Andre Hauriou et Jean Gicquel, Droit constitutionnel et institutions politiques, éd. 1980, p. 359.

(٣) يراجع: أ.د. ثروت بدوى، القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر، ١٩٦٩، ص ٢٣٨.

(٤) "La démocratie n'est plus qu'accessoirement une forme de gouvernement. C'est une philosophie, une réligion, une manière de vivre..."; Georges Burdeau, Traité de science politique, tome V., les régimes politiques, Paris, éd. 1985, p. 514, No. (254).

(٥) يراجع: "Jean Marie Pontier, introduction à la politique", 3 éd. 1991, p. 98, No. (106).

والواقع أنه يبدو لنا ضرورة التركيز على الديمقراطية كمذهب سياسى، فمازال يوجد أساس مشترك بين ما قال به الأقدمون وبين ما يقال اليوم عن الديمقراطية: «حكم الشعب»، وذلك مع البحث عن وسائل ضمان الممارسة الديمقراطية.

فمثل هذه الدراسة إنما تساهم عن قرب فى تقييم الممارسة الديمقراطية فى النظام المصرى – نظام الحكم فى فترة زمنية معينة «عهد السادات» – موضوع بحثنا وإهتمامنا.

ولإدراك ذلك نتناول على التوالى بحث هذه الموضوعات :

- ❏ الديمقراطية التقليدية «المبحث الأول»
- ❏ تطبيقات الديمقراطية «المبحث الثانى»
- ❏ وسائل ضمان الممارسة الديمقراطية «المبحث الثالث»

المبحث الأول

الديمقراطية التقليدية

إن تاريخ النظريات السياسية يجب أن يتراجع إلى الماضى السحيق حيث التجمعات الواعية لشعوب البحر المتوسط، تلك الشعوب التى كان تقدمها العقلى منذ قرون طويلة مثار الدهشة والتعجب العظيمين. إذ يقرر البعض أن فترة تحكم الطغاة وتسلط الدولة على المواطنين فى كل ما يتعلق بأمورهم فى القرن السادس قبل الميلاد قد أدى إلى رد فعل معاكس اتجه إلى البحث لا عن حق الحاكم، بل إلى رفاهية وحقوق المحكومين، حيث أصبحت الكلمة العليا هى كلمة المواطنين الأحرار مما جعل المواطن الأثينى يشعر بالمسؤلية السياسية الملقاة على عاتقه [١].

وكان هيردوت من أوائل الذين تكلموا فى أشكال الحكومات وذلك فى المحاورة المشهورة التى كتبها فى صورة مناقشة تدور بين ثلاثة من ثوار الفرس... والتى تفيد أن نظم الحكم الثلاثة (الملكية – النظام الديمقراطى – الارستقراطى) كانت معروفة فى ذلك الوقت كما أن التمييز بينها كان أمرا معروفا على مستوى شعبى [٢].

كما يعتبر بيركليز Pericles خير من دافع عن النظام الديمقراطى فى أثينا بقوله إنها نموذج لغيرها من الدول فى هذا الميدان.

---

(١) يراجع: د. احمد جلال حماد، حرية الرأى فى الميدان السياسى فى ظل مبدأ المشروعية، بحث مقارن فى الديمقراطية الغربية والإسلام. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٨، ص ٥٠ وما بعدها.

ويرى الدكتور توفيق الطويل أن اليونان القديم قد تأثر بحضارة مصر القديمة، فكانت بالنسبة له مصدر إشعاع وإثراء. يراجع مؤلفه فى أسس الفلسفة، ١٩٥٩، ومؤلف الدكتور احمد جلال حماد، ص ٥٦ (الهامش).

(٢) يراجع أ.د. انور احمد رسلان، الديمقراطية بين الفكر الفردى والفكر الاشتراكى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧١، ص ١٠.

كما تقوم الديمقراطية لديه على مجموعة من الأسس والأخلاقيات... على المساواة أمام القانون، فالديمقراطية نظام الشرعية ونظام المساواة، أما أخلاقيات الديمقراطية كما يراها بيركليز فإنها تتلخص فى الأخوة بين المواطنين والعطف والتسامح ومساعدة أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة من الضعفاء والفقراء[1].

وبعد إنتهاء التجربة الديمقراطية فى أثينا، سادت العالم كله تقريبا أنظمة الحكم المطلق تلك النظم التى لا تعترف بالشعوب ولا تقر لأفرادها بأى حقوق أو حريات [2].

ومع عصر الرسالات السماوية، لم تهتم المسيحية بتحديد نظام الحكم الذى تفضله، بل كانت دعوة دينية خالصة [3].

أما الإسلام فقد اتخذ موقفا ايجابيا من مشكلة نظام الحكم، وذلك بتقريره لمجموعة من المبادئ العامة التى تقترب كثيرا من مبادئ الديمقراطية فى تطورها المعاصر: «مبدأ الشورى – العدالة – المساواة – والحرية» [4]. لذلك ذهب البعض إلى القول بأن النظام السياسى فى الإسلام يعتبر أكثر النظم السياسية قربا لمفهومات الديمقراطية الغربية [5].

وعندما نتحدث عن الديمقراطية التقليدية، نقصد بذلك المذهب الفكرى

---

(١) يراجع: أ.د. انور احمد رسلان، المرجع السابق، ص ١٢، ١٤.

(٢) يراجع: أ.د. انور احمد رسلان، ص ١١٧.

(٣) يراجع: أ.د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة، الكتاب الأول، ١٩٦٦، دار النهضة العربية، ص ٢٩٤.

(٤) يراجع: د. محمد ضياد الدين الريس: النظريات السياسية الإسلامية، ١٩٦١، ص ٣٢٠ وما بعدها، و أ. د. عبد الحميد متولى: مبادئ نظام الحكم فى الإسلام، ١٩٦٦، ص ٧٠٤ وما بعدها. و د. احمد جلال حماد، المرجع السابق ذكره، ص ٦٢ وما بعدها.

(٥) يراجع: أ.د. طعيمة الجرف، المرجع السابق ذكره، ص ٢١٦، ومع ذلك يذهب البعض إلى القول بأن النظام الإسلامى لا يقيم حكما ديمقراطيا. يراجع: د. محمد يوسف موسى: نظام الحاكم فى الإسلام، الطبعة الثانية، ص ٢١٤، ورسالة أ. د. انور احمد رسلان، ص ١١٢، «الهامش».

السياسى الذى تفجرت عنه ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. وحجر الزاوية فى هذا المذهب أن الإنسان هو الحقيقة الأساسية الأولى فى الإجتماع الإنسانى، وأن ذلك الإنسان الفرد يتمتع بحكم الطبيعة نفسها وقبل وجود الدولة وسلطتها بحقوق وحريات طبيعية توشك أن تكون مقدسة وما وجدت الدولة ولا السلطة السياسية فيها إلا من أجل حماية تلك الحقوق ودعم تلك الحريات ولا يجوز والأمر كذلك لسلطة الدولة أن تمس تلك الحقوق والحريات أو أن تنال منها (١).

وقد استطاعت الثورة الفرنسية أن تجعل من الديمقراطية بعد أن كانت مجرد مذهب فكرى، استطاعت أن تجعل منها حقيقة سياسية، يتمثل ذلك فى أن الثورة قضت بالفعل على سلطان الملوك والكنيسة والطبقات الاقطاعية فى وقت واحد، وأنها نقلت السلطة إلى قطاعات واسعة من الشعب – قطاع من الممكن الدخول فيه والإنتماء إليه.. كما استطاعت الثورة الفرنسية أن تجعل من الديمقراطية مبدأ قانونى يتمثل فيما نص عليه إعلان الحقوق ودساتير الثورة من جعل السيادة للأمة وأفراد الشعب الذين يسهمون فى تكوينها باعتبارهم أفرادا لهم صفة الإنسان فحسب، ولا يشترط فيهم أن يكونوا منتمين لطائفة أو فئة محددة (٢).

ويعتقد أنصار الديمقراطية بذلك المفهوم أن التناقض الأساسى بين قضية السلطة وقضية الحرية قد وجد له الحل فى مبدأ السيادة الشعبية. فالمحكومين وفقا لذلك المبدأ هم أنفسهم أصحاب القرار النهائى – هم الحاكمون والمحكومون فى نفس الوقت – ولكن الحقيقة التى لم تخف على أحد هو أنه فى أى قرار من القرارات فإن أفراد الشعب لا يتخذون جميعا نفس الموقف وإنما ينقسمون إلى غالبية فى ناحية وأقلية فى ناحية أخرى، وعلى ذلك فإن الحاكمين والمحكومين

(١) يراجع : أ.د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، ص ١٢٥.
(٢) يراجع : أ.د. يحيى الجمل، المرجع السابق ذكره، ص ١٣٦ وما بعدها.

جميعا لن يكونوا دائما متطابقين وكان المنقذ من ذلك فى القول بأن إرادة الأغلبية هى التى تمثل إرادة الأمة وأن على الأقلية أن تخضع للقرار النهائى الذى اتخذته الأغلبية بإعتبار أن ذلك القرار هو أقرب تمثيلا للإرادة العامة، على أن يكون للأقلية فرصتها فى نقد رأى الأغلبية ومعارضته والدعوى إلى تغييره. فإذا ما نجحت فى أن تقنع جمهرة الناس برأيها وإن تكسب له الأغلبية فإن له النفاذ على غيره (1).

فإن قضية التناقض بين السلطة والحرية يجب أن تجد حلا فى ظل مبدأ الحرية السياسية والذى يجد صداه اليوم فى الإعتراف بتعدد الأفكار والآراء. "Pluralisme des Courants d'idées et d'opinions" (2).

وقد ربطت الشعوب بين المذهب الفردى وبين المذهب الديمقراطى ونظرت إلى الديمقراطية على انها نظام الحكم الوحيد القادر على تخليصها من الاستبداد وإطلاق حريات الإفراد كما ينادى بها المذهب الفردى الحر (3).

غير أنه قد حدث ثراء: enrichissement لفكرة الديمقراطية، انطلقت لتصبح أداة للعدالة والهناء .. بعد أن كانت أساسا مطلبا للحرية... فالديمقراطية يتغير وجهها تبعا لمستوى الحياة ودرجة الوعى وعقلية الفرد (4).

وفى هذا المقام يجدر بنا أن نؤكد ضرورة عدم الخلط بين الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية الماركسية، فالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية التى تتلخص فى الحد من الحقوق الفردية «التدخل من جانب

---

(١) يراجع : أ.د. يحيى الجمل، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٢) يراجع : Jean - Marie Pontier, introduction à la Politique, 3 éd. 1991, p. 108, No. 117

(٣) يراجع أ.د. أنور احمد رسلان، ص ١٢٨ وما بعدها، ويفرق الفقه بين المذهب الديمقراطى والمذهب الفردى الحر على أساس أن المذهب الديمقراطى إنما يهتم بطريقة اختيار الحكام وكيفية ممارسة السلطة، بينما يهتم المذهب الفردى الحر بأهداف السلطة والحدود التى يجب احترامها، فهو يقوم على فلسفة تغليب مصالح الفرد وإعتبار السلطة فى خدمته. يراجع أ.د. أنور رسلان، ص ١٥٤ وما بعدها.

(٤) يراجع : G. Burdeau, op. cit., p. 518, 519, No. 256.

الدولة لتهيئة المناخ الملائم لضمان الممارسة الفعلية للحقوق والحريات لكل الأفراد [1]. ليست إلا تحويل تبديل "Avatar - transformation" للديمقراطية الليبرالية التى عبرت عنها الثورة الفرنسية وذلك بتقديسها للحقوق الفردية، تلك الحقوق التى تتعارض مع الماركسية [2].

لقد قامت الديمقراطية الليبرالية على افتراض أساسى وهو حرية الاختيار، ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، فكما تصورت الليبرالية نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة، المستهلك فيه هو السيد الذى يختار بين السلع المتنافسة وفقا لقوانين حرية السوق والعرض والطلب، تصورت أيضا نظاما سياسيا يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والإتجاهات السياسية.

وبعبارة واحدة لقد تخلقت الليبرالية فى رحم النظام الرأسمالى ليبرر حقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة، واعتمدت فى ذلك على عدد من النظريات مثل نظرية الحقوق والحريات الطبيعية والعقد الاجتماعى... وكان القرن السابع عشر والثامن عشر هما قرنا تكريس المذهب الفردى والفلسفة الليبرالية، ولدت الليبرالية أولا ثم أصبحت ديمقراطية بعد ذلك، أى تم توسيع الحقوق والحريات التى دافعت عنها لتشمل كل المواطنين. وكانت مشكلة المفكرين الديمقراطيين الليبراليين فى القرن التاسع عشر هى الوصول إلى طريق للتوفيق بين التقاليد الليبرالية للقرنين السابع عشر والثامن عشر مع ازدياد المطالب الشعبية بالمساواة. لم يكن هذا التزاوج بين الليبرالية والديمقراطية بالأمر اليسير، بل كانت له تناقضاته ومشاكله ذلك أن الديمقراطية الليبرالية تقوم فلسفيا على أساسين: الأول هو تعظيم المنافع الفردية، والثانى هو تعظيم القدرات الفردية.. غير أن تطور الأوضاع الاقتصادية

---

(١) يراجع : أ.د. انور رسلان، المرجع السابق ذكره، ص ١٦١.

(٢) يراجع : Jean - Marie Pontier, op. cit., p. 110, No. 119.

للنظام الرأسمالى جعل من تحقيقهما أمرا غير ممكن[١]. فالديمقراطية الليبرالية فى حقيقتها بلوتوقراطية : –

Plouto - démocratie أى ديمقراطيةالأثرياء [٢].

أما الماركسية فإنها نظرية متعددة الجوانب تقوم عند معتنقها مقام العقائد الشاملة التى تتعرض لفلسفة الحياة كلها تعرضا كاملا، فهى لا تهتم بجانب من الحياة دون جانب وذلك على الرغم من الأهمية القصوى للجانب الاقتصادى [٣] والذى يقوم على القضاء على الطبقية.. وعندما يصبح المجتمع – ولا طبقات فيه – ينعدم المبرر لوجود الدولة ويتعين اختفاؤها بإعتبارها سلطة سياسية، وإن كان من المتصور أن تبقى أنواع من أجهزة الإدارة لتراقب المصالح الحقيقية للمجتمع [٤].

فالدولة عند الماركسية تعبير عن الصراع بين الطبقات، والسلطة السياسية تكون دائما تمثيلا لدكتاتورية طبقة اجتماعية ضد بقية الطبقات الأخرى[٥].

فالدول الماركسية تبحث عن المساواة الواقعية – المادية – لهذا لا يمكن القول بأن الماركسية نظام ديمقراطى «وجود الحزب الواحد، الانتخابات التى لا تقبل الطعن، عدم وجود أى رقابة برلمانية فعلية تجاه الحكومة، ونقص احترام الحريات الفردية»، وذلك حتى فى الجانب الاقتصادى، فقد اتجه Staline & Lénine فى الاتحاد السوفيتى إلى طريقة سيطرة الدولة – البيروقراطية Bureacratie فى كافة المجالات [٦].

---

(١) يراجع : د. على الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية فى الفكر الحديث، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، نوفمبر ١٩٨٤، ص ٣٨-٣٩.

(٢) يراجع : Maurice Duverger, inst. Politiques et dr., Const., éd. 1993, p. 224.

(٣) يراجع : أ. د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، ص ٢١٤.

(٤) يراجع : أ. د. يحيى الجمل، المرجع السابق ذكره، ص ٢٢٤.

(٥) يراجع : د. على الدين هلال، المرجع السابق ذكره، ص ٤٤، د. محمد عصفور «الخطط العامة لفلسفة النظام السوفيتى»، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ٣١ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣)، ص ٢٧.

(٦) يراجع : A. Hauriou et J. Gicquel, op. cité, p. 369 et 370.

المبحث الثاني

تطبيقات الديمقراطية

تركزت الديمقراطية على أن الحكم للعدد وأن الأغلبية هى صاحبة الأمر فيه. وقد هاجم البعض هذه الركيزة مدعيا أن الحكم يجب أن يكون للحقيقة لأن الأغلبية قد تخطئ وقد لا تكون معقولة.

بيد أن هذا القول يدعو إلى التساؤل عمن يحمل الحقيقة معه، وعن المقياس العلمى الذى يثبت أن فردا أو فئة معينة تحمل الحقيقة وحدها، فالأفضل هو قبول الديمقراطية والإجتهاد فى استخدامها لإقامة أحسن النظم الممكنة [1].

ويتخذ الحكم الديمقراطى من حيث كيفية اشتراك الشعب فى السلطة صور ثلاث نعرضها على النحو التالى :-

المطلب الأول

الديمقراطية المباشرة أو الحكومة المباشرة

الديمقراطية المباشرة : هى الديمقراطية التى يحكم الشعب فيها مباشرة بغير وساطة أجهزة أخرى، أى تلك التى يكون فيها المحكومون هم الحاكمون حقيقة لا مجازا [2]. فالحكم الديمقراطى المباشر يفترض ممارسة الشعب بنفسه لجميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية، فيضع القوانين ويعدلها ويتولى تنفيذها وتسيير المرافق العامة وإدارة العلاقات الخارجية وإبرام المعاهدات كما يقوم بالقضاء بين الأفراد والفصل فى الخصومات [3].

(١) يراجع : أ. د. السيد صبرى، المرجع السابق ذكره، ص ٦٥.

(٢) يراجع : أ. د. يحيى الجمل، المرجع السابق ذكره، ص ١٣٩.

(٣) يراجع : أ. د. ثروت بدوى، النظم السياسية، المرجع السابق ذكره، ص ٢٠٠.

ويعتبر روسو من أكبر أنصار النظام المباشر، إذ يرى فيه الصورة الصحيحة والوحيدة لمبدأ سيادة الأمة. لهذا حمل روسو على النظام النيابى فى انجلترا [(١)].

وقد رأت الديمقراطية المباشرة بعض التطبيقات فى المدن اليونانية القديمة وعلى الخصوص فى أثينا فى عهد بركليس. فكانت الجمعية الشعبية التى تضم جميع المواطنين الأحرار البالغين من الذكور تجتمع عدة مرات فى السنة بطريقة دورية ومنتظمة لمناقشة الأمور العامة، ووضع القوانين والنظر فى شئون الحرب والسلام والمعاهدات، كما أنها كانت تعين القضاء [(٢)].

غير أن القول بأن المحكومين جميعا كانوا هم الحاكمين قول ينطوى على خطأ كبير .. فقد كانت السلطة السياسية فى يد المواطنين الأحرار وحدهم والذين كانوا فئة محدودة جدا لا تتجاوز عشر سكان المدينة. أما غالبية السكان فقد كانوا من الرقيق ومن يعدون أجانب والذين لم تعترف لهم تلك المدن بالحقوق السياسية [(٣)]. فالمبرر المميز للديمقراطية – بمعنى حكم الشعب – كان قيامه على أساس من الحرية والاشتراك فى «ملكية» المجتمع.

أما عن الحرية : فتعنى أولا تحرر المجتمع نفسه من أية تبعية لقوة من خارج «المدينة» وهو ما يعبر عنه الآن بالاستقلال، كما تعنى الحرية ثانيا : حرية المواطنين داخل المدينة، فلم يكن حق الاشتراك فى مناقشة مشكلات المدينة مخولا إلا للمواطنين.

أما عن الاشتراك فى ملكية المجتمع (المدينة) فآيته أن حق الاشتراك فى اجتماعات المجالس الشعبية واتخاذ القرارات اللازمة لم يكن مخولا إلا لمن

---

(١) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، النظم السياسية، المرجع السابق ذكره، ص ٢٠١.

(٢) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، النظم السياسية، طبعة ١٩٨٦، ص ٢٠١.

(٣) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، النظم السياسية، المرجع السابق ذكره، ص ١٩٤. و أ.د. يحيى الجمل، المرجع السابق ذكره، ص ١٤٠، والشائع أن يقال أن بعض المقاطعات السويسرية ماتزال تعيش فى ظل الديمقراطية المباشرة، يراجع : أ.د. يحيى الجمل، ص ١٤٠.

لـه أهليـة التـملك أو للمـلاك بصـفة عـامـة. فكان من المسـتبعـدين كل النسـاء وكل العـمال وكل المسـتـوطنين الغرباء وعـدد كبـيـر من الذين كانوا يمارسـون التجارة [1].

والواقع أن الديمقـراطيـة المبـاشـرة مـثل يسـعى إليـه، وإن جـاز أن يقـال أنهـا تحققت فى المدن اليونانية أو فى مجتمعـات بـالغة الصـغر بالغة البسـاطة فإنه من المستحيل تطبيقها فى مجتمعات كبيرة العدد أو فى المجتمعات الحديثة [2].

فـهى تحـتم أن يمارس الشـعب بنفـسـه جـمـيع وظـائف الدولة التـشـريـعـيـة والإدارية والقضـائية. ومن الثابت أن ممارسة الشـعب للوظيفة الإدارية يكاد يكون مسـتحيـلا .. وقد اعتـرف روسو بهذه الحـقيقـة وأكتفى بالمـناداة بضـرورة تولى الشـعب مهمـة التشـريع ووضـع القوانين اللازمة للجـماعة. يضـاف إلى ذلك أن المدن القـديمة التى أخـذت بنظام الديمقراطـية المبـاشـرة لم تـأخذ به على صـورته الكاملة، فـقـد كـانت الوظـيفـة الإداريـة والوظـيـفـة القـضـائيـة فى الغـالب تمارس بواسطة موظفين اختيروا خصيصا لذلك [3].

(1) يراجع : د. عصمت سيف الدولة، الديمقراطية والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٧٨١.

(2) يراجع : أ.د. يحيى الجمل، ص ١٤٠.

(3) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٠٢.

المطلب الثانى

الديمقراطية النيابية أو التمثيلية

تقوم الديمقراطية النيابية على وجود ممثلين منتخبين من الشعب والذين يصبحون مستقلين عن الشعب بعد انتخابهم، أى أنهم لا يخضعون لإرادة الناخبين كما أنهم ليسوا دائمين، فهم يمثلون الشعب لفترة محدودة سلفا يعودون إليه بعدها – ليطلبوا ثقته من جديد إن إراد أعطاها لهم وإن أراد أعطاها لممثلين جدد [(١)].

والأخذ بالديمقراطية النيابية باعتبارها النظام الأفضل يؤدى إلى وجوب عدم الاستعانة بأى مظهر من مظاهر الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاء الشعبى أو الاعتراض الشعبى. أما إذا نظرنا إلى الديمقراطية المباشرة على أنها النظام المثالى وأن الأخذ بالنظام النيابى ليس إلا بحكم الضرورة ونتيجة لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة لتحتم الالتجاء إلى مظاهر الديمقراطية المباشرة كلما أمكن التغلب على الصعوبات المادية التى يثيرها تطبيق هذه الديمقراطية [(٢)].

والديمقراطية النيابية ليست صورة واحدة متكررة، فعلى الرغم من أنها الصورة السائدة فى التطبيق اليوم من صور الديمقراطية التقليدية إلا أنه أمكن التمييز داخلها بين صور ثلاث أساسية هى: صورة النظام الرئاسى، وصورة النظام البرلمانى، وصورة نظام حكومة الجمعية، وذلك على أساس تقسيم السلطات والوظائف الأساسية للدولة والصلة بين الهيئات القائمة على تلك الوظائف السياسية[(٣)]. فنظام حكومة الجمعية يتميز باندماج الوظائف الأساسية الرئيسية من تشريع وتنفيذ وقضاء فى يد جمعية منتخبة وممثلة للشعب، أما

---

(١) يراجع : أ.د. يحيى الجمل، المرجع السابق ذكره، ص ١٤٢ ، غير أن العلاقة بين الناخبين والنواب لم تعد مجرد علاقة اختيار تنتهى بإنتهاء عملية الانتخاب .. فمع تقرير حق الاقتراع العام ازدادت قوة الناخبين وتأكدت سيطرتهم على النواب .. أى ان التطور قد سار فى اتجاه تمثيل الشعب بطبقاته المختلفة واتجاهاته المتباينة.

يراجع أ.د. ثروت بدوى، المرجع السابق ذكره، ص ٢١٨ وما بعدها.

(٢) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٠٦ – ٢٠٧.

(٣) يراجع : أ.د. يحيى الجمل، ص ١٤٣.

النظام الرئاسى فإنه يقوم على خصيصتين أساسيتين: الأولى وجود رئيس منتخب من الشعب يستأثر بالسلطة التنفيذية، والخاصية الثانية الفصل الشديد بين السلطات، حيث تستقل كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية عن الأخرى كما تستقل السلطة القضائية عنهما معا. فرئيس الدولة فى هذا النظام والذى يتمتع بسلطات كبيرة واسعة لا يملك حل البرلمان أو أحد مجلسيه ولا يملك تأجيل أو تعطيل أدوار انعقاده ولا يملك التدخل فى أعماله – كما لا يملك فى الأصل حق التقدم بمشروعات قوانين. فهو يقوم مع معاونيه بمهام السلطة التنفيذية فحسب. ويقابل ذلك أن السلطة التشريعية التى تقوم بمهمة وضع التشريع لا تملك أن تحاسب السلطة التنفيذية على أعمالها – كقاعدة عامة – فلا تملك المجالس التشريعية فى هذا النظام توجيه أسئلة أو استجوابات لرئيس السلطة التنفيذية أومعاونيه من الوزراء كذلك لا تملك سحب الثقة منهم وخلعهم من مناصبهم. والحقيقة أنه لا يمكن إدراك كيفية سير النظام الرئاسى إلا إذا أحطنا علما به فى التطبيق [١].

وعلى خلاف النظام الرئاسى يقوم النظام البرلمانى على تعاون وتوازن بين السلطات ورقابة متبادلة بينهما .. فيوجد رئيس أعلى للدولة يمارس اختصاصاته بواسطة وزارة مسؤولة أمام برلمان منتخب من الشعب يملك أن يثق فيها فيبقيها أو ألا يثق فيها فيسقطها، وتملك هى أن تطلب إلى رئيس الدولة حله للإحتكام إلى الشعب فى صورة انتخابات جديدة.

والحقيقة أن كثيرا من الأنظمة السياسية المعاصرة تمزج بين بعض خصائص النظام الرئاسى وبعض خصائص النظام البرلمانى – ذلك فضلا عن أن التطبيق العملى نفسه كثيرا ما يؤدى فى الواقع إلى التقريب بين كل من هذين النظامين [٢].

(١) يراجع : أ.د. يحيى الجمل، ص ١٤٥، ١٥١ وما بعدها.

(٢) يراجع : أ.د. يحيى الجمل، ص ١٤٤. وقد ذكر استاذنا صورتين لهذا المزج، وهو الدستور الفرنسى الأخير الصادر سنة ١٩٥٨، ودستور جمهورية مصر العربية الصادر فى سبتمبر ١٩٧١.
للإستيعاب والتفصيل يراجع ص ١٧١، وما بعدها.

المطلب الثالث

الديمقراطية شبـه المباشـرة

تقوم الديمقراطية شبه المباشرة على وجود برلمان أو هيئة منتخبة كما هو الحال فى النظام النيابى، ولكن الشعب يحتفظ لنفسه ببعض السلطات يمارسها مباشرة وفقا لوسائل معينة تختلف من نظام إلى نظام آخر.

ويتفق جمهور الفقه الدستورى على مظاهر ثلاثة يستدل بها على الديمقراطية شبه المباشرة وهى الاستفتاء الشعبى والاعتراض الشعبى والاقتراح الشعبى. وذلك باعتبارها تتنافى مع النظام النيابى الخالص (١).

غير أن هناك خلافا فى الفقه حول مظاهر ثلاثة أخرى، وهى حق الناخبين فى إقالة النائب، وحق الاقتراع على حل البرلمان، وحق عزل رئيس الجمهورية، فيرى البعض أنها من تطبيقات الديمقراطية شبه المباشرة (٢)، بينما لا تذكرها غالبية الفقه بين مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة باعتبارها ليست من مظاهر ممارسة السلطة وإنما هى من مظاهر إسناد السلطة أو إنهائها (٣).

ويفترض الاستفتاء الشعبى أن البرلمان هو الذى وضع مشروع القانون. ثم يعرض ذلك المشروع على الشعب لأخذ رأيه فيه، فإذا وافق عليه أصبح قانونا تاما ونافذا. أما إذا لم يوافق الشعب فإن المشروع يسقط ولا يعمل به (٤). والاقتراح الشعبى أوسع فى مداه من الاستفتاء الشعبى، فهو طريق يجبر الشعب به البرلمان على التشريع فى مسألة معينة، ذلك أن يقوم عدد من الناخبين بوضع مشروع القانون ثم يمضونه وبذلك يصبح البرلمان ملزما بمناقشته، ويأت الاستفتاء الشعبى ليتم هذا الاقتراح، فالبرلمان بعد إقراره

---

(١) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، المرجع السابق ذكره، ص ٢٢١ وما بعدها.
و أ.د. السيد صبرى، المرجع السابق ذكره، ص ١٠٤، أ.د. يحيى الجمل، ص ١٤١.

(٢) يراجع : أ.د. عثمان خليل، المبادئ الدستورية العامة، ص ١٩٨ وما بعدها. أ.د. وحيد رأفت، القانون الدستورى، ص ١٧٠.

(٣) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٢٢.

(٤) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٢٢.

للمشروع المقدم إليه يعرضه على الشعب للإقتراع عليه [1].

أما الإعتراض الشعبى فإنه يمر بمرحلتين : الأولى تتضمن طلب عدد من الناخبين بعرض القانون على الشعب فى بحر مدة معينة، والثانية تبدأ إذا وقع الطلب العدد اللازم من الناخبين.. عند ذلك يطرح القانون فى استفتاء شعبى ليوافق عليه أو يعدمه [2].

---

(١) يراجع : أ.د. السيد صبرى، ص ١٠٧.

(٢) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٢٤.

المبحث الثالث

وسائل ضمان الممارسة الديمقراطية

تحتاج الديمقراطية التقليدية مجموعة من وسائل التنفيذ تسمح لأفراد المجتمع بممارستها، وذلك بغض النظر عن الأشكال التى تتوافر من خلالها. فتلك الأشكال يمكن أن تختلف من مكان إلى آخر ومن ظرف تاريخى إلى ظرف آخر. وتدور هذه الوسائل بإجماع الفقه السياسى حول: الاعتماد على الانتخاب، التعددية السياسية، فصل السلطات، واستقلال الوظيفة القضائية، فهذه الوسائل تحقق جوهر الديمقراطية فى تقرير السيادة الشعبية : «حكم الشعب»، على أن هذا الحكم للشعب .. أى يستهدف رفاهيته بتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادى للضعفاء اقتصاديا ... فالحقيقة أنه لا وجود للديمقراطية ما لم تقترن العدالة الاقتصادية بالحرية السياسية [1].

ولإدراك هذه الحقائق بإيجاز يجب بحث النقاط التالية : –

- ☐ حق الانتخاب والتعددية السياسية «المطلب الأول»
- ☐ مبدأ انفصال السلطات «المطلب الثانى»
- ☐ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية «المطلب الثالث»

(١) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، القانون الدستورى وتطور الأنظمة السياسية، ١٩٦٩، ص ٢٣٩ – ٢٤٠.

المطلب الأول

حق الانتخاب والتعددية السياسية

عبر الفقيه الفرنسى M. Duverger عن الديمقراطية بقوله: «إنها تعنى فى أبسط مفاهيمها أن يختار المحكومون نظام الحكم وحاكميهم عن طريق الانتخاب» (١). فالإرادة الشعبية هى حجر الزاوية فى النظام السياسى الديمقراطى، وهى قاعدة الأساس فى قيام الحكومة الديمقراطية التى بدونها يفقد النظام السياسى جوهر شعبيته. ونتيجة حتمية لذلك فإن أية وسيلة تتنافى مع وسيلة الاختيار الحر – كالوراثة والتعيين والقوة وغير ذلك من الوسائل لا يمكن قبولها فى ظل نظام سياسى يأخذ بالفكر الديمقراطى (٢).

غير أن الربط بين الديمقراطية والانتخاب قد حدث فى القرن التاسع عشر. فالديمقراطيات القديمة كانت تعد الانتخاب وسيلة غير ديمقراطية لاختيار الحكام والموظفين، فكانت وسيلة الاختيار بالقرعة هى وحدها التى تحقق المساواة وتكفل تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين للوصول إلى الوظائف العامة. كما أن هذه المدن القديمة كانت تحسب الديمقراطية المباشرة، الصورة الوحيدة للديمقراطية (٣) غير أن بعض دعاة الديمقراطية فى القرن الثامن عشر وعلى رأسهم مونتسكيه ومن تأثر به من رجال الثورة الفرنسية قد أوجسوا خيفة من الجماهير الشعبية وأرادوا أن يبعدوها عن ممارسة السلطة بطريق مباشر، فدعوا إلى النظام النيابى الذى يقوم على انتخاب الشعب لنواب عنه يتولون الحكم بإسمه. وبذلك أصبح الانتخاب الوسيلة الأصلية لإسناد الحكم. بيد أن رجال الثورة الفرنسية، قيدوا حق الاقتراع بنصاب مالى معين، أى حرموا الطبقات المعدومة من حق الانتخاب وبالتالى التقليل نسبيا من

---

(١) يراجع: Maurice Duverger, Les Parties Politiques, 5 eme éd., Paris 1964, et inst. Politiques et dr. const. 1966, p. 75 et ss.

ويعرف الانتخاب بالمعنى العام بأنه إفصاح عن ارادات متفقة بقصد الاختيار أو التعيين، يراجع:
M. Prelot, précis de dr. const. 1953, p. 389.

(٢) يراجع: أ.د. إبراهيم درويش: النظام السياسى، ١٩٧٨، ص ١٩٢، دار النهضة العربية.

(٣) يراجع: أ.د. ثروت بدوى، المرجع السابق ذكره، ص ٢٢٨.

أهمية الانتخاب كأساس للحكم الديمقراطى. على أن القرن التاسع عشر قد حقق انتصار مبدأ الاقتراع العام [1]. بمعنى عدم تقييد حق الانتخاب بالمال أو الكفاية [2].

وهذا لا يعنى مطابقة هيئة الناخبين للشعب كهيئة اجتماعية حيث لا يترتب على تقرير الاقتراع العام منح حق الانتخاب لكل أفراد الشعب. لهذا يتفق الفقه على أنه لا يتعارض مع الصفة الديمقراطية للانتخاب تطلب توافر شروط معينة فى الناخب: «الجنسية – السن – الصلاحية العقلية والصلاحية الأدبية» [3].

يضاف إلى ذلك أنه لا خلاف فى أن نظام الانتخاب المباشر هو الأقرب إلى الديمقراطية. فكما أن الديمقراطية المثالية هى حيث يتولى الشعب الحكم بنفسه كذلك يكون الانتخاب المباشر، حيث يتولى الشعب اختيار حكامه بنفسه، أقرب إلى الديمقراطية من نظام الانتخاب غير المباشر الذى يكون دور الشعب فيه مقصورا على اختيار مندوبين عنه يتولون اختيار حكامه. وقد ساد أسلوب الانتخاب غير المباشر فى جميع دساتير الثورة الفرنسية حتى سنة ١٨١٤، كذلك أخذت مصر بهذا الأسلوب فيما قبل سنة ١٩٢٤.. فقد أخذ قانون الانتخاب رقم (١١) لسنة ١٩٢٣، الصادر فى ظل دستور ١٩٢٣، بنظام الانتخاب غير المباشر، غير أنه سرعان ما عدل عنه وجاء القانون رقم (٤) لسنة ١٩٢٤ وغير نظام الانتخاب وجعله على درجة واحدة (أى مباشرة) [4].

فكما سار التطور فى إتجاه الإقتراع العام، لم يعد لأسلوب الانتخاب غير

(١) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٢٩.

(٢) يراجع : أ.د. السيد صبرى، مبادئ القانون الدستورى، ١٩٤٩، المطبعة العالمية، ص ١٣٤. أما كارل ماركس فإنه لا ينظر بعين الثقة إلى الانتخابات، فالحريات القانونية فى نظره لا تفيد إلا طبقة الرأسمالية، على أن النظام السوفيتى والنظم السياسية التى نقلت عنه لم تتابع أفكار كارل ماركس فى هذا الصدد، غير أن نظام الحزب الواحد فى الكثير من تلك البلاد قد أفقد الانتخابات جانبا من معناها المعروف فى الديمقراطيات الغربية وأحالها إلى مجرد عملية استفتاء تجرى لصالح الحكومة من وقت إلى آخر. يراجع: أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٣١ – ٢٣٢.

(٣) يراجع : أ.د. أنور رسلان، المرجع السابق ذكره، ص ٨٧ وما بعدها.

(٤) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، المرجع السابق ذكره، ص ٢٦٠ – ٢٦١.

المباشر من تطبيقات فى ظل الدساتير الحديثة إلا فى حالة وجود مجلسين نيابيين، يختار أحدهما على أساس الانتخاب غير المباشر، إما لكون هذا المجلس يمثل الولايات (فى الاتحاد الفيدرالى)، وإما لإيجاد نوع من الإختلاف فى كيفية تشكيل المجلسين (١).

والحقيقة أيضا أن التطور الحديث قد جعل النائب أو المرشح يخضع لتوجيهات الحزب الذى ينتمى إليه. ومن ثم فهو يمثل مبادئ وطنية عامة لا مصالح فردية أو محلية. وخاصة بعد أن اتخذ الخلاف بين الأحزاب طابعا طبقيا، وأصبح كل حزب يمثل طبقة معينة من طبقات الجماعة، يدافع عن مصالحها وحقوقها (٢). ومن المسلمات أخيرا أن بعض الحكومات تلجأ إلى الوسائل المستترة لتوجيه نتائج الانتخابات لمصلحة مرشحيها، كوسيلة تمزيق الدوائر الانتخابية، فإذا كان تقسيم الدوائر فى يد الحكومة استطاعت أن تحدد الدوائر بطريقة تيسر لأنصارها النجاح، بأن تلجأ إلى طريقة تمزيق الدوائر وتشتيت خصومها فى دوائر متفرقة يصبحون فيها أقليات أو تجميعهم فى دوائر كبيرة بالنسبة إلى حجم الدوائر الموالية لأنصارها، وبذلك تزيد فى عدد الدوائر التى يكون لأنصارها فيها أغلبية الأصوات (٣). كذلك قد تستخدم الحكومات التعسفية لتشويه الانتخابات وتغيير مجراها الطبيعى أساليب سافرة فى الضغط على المرشحين أو على الناخبين أو بالتلاعب والتزوير فى أصوات الناخبين وفى صناديق الانتخاب (٤).

والانتخاب حتى يكون حرا ومعبرا عن حقيقة اتجاهات الرأى العام يلزم أن يقترن بحرية تكوين الأحزاب السياسية (٥).

---

(١) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٦٥.

(٢) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٧١.

(٣) وتسمى هذه الوسيلة وسيلة جريماندر "Gerrymander" نسبة إلى جرى حاكم ولاية ماساشوسيتس فى الولايات المتحدة الأمريكية، الذى ابتدعها فى سنة ١٨١٢، كما أنها كانت شائعة الاستعمال فى الانتخابات المصرية المختلفة قبل الثورة.. يراجع فى تفصيل ذلك: أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٨٤.

(٤) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٨٥ وما بعدها.

(٥) يراجع : أ.د. ثروت بدوى، ص ٢٣٢.

فالاختيار فى المقام السياسى يفترض بطبيعته تعدد الفرص أمام من يمارس الاختيار أى تعدد الاتجاهات السياسية التى يختار من بينها، والانتخاب الذى يقتصر على مرشح واحد لا يكون انتخابا أصلا، وحتى الانتخابات من بين ممثلى اتجاه واحد يرد الاختيار إلى عوامل شخصية تتعلق بالأفراد وتنتفى معها مكنة الاختيار السياسى، والحديث عن الديمقراطية [١].

وقد تعددت تعريفات الحزب السياسى بتعدد المعتقدات والظروف [٢]. فطبقا للأيديولوجية الماركسية يعرف الحزب الشيوعى بأنه: «طليعة الطبقات الكادحة التى تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره وحين يصل هذا الحزب إلى الحكم ويقيم ديكتاتورية البرولتياريا، إنما ينادى بأنه يقيم ديكتاتورية الطبقات الكادحة لتصفية الاستغلال والتمهيد لقيام نظام لا طبقى» [٣].

وقد تعددت التعريفات فى الأيديولوجيات الغربية، فيرى J. Gicquel et A. Hauriou أن الحزب: «مجموعة منظمة من الأشخاص يجمعها فلسفة أو أيديولوجية تسعى إلى تحقيقها بهدف الفوز وممارسة السلطة» [٤].

وقد وضع الأستاذ F. Borella ثلاث عناصر لابد من التقائها حتى نكون بصدد حزب سياسى :-

---

(١) يراجع : د. اسماعيل صبرى عبد الله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها، فى أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤٦٧.

(٢) والمعنى اللغوى لكلمة «حزب» تدل على الجمع من الناس وأيضا على الورد وهو الاعتياد على شىء ما، وقد استخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقوانينها وأنشطتها المختلفة. وإذا أضفنا المعنى اللغوى لكلمة (سياسى) إلى المعنى اللغوى لكلمة (حزب) فإن الجماعة توصف بأنها سياسية عندما يكون غرضها الأساسى والرئيسى هو الوصول إلى الحكم وتسيير دفته.. يراجع: د. طارق فتح الله خضير، دور الأحزاب السياسية فى ظل النظام النيابى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس ص ٣٩-٤٠، وفى نفس المعنى: د. نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص ١٨ وما بعدها.

(٣) يراجع: رسالة د. طارق فتح الله خضير، السابق ذكرها، ص ٤٠.

(٤) "Un Parti Politique se presente comme un groupement organisé de personnes, unies par une Philosophie ou une idéologie dont elles poursuivent la réalisation, avec comme finalité la conqête et l'exercice du pouvoir"; op. cité. p. 276.

(١) مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم، وسياستهم سواء كانوا رجالا أو نساء أو مجتمعين.

(٢) وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة.

(٣) وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها [١].

ونجد أيضا عدة تعريفات للحزب السياسى فى الفقه العربى: فالأستاذ الدكتور سليمان الطماوى، يعرف الأحزاب السياسية بأنها «جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسى معين» [٢]. وهو فى نظر الدكتور بطرس غالى والدكتور محمود خيرى عيسى: «أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه، ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الأمانى، وهو فى الوقت نفسه يحقق مصلحة خاصة إذ أن مجموعة الأفراد التى تركز أمانيها فى حزب ما، إنما ترمى إلى تحقيق وزن أكبر لهذه الأمانى وتأمل تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذى يتيحه لها جهاز الحزب» [٣].

والواقع أن الحزب لا يمكن أن ينمو ويتزايد نفوذه بين الجماهير إلا إذا كان يسمح بتعدد الآراء والاتجاهات فى داخله. وهنا يجب أن نميز بين ما يسمى وحدة الإرادة الحزبية وبين تعدد الاتجاهات، فالحزب السياسى ليس منتدى للمناقشة والصراع الفكرى. بل إنه قبل كل شئ جهاز يعمل بين الجماهير بهدف حشدها لإجراء تغييرات معينة فى المجتمع والدولة ولا يمكن أن يلعب هذا الدور إذا ظهر هذا الحزب بين الجماهير مسرحا للمنازعات الداخلية والإختلافات السياسية حول القضايا التى يريد أن يعبئ الجماهير للنضال من أجلها. وحل هذا التناقض الظاهرى ميسور نظريا. فأعضاء الحزب جميعا

---

(١) يراجع : F. Borella les parties politiques dans la France d'aujourd'hui, Paris, 1981, p. 16.

(٢) يراجع: أ.د. سليمان محمد الطماوى، السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى، طبعة ١٩٨٦، ص ٦٢٧.

(٣) يراجع : د. بطرس بطرس غالى، د. محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة، طبعة ١٩٧٦، مطابع الأهرام، ص ٢٦٨.

ملتزمون ببرنامجه السياسى ومقرارات هيئاته القيادية المنتخبة فى كل أمر يطرح على الجماهير. ولكن يبقى بعد ذلك أن تكون القرارات صادرة بعد مناقشات صريحة وعبر الإختلاف فى وجهات النظر ... ولا يسىء للحزب فى شئ أن يعلم الناس بما يدور فى داخله من مناقشات وإختلاف فى وجهات النظر مادام ذلك كله يؤدى دائما إلى تحديد مواقف بالأغلبية، تلتزم بها الأقلية فى نضالها اليومى دون أن تحرم من حقها الطبيعى فى إعادة طرحها مستقبلا ووفقا للأوضاع المشروعة فى الحزب [1].

---

(١) يراجع : د. اسماعيل صبرى عبد الله، المرجع السابق ذكره، ص ٤٧٥ – ٤٧٦، وفى نفس المعنى يراجع : د. مصطفى الفيلالى، الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد فى الوطن العربى (إعتبارات نظرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧٤٥ وما بعدها.

المطلب الثـانى

مبدأ انفصال السلطات واستقلال الوظيفة القضائية

تحتاج الديمقراطية التقليدية إلى مبدأ الفصل بين السلطات بإعتباره أنه يمنع الاستبداد ويكفل الحرية [1]. ويعتبر أظهر الكتاب الذين نادوا بهذا المبدأ لوك ومونتسكييه قاصدين من ذلك مجرد توزيع السلطات بين هيئات مختلفة دون أن يستلزموا إقامة فصل جامد أو حواجز منيعة بين تلك الهيئات. ذلك أن الغاية التى تبناها هؤلاء الكتاب من الفصل بين السلطات هو تحقيق الحرية للأفراد ومنع الحكام من الطغيان أو الاستبداد بالسلطة. وهذه الغاية المنشودة لا تتحقق على الوجه الأكمل فى نظام يقوم على الفصل المطلق بين السلطات. فالفصل المطلق يجعل من كل هيئة سلطة منعزلة عن السلطات الأخرى، وتمارس اختصاصاتها بطريقة استقلالية قد تمكنها من إساءة استعمالها. فلوك يبين بوضوح أن السلطات الثلاث لن تكون على قدم المساواة، بل يرى إعطاء السلطة التشريعية المكانة العليا بين السلطات الثلاث. كما أنه لم يكن يقصر وظيفة السلطة التنفيذية على مجرد تنفيذ أو تطبيق القوانين، بل كان يقر لها بإمكان ممارسة بعض الاختصاصات التشريعية فى الظروف الاستثنائية. أما مونتسكييه فإنه درس الفكرة تحت عنوان «دستور انجلترا» ومن الثابت أن انجلترا لم تعرف فى أية لحظة من لحظات تاريخها السياسى فكرة الفصل المطلق بين السلطات [2]. فمبدأ الفصل بين السلطات يتحقق فى نظر مونتسكييه بأمرين : قدرة البت، ومعناها : أن تكون كل سلطة من السلطات الثلاث مختصة بالفصل فى المسائل التى تدخل فى دائرة وظيفتها وقدرة المنع

---

(١) يجب التميز بين فكرة توزيع السلطة وفكرة الفصل بين السلطات. ففكرة توزيع السلطة تعنى تعدد الهيئات الحاكمة بما يمنع من تركيز السلطة فى يد شخص واحد أو هيئة واحدة.. أما مبدأ الفصل بين السلطات فإنه يقوم بتحديد العلاقة بين السلطات العامة، أنه يفترض توزيع السلطة أولا بين أكثر من شخص أو أكثر من هيئة ثم يتولى تحديد العلاقة بين هؤلاء الأشخاص أو تلك الهيئات. يراجع : أ. د. ثروت بدوى، النظم السياسية، ١٩٧٠، ص ٢٧٤. وأ. د. أنور رسلان، المرجع السابق ذكره، ص ٢٠١.

(٢) يراجع : أ. د. ثروت بدوى، النظم السياسية، طبعة ١٩٨٦، ص ٣٢٢ وما بعدها.

لكى تحد السلطة السلطة وذلك بالإعتراف لكل سلطة بقدرة منع السلطات الأخرى، أى الإعتراف بالرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاث[1]. كما أنه بالرجوع إلى مؤلف هذا الفقيه نجد كثيرا من الفقرات التى يعترف فيها للسلطة التنفيذية بحق المشاركة فى بعض أعمال السلطة التشريعية.[2]

وعلى الرغم من ذلك فقد فسر رجال الثورة الفرنسية مبدأ فصل السلطات تفسيرا ضيقا، بمعنى الفصل المطلق أو الجامد بين السلطات الثلاث بحيث تنتفى كل علاقة أو تداخل بين الهيئات التى تتولى هذه السلطات. ولكن سرعان ما تبين أن ذلك الفصل المطلق بين السلطات قد أدى إلى الاستبداد والطغيان وقمع الحريات وإقامة أبشع صور الإرهاب. لذا قام تفسير جديد لهذا المبدأ يستند إلى حقيقة الأفكار التى نادى بها لوك ومونتسكييه.[3]

غير أن الديمقراطيات التقليدية اتجهت فى تطورها المعاصر نحو نوع من توزيع السلطات بين هيئات متعددة مع تركيز الاختصاصات الهامة فى أيدى الهيئة أو العضو الذى يكون أكثر تمثيلا للشعب. ومن ثم يصح القول «أن التطور الحديث للأنظمة السياسية جميعا قد أدى إلى القضاء على مبدأ الفصل بين السلطات بمعنييه المطلق والنسبى معا، وأصبحت العلاقة بين السلطات العامة فى الدولة المعاصرة علاقة تدرج وليست علاقة مساواة، وغدا المبدأ السائد فى الأنظمة المعاصرة مبدأ تدرج السلطات بدلا من مبدأ الفصل بين السلطات[4].

وقد نادى البعض بضرورة الحد من السلطة التشريعية وذلك بتبنى مبدأ الثنائية bica-Mérisme بمعنى تكوين السلطة التشريعية من مجلسين، غير أنه

---

(١) يراجع : Georges Vedel : Manuel élémentaire de droit Const. 1949, p. 19.

ورسالة د. انور رسلان السابق ذكرها ص ٢١٠ وما بعدها.

(٢) يراجع : أ. د. ثروت بدوى، المرجع السابق ذكره، ص ٣٢٣.

(٣) يراجع : أ. د. ثروت بدوى، ص ٣٢٤.

(٤) يراجع : أ. د. ثروت بدوى، المرجع السابق ذكره، ص ٣٢٥.

من الزاوية التى تهمنا لا يمكن القول أن الثنائية تعبير ضرورى للديمقراطية. فهناك أنظمة سياسية لا ينازع أحد فى ديمقراطيتها على الرغم من أحادية البرلمان لديها. Monoca-Méralisme كما أن هناك دولا "Pays Scandinaves" إتجهت إلى هجر الثنائية. وهذا لا يعنى أن ثنائية السلطة التشريعية قد فقدت أهميتها، وإنما يعبر ذلك ببساطة عن أن مبدأ الثنائية ليس عنصرا ضروريا لتكييف النظم الديمقراطية. (١)

كذلك ذهب قول بضرورة انفصال القضاء عن السلطة التشريعية والتنفيذية ضمانا لحرية الأفراد وممارسة السلطة فى إطار القانون. غير أن هذا القول لا يمكن التسليم به، فالقضاء يقوم على تطبيق التشريعات سواء كانت مقترحة من جانب الحكومة أم من جانب أعضاء الهيئة التشريعية، كما أن هناك صلة قائمة فى أمر هو من أخص أمور الهيئة القضائية وأهمها ألا وهو أمر تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية.

بيد أن استقلال الوظيفة القضائية من ضروريات النظام الديمقراطى، على أن يرتكز هذا الاستقلال على جملة مقدمات وقضايا أساسية واضحة أجملها الأستاذ الدكتور يحيى الجمل فى النقاط الآتية :

أولاً : أن القضاه هم وحدهم دون غيرهم الذين «يستقلون» بتطبيق القانون على المنازعات والدعاوى بين الأفراد وبعضهم أو بين الأفراد وأجهزة السلطة، وأنهم دون غيرهم الذين يقضون بتجريم أفعال معينة –وفقا للقوانين الجزائية– ويحكمون بعقوبات معينة تطبيقا لتلك القوانين. ولا يجوز لجهة فى الدولة أيا كانت أن تتدخل فى أعمال القضاه أو أن تطلب تطبيقا معينا لنص معين أو أن تفرض حكما معينا فى قضية معينة.

ثانياً : لابد أن يكون الحبس الاحتياطى بكل صوره – ويدخل فيه الاعتقال فى

---

(١) يراجع : Jean Marie Pontier, op. cité, p. 109, "No. 118".

غير حالة الأحكام العرفية التى يجب أن تبقى فى أضيق نطاق ولضرورات ملجئة – من شأن القضاه وحدهم.

ثالثاً : لابد أن تسأل أجهزة السلطة العامة عن أفعالها وألا تكون تلك الأفعال محصنة من المسؤولية. ولذلك فإن الإدارة يجب أن تخضع لنوع من الرقابة القضائية عندما تدخل فى علاقاتها مع الأفراد العاديين أو عندما تقوم مراكز قانونية معينة بينها وبين العاملين فيها من الموظفين والعمال. (١)

ومما لا شك فيه أن الضمانة النهائية ضد كل استبداد – التى تحول دون أن تمارس السلطة على نحو لا يتفق مع ضمير الجماعة وتصورها للقانون إنما تكمن فى حرية الرأى العام. (٢)

(١) يراجع : أ. د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، ص ١١٨ وما بعدها.

(٢) يراجع : أ. د. يحيى الجمل، المرجع السابق ذكره، ص ١٢٣.

المطلب الثالث

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

إن الأساس الأول للديمقراطية هو حرية التعبير والشكوى والعلم بمشكلات الناس بدون قيد. وكلما استطاع كل إنسان فى المجتمع أن يعبر عما يريد (عن حاجته) وكلما كانت إمكانات تبادله المعرفة بما يريده الآخرون أوسع وأشمل كان من الممكن إدراك المشكلات الاجتماعية إدراكا صحيحا. ولهذا وجهان : وجه سلبى يتمثل فى رفع أسباب الخوف عن الإنسان. ووجه إيجابى يتمثل فى أن تطرح جميع المشكلات وآراء الناس كما هى بدون تزييف أو تشويه أو تجميل. وأن يكون فى مقدور أى إنسان فى المجتمع أن يقول ما يريد وأن يعلم ما يريد بدون خوف أو تضليل. فهذا هو الأساس الأول للديمقراطية قبل أن تصبح تنظيما للإستفتاء والإنتخاب ومجالس تنعقد وتناقش وتنفض، وبدونه يصبح أى شكل ديمقراطى فارغا من أى مضمون حقيقى وغير مجد. بهذا لا يمكن – مثلا – الحديث عن الديمقراطية فى ظل النظام الرأسمالى وما يفرضه على العاملين من تبعية اقتصادية حيث يعيش العاملون فى خوف دائم على أرزاقهم اليومية وحيث تنفق الملايين لإخفاء الحقائق وتضليل الناس.. كما لا يمكن الحديث عن الديمقراطية فى ظل القهر والبطش والاستبداد بالعنف المنظم (الديكتاتورية)، فحيثما خاف الناس من أن يقولوا ما يحسونه وحيل بينهم وبين معرفة ما يعانيه الآخرون يصبح إدراك المشكلات الإجتماعية إدراكا صحيحا مستحيلا. ويصبح التطور الإجتماعى منطلقا من مشكلات الناس كما يتصورها أفراد أو مجموعة منهم. [1]

لذا اخضعت الدول المعاصرة، تحت تأثير الفكر الاشتراكى ومذاهب

---

(١) يراجع : د. عصمت سيف الدولة، الديمقراطية والوحدة العربية فى أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧٩٢.

التدخل[1] الحريات الإقتصادية لتنظيم دقيق وقيود عديدة، تحقيقا لمبادئ العدالة الإجتماعية، حتى أصبحت هذه الحريات موجهة لخدمة الاقتصاد القومى ومنظمة فى إطار تخطيط عام للنشاط الإقتصادى فى الدولة. وأصبح الرأى الغالب اليوم يميل إلى إعتبار هذه الحريات وظائف اجتماعية تهدف إلى خدمة الصالح العام للجماعة أكثر منها حقوقا فردية لأصحابها. لذلك نجد البعض يقرنها بالحقوق الإجتماعية التى تجد أساسها فى تحرير الضعفاء اقتصاديا من سيطرة الملاك وأرباب الأعمال وتأمينهم ضد الفقر والمرض والعجز عن العمل. [2]

(١) استعمل البعض لفظ «الاشتراكية» للتعبير عن تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى، فى أية صورة من الصور وعلى أية درجة من الدرجات فمجرد تقييد الحرية الإقتصادية للأفراد، أو قيام الدولة ببعض المشروعات الإقتصادية، أو تدخلها لرفع مستوى العمال، وسن التشريعات الإجتماعية.. كل هذا يعد فى نظر البعض تطبيقا للمبادئ الاشتراكية، على أن الاشتراكية بمعناها العلمى الدقيق، تعرف بأنها النظام الذى يقوم على إلغاء الملكية الفردية لأموال الإنتاج وجعلها ملكا خالصا للدولة. فهى تتنافى مع حرية التملك التى تعد من دعائم المذهب الفردى.

يراجع : أ. د. ثروت بدوى، النظم السياسية، طبعة ١٩٨٦، ص ٣٧٠.

(٢) يراجع : أ. د. ثروت بدوى، المرجع السابق ذكره، ص ٤٢٧.

خلاصة الفصل الأول

لقد خصصنا الفصل الأول من الرسالة «لماهية الديمقراطية»، وتكلمنا عن الديمقراطية التقليدية، صور تطبيقاتها فى العالم المعاصر وما يكفل تحققها على الوجه الأكمل. وقد سمحت لنا هذه الدراسة استنباط الحقائق التالية :-

* إن الديمقراطية التقليدية هى ذلك المذهب الفكرى السياسى «حكم الشعب» الذى تفجرت عنه ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد ربطت الشعوب قديما بين المذهب الفردى وبين المذهب الديمقراطى ونظرت إلى الديمقراطية على أنها نظام الحكم الوحيد القادر على تخليصها من الاستبداد وإطلاق حريات الأفراد.

* ثم حدث ثراء لفكرة الديمقراطية، انطلقت لتصبح أداة للعدالة والهناء بعد أن كانت أساسا مطلبا للحرية.

* ينبغى عدم الخلط بين الديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية وبين الديمقراطية الماركسية.. فالديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية: تحويل أو تبديل للديمقراطية الليبرالية التى عبرت عنها الثورة الفرنسية وذلك بتقديسها للحقوق الفردية التى تتعارض مع الماركسية. فالماركسية تبحث عن المساواة الواقعية والمادية. لهذا لا يمكن القول بأنها نظام ديمقراطى حتى فى الجانب الإقتصادى منها.

* الديمقراطية النيابية أو التمثيلية : هى الصورة السائدة فى التطبيق اليوم من صور الديمقراطية التقليدية. ويمكن التمييز داخل اليمقراطية النيابية من صور ثلاث أساسية هى صورة النظام الرئاسى، وصورة النظام البرلمانى، وصورة نظام حكومة الجمعية، وذلك على أساس موضوع تقسيم السلطات أو الوظائف الأساسية للدولة والصلة بين الهيئات القائمة على تلك الوظائف السياسية. والحقيقة أن كثيرا من الأنظمة السياسية المعاصرة تمزج بين بعض خصائص النظام الرئاسى وبعض خصائص النظام البرلمانى وذلك فضلا عن أن التطبيق العلمى نفسه كثيرا ما يؤدى إلى التقريب بين كل من هذين النظامين.

* تحتاج الديمقراطية التقليدية مجموعة من وسائل التنفيذ تسمح لأفراد المجتمع بممارستها وذلك بغض النظر عن الأشكال التى تتوافر من خلالها. وتدور هذه الوسائل حول الاعتماد على الانتخاب، التعددية السياسية، فصل السلطات والحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

* إن الإختيار فى المقام السياسى يفترض بطبيعته تعدد الاتجاهات السياسية التى يختار من بينها، والإنتخاب الذى يقتصر على مرشح واحد لا يكون انتخابا أصلا، وحتى الانتخابات من بين ممثلى اتجاه واحد يرد الإختبار إلى عوامل شخصية تتعلق بالأفراد وتنتفى معها مكنة الاختيار السياسى والحديث عن الديمقراطية.

* تحتاج الديمقراطية إلى مبدأ الفصل بين السلطات، باعتباره أنه يمنع الاستبداد ويكفل الحرية. وقد اتجهت الديمقراطيات التقليدية فى تطورها المعاصر نحو نوع من توزيع السلطات بين هيئات متعددة مع تركيز الاختصاصات الهامة فى أيدى الهيئة أو العضو الذى يكون أكثر تمثيلا للشعب. ومن ثم يصح القول بأن العلاقة بين السلطات العامة فى الدولة قد أصبحت علاقة تدرج وليست علاقة مساواة.

* لا يمكن الحديث عن الديمقراطية فى ظل النظام الرأسمالى وما يفرضه على العاملين من تبعية اقتصادية حيث يعيش العاملون فى خوف دائم على أرزاقهم اليومية، وحيث تنفق الملايين لإخفاء الحقائق وتضليل الناس... كما لا يمكن الحديث عن الديمقراطية فى ظل القهر والبطش والاستبداد بالعنف المنظم، فحيثما خاف الناس من أن يقولوا ما يحسونه وحيل بينهم وبين معرفة ما يعانيه الآخرون يصبح إدراك المشكلات الإجتماعية إدراكا صحيحا مستحيلا.

لهذا أصبح الاتجاه الغالب اليوم يميل إلى اعتبار الحريات الإقتصادية وظائف اجتماعية تهدف إلى خدمة الصالح العام للجماعة أكثر منها حقوقا فردية لأصحابها.

وعليه نستطيع أن نؤكد أن الديمقراطية على الرغم من أنها تتعلق أصالة بمسألة السلطة إلا أنه لا يمكن فصل هذه المسألةعن المسائل الإجتماعية والإقتصادية فصلا كليا.. والأولية يجب أن تعطى لتحقيق أبعد شوط مما أصبح يسمى الديمقراطية الإجتماعية، يقال مثلا : أيهما أقرب إلى جوهر الديمقراطية - أن يكون للفلاح قطعة أرض يملكها أو أن يكون له مجرد تذكرة انتخابية يستعملها فى واقع الأمر، نيابة عنه، ذلك الإقطاعى مالك الأرض. ويقال مثلا : وأيهما أقرب إلى جوهر الديمقراطية : أن يجد العامل مكانا لإبنه فى الجامعة أو أن يقف فى طابور أمام صندوق الانتخابات؟ لم يكن متصورا أن تكون هناك أغلبية ضد تحقيق الاستقلال، أو ضد الإصلاح الزراعى أو ضد إعلان الجمهورية... أو ضد إعادة التوازن الإجتماعى.[1]

---

(١) يراجع : الأستاذ محمد حسنين هيكل، الوطن (الكويت)، ١٩ سبتمبر ١٩٧٩. ومركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق ذكره، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٧٥.

والواقع أن الديمقراطية فى تعريفها البسيط «حكم الشعب بالشعب وللشعب» إنما تعنى كما أكد بحق الأستاذ الدكتور ثروت بدوى : «أن تكون السلطة فى أيدى جميع فئات الشعب بدون أن تستحوذ عليها فئة أو طبقة واحدة وأن يستهدف الحكم خير الشعب ورفاهيته بتحقيق العدالة الإجتماعية والنهوض بالمستوى الإقتصادى للضعفاء اقتصاديا وكفالة العدالة فى التوزيع والاستهلاك».[1]

فالديمقراطية مذهب سياسى يدور وجودا أو عدما مع تقرير السيادة الشعبية وذلك بهدف تحقيق خير الشعب ورفاهيته أى القضاء على كل صور الاستبداد والاستغلال. فعلى هذا الأساس يتم تقسيم الأنظمة السياسية فى العالم المعاصر واصباغها بالصبغة الديمقراطية.

---

(١) يراجع : أ. د. ثروت بدوى، القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر، ١٩٦٩، ص ٢٣٨.

الفصل الثانى

ممارسة الديمقراطية فى عهد الرئيس «أنـور السـادات»

إن تاريخ أى مجتمع ما هو إلا سلسلة متصلة الحلقات الحاضر فيها نتاج الماضى وهو بدوره يعد للمستقبل ويمهد له. ومحاولتنا دراسة الممارسة الديمقراطية وتقييمها فى عهد السادات، إنما تدعونا كما أكد الأستاذ منصور حسن إلى النظر إلى الديمقراطية فى إطار نظام شمولى كان سابق لها لمدة خمس عشرة سنة أو أكثر، فقد تولى الرئيس السادات الحكم وكانت مصر قد ورثت نظاما سياسيا يقوم على نظام الحزب الواحد .. وفى وضع حرب .. وفى حالة اقتصادية سيئة[1] كذلك تقتضى ذات المحاولة البحث عن «ديمقراطية السادات» – شخصية هذا الرئيس كمفكر ومنظر وثورى على المستويات الفكرية والاجتماعية وتتبع ما أمكن انجازه على المسار الديمقراطى والعوامل التى أثرت فى ممارسة الديمقراطية طوال تلك الحقبة والتى يمكن صياغتها على النهج التالى : –

– الإتجاه نحو الديمقراطية
– الإتجاه نحو التردد والتراجع

وعليه تنقسم دراستنا لهذا الفصل إلى المباحث الآتية :

* الديمقراطية فى ظل دستور ١٩٢٣ ودساتير الثورة «المبحث الأول»
* الرئيس الراحل «أنور السادات» على المستويات الفكرية والاجتماعية «المبحث الثانى»
* الإتجاه نحو الديمقراطية «المبحث الثالث»
* الإتجاه نحو التردد والتراجع «المبحث الرابع»

(١) حديث خاص مع السيد منصور حسن مع الباحثة – يراجع : منصور حسن، وزير الثقافة والإعلام الأسبق، فى شهود عصر السادات، بقلم الأستاذ أنور محمد، دار أيه إم للنشر والتوزيع، طبعة ١٩٩٠، ص ٥٩.

المبحث الأول

الديمقراطية فى ظل دستور ١٩٢٣ ودساتير الثورة

الواقع أن تقدير أى وثيقة قانونية أو دستورية لا يمكن أن يتم فقط على أساس النصوص ولكن يجب أن ينظر إليها أيضا فى التطبيق وبالنظر إلى القيم والمفاهيم والظروف التى كانت قائمة وقتذاك. وعلى هذا الأساس نتناول بإيجاز بحث كل من دستور ١٩٢٣ و١٩٥٦ وميثاق العمل الوطنى ودستور ١٩٦٤، وذلك لأن دستور ١٩٥٦ هو أول دستور دائم لمصر والذى وضع قواعد الأساس لنظام الحكم فى عهد الثورة كما أن دستور ١٩٦٤ يعد تطبيقا لمبادئ ميثاق العمل الوطنى.

وعليه تنقسم دراستنا لهذا المبحث إلى المطالب التالية :

- مفهوم الديمقراطية وتطبيقها فى ظل دستور ١٩٢٣ « المطلب الأول »
- مفهوم الديمقراطية وتطبيقها فى ظل دستور ١٩٥٦ « المطلب الثانى »
- مفهوم الديمقراطية وتطبيقها فى ظل دستور ١٩٦٤ « المطلب الثالث »

المطلب الأول

مفهوم الديمقراطية وتطبيقها فى ظل دستور ١٩٢٣

عرفت مصر منذ القرن التاسع عشر تيارات سياسية وأحزاباً تطالب بالنظام الدستورى كنظام لحكم البلاد يقضى على السلطة الفردية للحاكم وينقل هذه السلطة إلى المصريين. وعرفت دستور ١٨٨٢ الذى وضع مع اندلاع الثورة العرابية واعترف بعدد من المبادئ الدستورية الحديثة التى تقيد السلطة الفردية للحاكم وذلك بما أقره هذا الدستور من مبدأ المسؤولية الوزارية وبما منحه للمجلس النيابى المنتخب من سلطات تجاه أجهزة الحكم. ولكن هذا الدستور لم يشهد الحياة مدة طويلة، حيث ألغى فور إحتلال الانجليز لمصر

واستبدل بالمجلس النيابى هيئتان استشاريتان لم تكن لهما سلطة فعلية، ولا كانتا صالحتين لتمثيل الإرادة الشعبية حقا. فحكم مصر من بداية الإحتلال البريطانى كان يتداوله الخديو والانجليز شركة بينهما بالصراع والتحالف. ثم قامت ثورة ١٩١٩ عقب إنتهاء الحرب مباشرة.. وفى المناخ الذى ولدته الثورة صدر دستور ١٩٢٣ الذى قدر له البقاء مهيمنا على الحياة السياسية المصرية وشهد تطورا وصراعا ما يشارف ثلاثين عاما [١].

والواقع أن هذا الدستور كان نتيجة مباشرة لثورة ١٩١٩ [٢]، وذلك على خلاف ما ذهب إليه غالبية رجال القانون فى محاولتهم للبحث عن الطبيعة القانونية لهذا الدستور إلى القول بأنه منحه ملكية وتنازل من الملك بمحض إرادته عن حقوق السيادة التى كانت له، وذلك على أساس ما ورد صراحة فى مقدمة الدستور بأنه نتيجة لإرادة الملك وأنه من عمل اللجنة الحكومية التى عدلته وأحكمت نصوصه [٣].

بيد أن هذه الإرادة الملكية لم تكن العامل الأساسى فى صدور دستور ١٩٢٣، فتبعا للأحداث الداخلية لم يصدر هذا الدستور نتيجة نزاع بين الملك وبين الأمة لأنه سبق أن أقر نظام ١٨٨٢ الذى رأى اللورد دوفرين إلغاءه، فدستور ١٩٢٣ نتيجة للثورة ضد الحماية البريطانية واعترافا بمطالب الأمة .. وليس أدل على أن الدولة المحتلة كانت تعتقد أن المسائل الدستورية هى من حقها لا من حق ملك البلاد ما صرح به اللورد كيرزون بمجلس اللوردات فى ديسمبر ١٩١٩ [٤،٥].

---

(١) يراجع المؤلف صلاح زكى احمد، مصر والمسألة الديمقراطية، دراسة فى تطور الفكر الديمقراطى والحياة النيابية فى مصر ١٧٩٨ – ١٩٥٢، دار الوسام، بيروت، طبعة ١٩٨٧، ص ٥٢ وما بعدها.

(٢) يراجع : أ.د. يحيى الجمل، النظام الدستورى المصرى، ص ١٠٧. وبحثه المنشور بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٦٨، العدد الثالث، ص ٤٩٩ بعنوان «ظروف وضع دستور ١٩٢٣».

(٣) فهو نوع خاص Suis-genéris نظرا لمركز مصر السياسى وللظروف التى أدت إلى إصداره، يراجع: أ.د. السيد صبرى، مبادئ القانون الدستورى، الطبعة الرابعة، ١٩٤٩، المطبعة العالمية، ص ٣٠٦. وخلافا لهذا الرأى على سبيل المثال: د. مصطفى الصادق ووايت ابراهيم، مبادئ القانون الدستورى المصرى المقارن، طبعة ١٩٥٢، ١٩٢٦ والدكتور عثمان خليل، النظام الدستورى المصرى، مذكرات مطبوعة ١٩٤٢، ص ٦٧.

(٤) «إن مهمة لجنة ملنر هى القيام بتحقيق أسباب الاضطرابات المصرية واقتراح دستور يتناسب مع حالة البلاد»، يراجع: أ.د. السيد صبرى، المرجع السابق ذكره، ص ٣٠٣.

(٥) ويرى فريق آخر من رجال القانون أن دستور ١٩٢٣ عبارة عن عقد بدليل القسم المتبادل الذى أقسمه كل من الملك وأعضاء البرلمان عند إفتتاح أول دورة برلمانية. يراجع: أ.د. السيد صبرى، المرجع السابق ذكره، ص ٢٠٤.

ويمكن تحديد المنطلقات الفكرية الأساسية لدستور ١٩٢٣ فى مبدأين: الأول سيادة الأمة، والثانى: المذهب الليبرالى أو الفردى الذى يرتبط سياسيا بمنظومة الحريات والحقوق الفردية المتعارف عليها واقتصاديا بعلاقات الإنتاج الرأسمالية [١].

أولا : مبدأ سيادة الأمة

أكد الدستور أن: «جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بالدستور» [٢]. كذلك تبدو سيادة الأمة فى الصفة البرلمانية لنظام الحكم، فقد أقام الدستور العلاقة بين البرلمان والوزارة على أساس برلمانى، فالوزراء مسؤولون جماعيا أمام مجلس النواب، كما أن كل واحد منهم مسؤولا فرديا عن أعمال وزارته [٣]. وللبرلمان حق سحب الثقة من الوزارة ككل أو من أحد الوزراء وفى هذه الحالة يكون على الوزارة أو الوزير الاستقالة [٤]. فالسلطة التنفيذية الحقيقية فى ظل هذا النظام البرلمانى هى الوزارة المسؤولة [٥].

وقد انتهى الدكتور السيد صبرى بعد تحليله الدقيق للسلطة التشريعية فى ضوء أحكام هذا الدستور وطبيعة الاشتراك التى تنص عليها المادة «٢٤» منه :

«السلطة التشريعية يتولاها الملك بالإشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب»، إلا أنه بالرغم من وجود حق التصديق من قبل الملك، إلا أن هذا الحق «حق التصويت» لا وجود له فى ضوء أحكام المادة ٣٦ حيث تفيد هذه المادة أن إرادة البرلمان هى بمفردها الضرورية للتشريع [٦].

---

(١) يراجع : د. على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، العهد البرلمانى ١٩٢٣ – ١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٤.

(٢) المادة ٢٣.

(٣) المادة ٦١.

(٤) المادة ٦٥.

(٥) المادة ٥٧ «مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة».
يراجع: أ.د. السيد صبرى، ص ٤٥٧.

(٦) يراجع : أ.د. السيد صبرى، المرجع السابق ذكره، ص ٣٤٤.

ثانياً : المذهب الليبرالى أو الفردى

سار دستور ١٩٢٣ على نهج الدساتير التى تضمنت بابا عن الحقوق والحريات العامة وهو الباب الثانى الذى تكون من ٢١ مادة تدور حول مقومين أساسيين هما المساواة والحرية. فنص الدستور على المساواة بين المصريين جميعا أمام القانون وفى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفى تولى الوظائف العامة، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، لأنه لا تمييز بين المواطنين بسبب الأصل أو اللغة أو الدين [1]، أما عن الحريات العامة فقد قرر الدستور للمواطنين الحرية الشخصية، وحرمة المنازل وحرمة الملكية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى وحرية الصحافة وحرية التعليم وحرية الإجتماع وحق تكوين الجمعيات وحق مخاطبة السلطات العامة.

ولعل التزام الدستور بالمذهب الليبرالى يكشف لنا عن الأساس الاقتصادى للطبقة التى كانت وراء الدستور أو بالأحرى الطبقات التى استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه، فالمادة «٩» نصت على أن «للملكية حرمة فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا». ولا عبرة هنا بعبارة «إلا بسبب المنفعة العامة ...» إذ أن تفسيرها ظل مقصورا على حالات محدودة للغاية مثل شق الترع والمصارف وما إليها [2]. هكذا استطاعت الطبقات الغنية من كبار ملاك الأراضى أن تسيطر على أغلب مقاعد البرلمان كما وضح ذلك فى قيمة التأمين الذى كان ينبغى على المرشح أن يدفعه (١٥٠ جنيها) وهو مبلغ باهظ فى ذلك الوقت [3].

ويبدو أيضا هذا الأساس الاجتماعى للدستور فى المادة «١٥» التى نصت على أن «إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور إلا إذا كان

---

(١) المواد : ٤، ٥، ٨، ٩، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ... الخ.

(٢) يراجع : د. راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٤٩.

(٣) يراجع : د. على الدين هلال، المرجع السابق ذكره، ص ١٠٨.

ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى».

وقد استخدمت حجة «وقاية النظام الاجتماعى» ضد كافة الدعوات الإصلاحية أو الاشتراكية، فالنقاش حول نظام الملكية أو الدعوة إلى تأميم المرافق العامة والدعوة إلى إنشاء النقابات العمالية كان يمكن أن تعتبر من المسائل التى يعاقب عليها المشرع بحجة وقاية النظام الاجتماعى.

لهذا عدل قانون العقوبات فى ٩ سبتمبر ١٩٢٣، ونصت المادة «١٥١» منه على أن: «يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات كل من يحرض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو الازدراء به أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية أو يحبذ تغيير النظم السياسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة» (١).

وقد تمثلت ذروة الممارسة الديمقراطية فى مصر عام ١٩٢٤ سواء فيما أسفرت عنه الانتخابات أو فى طريقة اختيار سعد زغلول لوزرائه أو فى المناقشات الساخنة التى دارت فى مجلس النواب حول السودان وبعض الشئون الخارجية وفى تعديل قانون الانتخابات ليصبح الانتخاب مباشرا بعد أن كان على درجتين (٢).

كذلك استطاعت التجربة التى مرت بها مصر أن تترك بصماتها على الجماعة السياسية المصرية وأن تطرح قيما سياسية لعل أبرزها أثنتان: الوحدة الوطنية وإقرار الحريات العامة فى المجتمع.

أولا: الوحـدة الوطنيـة

لقد تجلى معنى الوحدة الوطنية فى العديد من الوقائع أهمها حرص سعد زغلول على تمثيل الأقباط فى الوفد دلالة على وحدة الأمة. وتعكس خطب وأحاديث سعد زغلول إدراكا عميقا لمفهومى الوطنية المصرية والوحدة بين

---

(١) يراجع: د. على الدين هلال، ص ١٠٩. و د. راشد البراوى، المرجع السابق ذكره، ص ٤٨ – ٥٠.

(٢) يراجع: صلاح زكى احمد، المرجع السابق ذكره، ص ٢٠٧ – ٢٠٨. ومقالة بقلم حسن يوسف، الممارسة الديمقراطية فى مصر، ١٩٢٤ – ١٩٥٢.

المسلمين والأقباط [1]، فقد كان مفهوم الوحدة الوطنية لدى الوفد يشير إلى معنيين رئيسيين ارتبط الأول بالولاء لمصر ارتفاعا على مستوى العصبيات الاقليمية والعائلية والعشائرية، أما الثانى فأكد على المساواة بين المواطنين فى إطار الديمقراطية والدستور دون تمييز بسبب الدين بحيث تصبح الرابطة التى تشدهم هى رابطة المواطنة ذات طبيعة سياسية فى المقام الأول، ففى انتخابات ١٩٢٥ نجح مرشح الوفد بطرس حكيم فى دائرة المراغة وهى دائرة أسرة الشيخ المراغى شيخ جامع الأزهر [2]. ويلخص طارق البشرى هذا المعنى فى دراسته بقوله «كانت الوحدة الوطنية رهينة بالفهم العلمانى للأمة وبالتحقيق الفعلى لهذا الفهم من خلال المبادئ الديمقراطية» [3].

ثانيا : إقرار الحريات العامة فى المجتمع

بالرغم من أن الاستقلال لم يكن كاملا إلا أن دستور ١٩٢٣ كما ذكرنا قد وفر مجموعة من الحريات العامة وأحاطها بقدر من الضمانات القانونية التى أوجدت مجالا لحرية الرأى والقول والإجتماع والتى مارستها النخبة السياسية المصرية والأمثلة على ذلك كثيرة: فعلى سبيل المثال اجتمع أعضاء البرلمان فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ بقوة الدستور وبدون دعوة من الملك .. ومن الأمثلة الشهيرة أيضا اليوم المعروف باسم يوم تحطيم الأغلال [4]، وخلال ذلك كانت الأحزاب السياسية هى سلاح الشعب للمطالبة بالاستقلال وأداته من أجل تنظيم صفوفه ودعم جبهته، فالحياة الحزبية هى التى كونت العقل السياسى المصرى الحديث ونقلته من حال إلى حال وغرست فيه مفاهيم المواطنة السليمة والحرية السياسية [5].

(١) يراجع : د. على الدين هلال، المرجع السابق ذكره، ص ٢٥٢.

(٢) يراجع : د. على الدين هلال، المرجع السابق ذكره، ص ٢٥٣.

(٣) سلسلة مقالات بعنوان: «مصر الحديثة بين أحمد والمسيح» نشرتها مجلة الكاتب فى فبراير وابريل ويونيو واكتوبر ١٩٧٠ وفبراير وابريل ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٣ واغسطس ١٩٧٤. الاقتباس من عدد يونيو ١٩٧٠ ص ١١٣.

(٤) يراجع : د. على الدين هلال، ص ٢٥٤.

(٥) يراجع : د. عبد العظيم رمضان فى: روز اليوسف، عدد ٢٤٩٢ بتاريخ ١٥ مارس ١٩٧٦، وجريدة الجمهورية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦.

غير أن الحياة الدستورية نفسها قد جرت فى واد غير الوادى الذى أرادت النصوص الدستورية أن ترسمه [1]. فالسنوات الأولى من صدوره قد حالت دون تطبيقه، حيث شهدت الحياة المصرية وقتذاك صراعا داميا بين ثلاث قوى: الوفد الذى مثل التيار الرئيسى للحركة الوطنية واستقطب أوسع الجماهير الشعبية ودافع عن حرياتها، والقصر الذى لم ترضيه القيود التى فرضها الدستور على حكمه المطلق وظل يترقب الفرصة لتغييره ودعمته أحزاب الأقلية، والانجليز الذين تدخلوا لتحقيق مصالحهم وفرض إرادتهم [2]. فلم تمارس الوزارة الدستورية الأولى – والبرلمان الذى تمخضت عنه – الحكم سوى تسعة شهور انتهت بواقعة إغتيال السردار وتشكيل وزارة زيوار التى عطلت الدستور وحلت البرلمان مرتين رغم نص الدستور على عدم جواز تكرار الحل لنفس السبب، وظل الدستور من الناحية العملية معطلا حتى برلمان ١٩٢٦ وعاد إلى العمل عامين ثم عطل محمد محمود الحياة النيابية عام ١٩٢٨ وعاد الدستور بعد ستة عشر شهرا ليستمر ثمانية شهور فقط، ويحدث إنقلاب اسماعيل صدقى الذى استمر خمس سنوات وتضمن إيقاف العمل بالدستور وإعلان دستور ١٩٣٠ الذى يعتبر بكل المعايير نكسة فى التطور الديمقراطى المصرى حيث تميز بتدعيم سلطات الملك أزاء البرلمان وسمح بجواز محاكمة أعضاء البرلمان إذا ما عابوا فى الذات الملكية أو فى أعضاء الأسرة المالكة وألغى قانون الانتخاب المباشر، وأعاد نظام الانتخاب غير المباشر على درجتين، وأخذ بنظام الاقتراع العام لناخبى الدرجة الأولى – أى الهيئة الناخبة – أما بالنسبة لناخبى الدرجة الثانية أى المندوبين الذين يتولون انتخاب أعضاء البرلمان فقد أخذ بنظام الاقتراع المقيد بأن اشترط نصابا ماليا ورفع الحد الأدنى لسن الناخب فجعلها خمس وعشرين سنة، كما رفع النسبة اللازمة لتعديل الدستور فجعلها ثلثى عدد الأعضاء. يضاف إلى ذلك أنه دعم حجم مشاركة الملك فى العملية التشريعية ففرض على البرلمان عدم النظر فى مشروع قانون رفضه الملك فى نفس

---

(١) د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢) يراجع: د. على الدين هلال، ص ١١٦.

الدورة... وأعطى للحكومة الحق فى مباشرة التشريع من خلال لوائح الضرورة فى فترات حل المجلس وألغى شرط ضرورة عقد البرلمان لدور انعقاد غير عادى لعرض هذه اللوائح (١).

وقد استمرت وزارة صدقى تحكم بهذا الدستور فى مواجهة مقاومة شعبية وحزبية عارمة حتى استقالت وزارته فى سبتمبر ١٩٣٣، وخلفها وزارة عبد الفتاح يحيى باشا، ثم وزارة توفيق نسيم باشا فى نوفمبر ١٩٣٤، وتكونت جبهة من الأحزاب طالبت الملك بإعادة دستور ١٩٢٣، وبالفعل أصدر الملك أمره فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بإعادة هذا الدستور، غير أنه سرعان ما بدأ الخلاف مع القصر حول عدد من القضايا منها تعيين أعضاء مجلس الشيوخ واعتراض الملك على ترشيحات الوزارة والخلاف حول يمين الولاء لضباط الجيش ورفض الملك مشروع قانون بتخفيض نسبة النجاح لطلبة الجامعة على أساس أنه لم يعرض على مجلس الجامعة (٢)، كما أن البرلمان لم يكن له حرية التشريع قبل إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧، إذ كان لابد لسريان القانون على الأجانب المقيمين فى البلاد موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلط (٣)، يضاف إلى ذلك أن حزب الوفد «الأمة المصرية» أو بتعبير معاصر حزب «تحالف قوى الشعب» الحامى للحريات والمطالب بالاسقلال، قد تحول إلى مصدر ضعف عندما واجه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وبدأت الانشقاقات والاختلافات تنهشه نتيجة إنهيار الائتلاف الذى قام الوفد تعبيرا عنه، وأدت عدم قدرة قيادة الوفد على الاستجابة لهذه المشاكل الجديدة إلى ظهور قوى جديدة – على يمينه ويساره – تتخطى الوفد وتتخطى النظام القائم وكانت أزمة الوفد مؤشرا لسقوط النظام بأسره وهو ما حدث بالفعل (٤). ويبدو

---

(١) يراجع : د. على الدين هلال، ص ١١٧، ١١٨.

(٢) يراجع : د. على الدين هلال، ص ١٣١.

(٣) يراجع : د. السيد صبرى، المرجع السابق ذكره، ص ٢٠٧ (الهامش).

(٤) يراجع : د. على الدين هلال، ص ١٨٥ وما بعدها، وطارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥ – ١٩٥٢ (القاهرة، ١٩٧٢) ص ٣٠١. يراجع أيضا: صلاح زكى أحمد، المرجع السابق ذكره، ص ٢١٠.

أن النحاس كان يدرك بحس خفى أن قرار إلغاء المعاهدة قد يكون آخر قرارات الوفد الكبرى فى حياة مصر، وتعكس كلماته هذا المعنى عندما قال «ألا هل بلغت .. اللهم فأشهد ... لقد وقعت معاهدة ١٩٣٦ من أجل خير مصر ثم ألغيتها من أجل خير مصر، لقد بلغ الكتاب أجله» [١].

واعتمادا على بدء فقدان الوفد لرصيده الشعبى، لجأت القوى المعادية للشعب بعد معاهدة ١٩٣٦ إلى أسلوب تزييف الانتخابات، وذلك فى انتخابات ١٩٣٧ التى أتت بأول برلمان من برلمانات الأقليات [٢].

كما فشل الملك فاروق «١٩٣٦ - ١٩٥٢» فى أن يعطى قيادته طابعا وطنيا حيث أدت سياساته وسلوكه الخاص وإصراره على الحكم غير الدستورى إلى اغتراب قطاعات واسعة من الشعب عنه، وبالذات فى الفترة الأخيرة من حكمه ١٩٥٠ - ١٩٥٢، إذ اتسمت الحياة السياسية بسمة عدم الاستقرار سواء على المستوى الوزارى أو المستوى البرلمانى، فعلى مستوى الوزارة تعاقب على الحكم فى الستة شهور الأولى من عام ١٩٥٢ أربع وزارات بمعدل شهر ونصف كمتوسط لعمر الوزارة، كما لم يباشر البرلمان قط حقه فى الاقتراع بعدم الثقة سواء بالنسبة لوزير بمفرده أو بالنسبة للوزارة ككل، ولم يقم بوظيفته التشريعية على نحو مرض، فلم يسن تشريعات تواجه الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وإنما اقتصر على الموافقة على مشروعات القوانين التى كان مجلس الوزراء يقدمها أو الاقتراحات بقوانين التى حازت رضى المجلس الأخير [٣].

يضاف لذلك أنه قد حدث نوع من عدم التوازن بين المؤسسات الديمقراطية

---

(١) يراجع : صلاح الشاهد، ذكرياتى فى عهدين (القاهرة، ١٩٧٦) ص ٨٦، وعزه وهبى، تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، دراسة تحليلية لآخر برلمان قبل ثورة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥، ص ٢٦٨.

(٢) «الدستوريين والسعديين والمستقلين والحزب الوطنى و١٢ وفديا فقط»، يراجع : صلاح زكى احمد، المرجع السابق ذكره، ص ٢٠٦. والدكتور عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر سنة ١٩٣٧ - ١٩٤٨، د. احمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة.

(٣) عزه وهبى، تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ٢٥٨.

من ناحية وإطار الثقافة السياسية والقيم السائدة والتنظيم الاجتماعى والاقتصادى من ناحية أخرى. أما فيما يتعلق بالشروط الثقافية فقد حدث صراع بين المفهوم التقليدى حول طبيعة السلطة وعلاقتها بالدين حيث ترتبط وظيفتها بتطبيق التعاليم الدينية والمفهوم الحديث لطبيعة السلطة الذى يستند أساسا إلى العقل ويرتبط باعتبارات المنفعة العامة.

وقد استخدمت بعض القوى والأحزاب المفاهيم الدينية لمواجهة التيارات الديمقراطية الدستورية... فبرز تعارض بين القيم والمفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الديمقراطية الحديثة والإطار الفكرى المقبول وقتذاك [١].

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن هذه المشكلة وهى الأزمة الفكرية المرتبطة بالعلاقة بين القيم التقليدية والتراث الدينى للمجتمع من ناحية ومؤسسات الدولة الحديثة بما تفرضه من قيم ومعايير من ناحية أخرى لم يقدر لها الحل حتى الآن [٢].

وعن طبيعة التكوين الاجتماعى والاقتصادى فى تلك الفترة، فإننا نجد أن كبار الملاك الزراعين قد استخدموا المؤسسات الديمقراطية كأداة للحفاظ على سلطة النخبة الحاكمة ولمنع أى تغيير أو إصلاح يمكن أن يمثلا تهديدا لمصالحها [٣].

---

(١) يراجع : د. على الدين هلال، ص ٢٥٦.

(٢) يراجع : د. على الدين هلال، المرجع السابق ذكره ص ٢٧٠. ومؤلفه بعنوان: التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث (القاهرة، ١٩٧٥) وانيس صايغ، بعنوان: الفكرة العربية فى مصر (بيروت، ١٩٥٩)، ص ١٠٧.

(٣) يراجع : د. على الدين هلال، المرجع السابق ذكره، ص ٢٧٠.

المطلب الثـانى

مفهوم الديمقراطية وتطبيقها فى ظل دستور ١٩٥٦

قامت ثورة ٢٣ يوليو بواسطة تنظيم الضـباط الأحرار، ولم يكن هذا التنظيم مجرد تنظيم سياسى عادى شمل ضباط الجيش، وإنما كان تنظيما سياسيا عسكريا، اقتصر على الضباط، وحرص على الاستقلال عن التنظيمات السياسية المختلفة، ولم ينفك عن الطبيعة العسكرية أيضا، من حيث الوسائل التى توخى بها تحقيق أهدافه السياسية. والمؤسسة العسكرية هى عمود الارتكاز للسلطة السياسية للدولة وقلعتها الحامية ولها أسلوب معروف فى البناء التنظيمى، يعتمد على الضبط والربط والخضوع الرئاسى والحركة الدافعة من أعلى. وهى كشأن أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية، تتحرك «بالقرار الإدارى» ، فيستجيب المستوى الأدنى للمستوى الأعلى بغير بحث فى الأهداف والغايات.

وقد بنى التنظيم من جماعات نشأت فى الأسلحة المختلفة بالجيش والتف كل منها حول شخص بارز منها أو أفراد. ثم كان للجهد التنظيمى التجميعى الذى قام به جمال عبد الناصر، ما أمكن به ربط هذه المجموعات والتقاؤها حول قيادته الفردية... وما كان بوسع التنظيم أن ينشأ بطريقة أخرى وهو داخل الجيش وليس الجيش بالمجال الذى يسمح بصراع الأفكار والسياسات المختلفة رغبة فى توحيدها. وهو ليس بالمجال الذى يمكن من قيام تنظيم سياسى على أسس ديمقراطية، وذلك كله بمراعاة ما يلزم للنشاط السياسى فى المؤسسة العسكرية من التزام أقصى درجات الحذر. من هذه النشأة تحددت أهم سمات التجربة وهى العمل السياسى بواسطة الأجهزة التنفيذية والإدارية للدولة، وارتباط الولاء السياسى بالولاء للدولة كتنظيم، وتركز النشاط السياسى حول القيادة الفردية القائمة على رأس الدولة... وامتزاج الولاء السياسى بالتبعية

الوظيفية الإدارية [1].

فبعد انتهاء فترة الانتقال، أعلن فى ١٦ يناير ١٩٥٦ عن دستور جديد وجرى استفتاء شعبى عليه فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ [2]. وقد تبنى هذا الدستور مبدأ الجمهورية الرئاسية، إذ يختار رئيس الجمهورية بالاستفتاء الشعبى العام، ويتولى السلطة التنفيذية ويعين الوزراء ويرأس مجلسهم، ويضع السياسة العامة للدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإداريا ويعتبر القائد الأعلى للجيش... ويقوم بالسلطة التشريعية مجلس الأمة الذى يتكون بالانتخاب ويراقب أعمال السلطة التنفيذية، والرقابة هنا محدودة بكون المجلس يملك سحب الثقة من أحد الوزراء، دون أن تقوم مسؤولية تضامنية للوزارة كلها أمامه بحسبان أن رئيس الوزراء هو رئيس الجمهورية المستفتى عليه مباشرة من الشعب، فلا يملك مجلس الأمة ازاءه سلطانا، وهو أيضا الذى قرر له الدستور سلطة حل مجلس الأمة [3].

ومن جهة أخرى نص الدستور فى المادة (١٩٢) منه على أن : «يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والإجتماعية والإقتصادية. ويتولى الاتحاد القومى حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية». هكذا تم للسلطة التنفيذية التى يرأسها رئيس الجمهورية استيعاب السلطة التشريعية، إذ صار

---

(١) يراجع : طارق البشرى، الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠، فى مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، المرجع السابق ذكره، ص ٥٨٦ – ٥٨٧.

(٢) يراجع : أ. د. أنور رسلان، المرجع السابق ذكره، ص ٤٥١.

(٣) يراجع المواد : ١١٩، ١٢١، ١٤٧، ١٥٥ وبخصوص السلطة التشريعية، يراجع المواد: ٧٢، ١١١، ١١٣. ولم يأخذ دستور ١٩٥٦ بالنظام النيابى الخالص حيث نص على الاستفتاء الشعبى «احد مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة» بنوعيه الدستورى والسياسى دون الاستفتاء التشريعى ويتمثل الاستفتاء الدستورى فى حالتين : طريقة إقرار الدستور «المادة ١٩٦» وطريقة تنقيح أو تعديل أحكامه «المادة ١٨٩» أما الاستفتاء السياسى فقد نصت عليه المادة «١٤٥» بقولها: «الرئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس الأمة أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا وينظم القانون طريقة الاستفتاء»، يراجع : أ. د. أنور رسلان، ص ٤٥٩. ويراجع أيضا : أ. د. عثمان خليل، النظام الدستورى المصرى، ١٩٥٦، دار الفكر العربى، ص ٩٧ وما بعدها.

الرئيس هو من يختاره المرشحين لعضوية المجلس التشريعي فضلا عن سلطته في حل المجلس، والقاعدة أن من يملك التعيين والعزل فقد ملك الإرادة أو بالأقل أحاط بها [1]. كما يتفق الفقه على أن الاتحاد القومي لا يعتبر حزباً سياسياً، بل يعد تنظيماً شعبياً يضم كافة المواطنين ويسعى إلى تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة [2]. فهدف الثورة في إقامة حياة ديمقراطية سليمة كان آخر نقطة في منهج الثورة وأقلها أهمية.

بيد أن دستور سنة ١٩٥٦ يعد أول دستور مصري يتفق مع الاتجاهات الدستورية الحديثة في مجال الحقوق والحريات العامة وذلك لتقريره مجموعة من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية إلى جانب الحقوق والحريات التقليدية، وعلى ذلك يكون هذا الدستور قد نبذ المذهب الفردي وأخذ بالمذهب الاشتراكي في هذا المجال [3].

أما بالنسبة للسلطة القضائية فقد اطرد التقليد التشريعي منذ قيام الثورة على إدراج نصوص تمنع التقاضي بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة وعلى إمكان تشكيل محاكم خاصة عسكرية أو لأمن الدولة لأنواع معينة من القضايا [4].

وفي هذا الصدد تجدر الملاحظة أن الأحكام العرفية بما تفرضه من هيمنة جهاز الإدارة على غيره من سلطات الدولة قد استمرت منذ قيام الثورة حتى يونيو ١٩٥٦، ثم ما لبثت أن فرضت من جديد في أكتوبر ١٩٥٦، واستمرت حتى مارس ١٩٦٤. يضاف إلى ذلك أن دستور ١٩٥٦ لم يدم أكثر من عشرين شهرا إذ جرت الوحدة بين مصر وسورية في فبراير ١٩٥٨ فألغى الدستور. وكان مجلس الأمة الذي انتخب وفقا للدستور الملغي قد تراخى انتخابه إلى

---

(١) يراجع : طارق البشري، المرجع السابق ذكره، ص ٥٩٠.

(٢) يراجع : أ. د. أنور رسلان ص ٤٨٢، أ. د. سليمان الطماوي، مبادئ القانون الدستوري المصري والاتحادي، ١٩٥٨ – ١٩٦٠، ص ٣٦١.

(٣) يراجع : أ. د. أنور رسلان، ص ٤٧٨.

(٤) يراجع : طارق البشري، المرجع السابق ذكره، ص ٥٩١.

١٩٥٧ بسبب معركة التأميم وأحداث العدوان الثلاثى على مصر، فلما ألغى مع الوحدة المصرية – السورية لم يكن عمر المجلس النيابى الأول قد جاوز السبعة أشهر خلال السنوات الست الأولى للثورة [١].

(١) وقد تجلى الموقف بعد خمس سنوات من الثورة ليعيد إلى الأذهان عهد السلطة الأجنبية قبل الثورة ودواعى الاعتقال والإرهاب لدى الأخيرة. يراجع فى هذا الشأن : محمد الطويل، برلمان الثورة، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ١٩٥٧ – ١٩٧٧، المطبعة العالمية، ١٩٨٥، ص ٩١ وما بعدها.

المطلب الثـالث

مفهوم الديمقراطية وتطبيقها فى ظل دستور ١٩٦٤

أصدر رئيس الجمهورية فى مارس ١٩٦٤ دستورا مؤقتا بقرار منه. وقد جاءت أحكام هذا الدستور تطبيقا لمفهوم الديمقراطية، كما حددها ميثاق العمل الوطنى. فوفقا للميثاق «أن الديمقراطية هى تأكيد السيادة للشعب.. ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه.. إن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط، ولابد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية» [1].

لذلك نصت المادة الأولى من دستور ١٩٦٤ المؤقت على أن : «الجمهورية العربية المتحدة، دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة». ورغبة فى تأكيد سيادة الشعب والتوسع فى مشاركته فى ممارسة السلطة حرص دستور سنة ١٩٦٤ على الأخذ بأحد مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة، حيث قرر الاستفتاء الشعبى بنوعيه : الاستفتاء السياسى والاستفتاء الدستورى. غير أن هذا الدستور لم يتطلب من رئيس الجمهورية ضرورة أخذ رأى مجلس الأمة بصدد الاستفتاء السياسى وذلك على خلاف دستور ١٩٥٦ [2]. كما تطلب دستور ١٩٦٤ شروط جديدة فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة تتعلق بولائه للنظام الاشتراكى وأن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة على الأقل من العمال والفلاحين وحق رئيس الجمهورية فى أن يعين عددا من الأعضاء لا يزيد عددهم عن عشرة أعضاء [3].

---

(١) يراجع : أ. د. أنور رسلان، ص ٤٨٩.

(٢) وقد ورد النص على الاستفتاء الدستورى فى مقدمة الدستور التى تطلبت طرح مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة على الشعب لاستفتائه فيه «لكى يمنحه من إرادته الحرة، القوة التى تجعله مصدرا لكل السلطات». وبخصوص الاستفتاء السياسى، يراجع : المادة (١٢٩) من الدستور، (١٩٦٤).

(٣) يراجع : أ. د. أنور رسلان، ص ٤٩٦ وما بعدها.

لذلك وضع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤ شروطا جديدة تتعلق بالترشيح لعضوية مجلس الأمة : ألا تكون أملاكه وأمواله قد فرضت عليها الحراسة وفقا لأحكام قانون الأحكام العرفيه رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤، أو قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨. وألا يكون ممن حددت ملكيتهم الزراعية وفقا لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى، أو ممن طبقت بشأنهم القوانين الاشتراكية فيما يزيد على مبلغ عشرة آلاف جنيه (١).

وقد ثار خلاف بين الفقهاء بصدد تكييف النظام الذى أخذ به دستور ١٩٦٤ فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطات العامة، فذهب رأى إلى القول بأن دستور ١٩٦٤ قد أخذ بالنظام الرياسى وذلك على أساس أن هذا الدستور قد منح سلطات فعلية لرئيس الجمهورية يزاولها بنفسه لا بواسطة وزرائه، وذلك علاوة على تقرير عدم مسئولية الرئيس السياسية أمام مجلس الأمة (٢). بينما ذهب إتجاه أخر إلى القول بأن دستور ١٩٦٤ قد أخذ بالنظام البرلمانى، وذلك على أساس ما قرره الدستور من حق مجلس الأمة فى سحب الثقة من الحكومة أو الوزير، على أن يباشر رئيس الجمهورية حل مجلس الأمة (٣).

بيد أن دستور سنة ١٩٦٤ قد أخذ بالنظام الرياسى فيما يتعلق باختصاصات رئيس الجمهورية، وأنه قد أخذ بالنظام البرلمانى فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأنه فى تنظيمه للسلطة التنفيذية قد أخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية وهو أحد أركان النظام البرلمانى، وذلك بعكس ما أخذ به دستور سنة ١٩٥٦. ومن هنا يكون دستور سنة ١٩٦٤ قد زاد من مظاهر النظام البرلمانى على حساب مظاهر النظام الرياسى - فهو نظام برلمانى - رياسى (٤).

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٧.

(٢) يراجع : أ. د. مصطفى أبو زيد فهمى : النظام الدستورى للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٦، ص ١٤٤١، ص ٤٨٨ والمواد : ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ......

(٣) يراجع : أ. د. فؤاد العطار : النظم السياسية والقانون الدستورى ١٩٦٥ - ١٩٦٦، ص ٧٣٧. و أ. د. محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستورى، الجزء الأول ١٩٦٨، ص ٤٤٥. والمواد : ٩٠، ٩١.

(٤) يراجع : أ. د. أنور رسلان، ص ٥١٠.

وقد استمر استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية، فقد أعلن الدستور عن الاتحاد الاشتراكى العربى – السلطة الممثلة للشعب – وكان رئيس الجمهورية هو من يضع للاتحاد نظامه وقانونه ويرسم له تشكيلاته [1]. لهذا صدر قرار جمهورى فى يناير ١٩٦٩ بتعديل الدستور المؤقت بإضافة نص تنقضى به العضوية عن عضو مجلس الأمة إذا فقد صفة العضو العامل فى الاتحاد الاشتراكى. وذكر هذا القرار أن هذا الفصل أمر يختص به التنظيم السياسى وحده، وأنه صاحب الولاية الكاملة فيه [2].

فلم تأذن التجربة السياسية على هذا العهد أن يكون التنظيم الشعبى اتحادا كان أو تحالفا أو حزبا – ذا وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة وذا فاعلية وتأثير عليها. كان ثمة استغناء عن هذا الدور بما ملكت قيادة الثورة من مقدرات أجهزة الدولة، إدارة وأمنا وإعلاما [3]. فالخطأ الكبير لثورة ٢٣ يوليو أنها لم تنتبه لأهمية التنظيم السياسى، إذ أنها لو تنبهت لأهميته وأقامت تنظيمها على نحو غير تلك الصور المشوهة التى كانت عليها هيئة التحرير والاتحاد القومى، والتى لم ينج منها الاتحاد الاشتراكى، لو أن ثورة ٢٣ يوليو اهتمت بقضية التنظيم السياسى لأختصرت الطريق نحو الديمقراطية ولصانت ما حققته من تغيير اجتماعى حقيقى [4].

---

(١) يراجع : المادة الثالثة من الدستور ومقالة الأستاذ طارق البشرى السابقة الذكر ص ٥٩٠.

(٢) يراجع : طارق البشرى، ص ٥٩١.

(٣) يراجع : طارق البشرى، ص ٥٩٥. ويضاف إلى ذلك أن وزارة الداخلية قد تقاعست عن طبع بطاقات جديدة فى الانتخابات البرلمانية الثانية فى أوائل عام ١٩٦٤، وذلك حتى لا تنبعث أو تثار مسألة غياب البرلمان خلال الفترة من الانتخابات الأولى ١٩٥٧ إلى ١٩٦٤. وهذا ما أدى بدوره إلى عدم تمكين بعض المواطنين من المشاركة فى الانتخابات أى بناء الأساس الأول للديمقراطية.

يراجع: محمد الطويل، المرجع السابق ذكره. ص ٥٤.

(٤) يراجع : أ. د. يحيى الجمل، مناقشات حول مقالة طارق البشرى، مركز دراسات الوحدة العربية، المرجع السابق ذكره، ص٦٢٢ وما بعدها.

المبحث الثانى

الرئيس «أنـــور الســــادات»

على المستويات الفكرية والإجتماعية

إن «الحقيقة» حول أى شخص أو موضوع، متعددة الجوانب، ولا يكتمل لنا القدر الكافى من الحقيقة إلا بالاطلاع على الكتابات المتعددة من وجهات نظر مختلفة فى رواية ما حدث وذكر ما جرى.

وقد صدرت عن الرئيس السادات عشرات المؤلفات من أقلام كبيرة لها وزنها.. من شهود عصر السادات من القوى المؤيدة والمعادية.. من الأقلام الأمينة وذات الهوى.

ومحاولتنا دراسة مدى الممارسة الديمقراطية فى عهد السادات تدعونا بادئ ذى بدء إلى البحث عن «ديمقراطية السادات» شخصية هذا الرئيس كمفكر ومنظم وثورى... على المستويات الفكرية والإجتماعية، والتعرف على أهم الصفات الجوهرية لهذه الشخصية التى فرضت إرادتها على الوضع الدولى، وذلك بالقدر الذى يتفق مع موضوع رسالتنا واهتمامنا. والواقع أن الكتابة عن السادات تستلزم أن يعود الإنسان بمصر إلى الوراء سنوات وسنوات، إلى سنوات مصر المختلفة التى كونت السادات كمفكر، ومنظم وثورى وقائد وزعيم على المستويات الفكرية الإجتماعية [1].

بيد أننا نكتفى بعرض بعض مأثورات أقوال هذا الرئيس وبعض ما كتب عنه منذ توليه الرئاسة وذلك بما يسترعيه انتباهنا واهتمامنا بالبحث عن ديمقراطية السادات.

ويبدو أن الممارسة الديمقراطية كانت من القضايا المبكرة التى شغلت فكر السادات [2]. والإفتتاحية التالية المقتطفة من بيان الرئيس إلى الأمة فى ١٣ يناير

---

(١) يراجع : الأديب والناقد – عبد المنعم صبحى، السادات وثورة التصحيح، دار الشعب ١٩٧٥، ص ١١.

(٢) فهو يخصص فصلا فى كتابه «قصة الثورة كاملة» طبعة ١٩٦١، ص ١٣، بعنوان : «ماهى الديمقراطية؟» يحدد فيه تحديدا =

١٩٧٢ تصلح لتكون الخلفية الفكرية فى إيمانه بضرورة الممارسة الفعلية للديمقراطية وليس مجرد الإيمان النظرى بها. حيث يقول فى بداية البيان: «لقد كان اتفاقنا دائما وفى كل الظروف وعند كل قرار أن نتبادل الحديث وأن نتصارح وأن أضع أمامكم ما أفكر فيه. لم يكن ذلك من مجرد اقتناع بحقكم، حق الشعب، حق الجماهير فى أن تعرف كل شئ وإنما كان ذلك أيضا عن اقتناع بأن كل شئ فى الأصل مسؤوليتكم. وكل قرار بالدرجة الأولى معكم وبكم.. ذلك لأن المشاركة الشعبية فى كل القضايا لا توفر الضمانات والمسؤولية فحسب وإنما تضئ الطريق فيعرف كل منا إلى أين يسير» (١).

كما وجد منذ توليه المسؤوليه أن فترة الستينيات هى، فترة تمزق الإنسان المصرى وذلك نتيجة حتمية لمأساة التطبيق الاشتراكى فى مصر، حيث أصبحت الاشتراكية فى ذلك الوقت مرادفا لفرض الحراسات ومصادرة الممتلكات وفتح المعتقلات وغياب القانون (٢).

فهو ضد الشيوعية والرأسمالية الاحتكارية، إنه ضد كل ما من شأنه أن يستغل الفرد أو يغله أو يستبعده، أو يحوله إلى مجرد ترس فى عجلة الدولة ويلغى ذاتيته وعبقريته الفردية (٣).

لذلك لا يؤمن السادات بنظام الحزب الواحد، فهو حجر على حرية الرأى، كما أن نظام تعدد الأحزاب بمفهومه المصرى قبل الثورة هو تشتيت لنفس

= اكاديميا وعمليا الإجابة على هذا السؤال الحيوى، ثم يوجه الإجابة إلى المواطنين فيقول «الديمقراطية بالنسبة لكم هى تحقيق مصالحكم، لا مصالح الأقلية هى التخلص من القيود، تلك التى كانت فى رقابنا، وحول أذرعنا، وعقولنا أيضا.. الديمقراطية هى استقلال الوطن وسيادة الأمة، والمساواة، والعدل، هى تقرير المصير. يراجع : نبيل راغب، أنور السادات رائدا للتأصيل الفكرى، دار المعارف بمصر، ١٩٧٤، ص ١٢٢.

(١) يراجع نبيل راغب، المرجع السابق ذكره ص ١٣٥، فقد كان السادات برلمانيا، رئيسا لمجلس الأمة بدءا من عام ١٩٦٤ وحتى منتصف عام ١٩٦٩ كما عمل بالصحافة قبل الثورة وبعدها حيث كان أول رئيس تحرير لجريدة الجمهورية كما لوحظ اهتمامه بها اثناء رئاسته لمجلس الأمة.

يراجع : محمد الطويل – لعبة الأمم والسادات، الزهراء للإعلام العربى ١٩٨٨، ص ١٧، ٤٢.

(٢) الرئيس الراحل انور السادات، وصيتى، الطبعة الأولى يناير ١٩٨٢، المكتب المصرى الحديث، ص ١٢ وما بعدها.

(٣) يراجع : عبد المنعم صبحى، المرجع السابق ذكره، ص ٣٤٥.

النوع من الحرية، فالممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق بوسائل القمع أو الجبر، كما لا يمكن أن تطبق بوسائل التزييف أو التلاعب [1].

وقد وصفت مجلة «تايم الأمريكية» فى عددها الصادر فى ١٣ مايو ١٩٧٤ مظاهر الإنفتاح فى جميع المجالات وإطلاق الحريات بصورة أكبر.. وذلك بقولها «إن معسكرات الإعتقال أصبحت خالية، ولم يعد المصريون يخشون من الاعتقالات التعسفية أو الرقابة الصارمة على الحياة الشخصية للأفراد» [2]، والواقع أن ما كتب عن السادات، كشخص، كإنسان يفوق ما كتب عن أى زعيم معاصر، وقد راقب بعض الكتاب السادات وسياسته عن بعد، وبعضهم قابله وأجرى حوارا معه، فعلى سبيل المثال كتبت مجلة «التايم» تصف السادات بأنه «أبرز القادة الذين حكموا مصر، فهو رجل قوى يتميز بالحكمة، وبعد النظر» [3].

ويكشف أيضا كاتب انجليزى التقى بالسادات عن شخصيته بقوله إن «السادات كإنسان يبدو حقا غريبا، أبدا لا تحس حياله بأنك أمام رئيس جمهورية، إنه يتميز بالبساطة والوضوح، والإرادة الصميمة الواضحة» [4].

فهو لايزال يحمل (القرية) داخله، بأصالتها وبساطتها وقيمها، مهما كبر وكبر لأنه يشعر بأن هذه القرية هى أساس كبره، فكرياً، وبطولياً، وكزعيم تلتف حوله الجماهير ويسير بها إلى الأكمل والأفضل والأسمى [5].

---

(١) حديث الرئيس الراحل لمراسلى مجلة «تايم» الذى نشر فى ١٣ مايو ١٩٧٤.
يراجع : نبيل راغب، ص ١٤٤.

(٢) وهذا تطبيق عملى لرأى الرئيس الراحل الذى ورد قبل ذلك بحوالى خمسة عشرة سنة فى كتابه «القاعدة الشعبية» ١٩٥٩، ص ٤٧، حيث يقول: «كل فرد فى بلدنا له حق التملك ولكن ملكيته محدودة بحد معين حتى لا تتراكم الثروات فى أيد قليلة.. ونحن لا نلجأ إلى الإجراءات التعسفية ولا نغلب طبقة على طبقة نحن نعترف بوجود الطبقات ولكننا لا نعترف بحد الصراع بينها ..» يراجع: نبيل راغب، ص ١٤٣.

(٣) مجلة «التايم» الأمريكية فى عددها الصادر بتاريخ ١٣ مايو ١٩٧٤.
يراجع: عبد المنعم صبحى، المرجع السابق ذكره، ص ٣٩٠.

(٤) يراجع: عبد المنعم صبحى، ص ٣٩١، كما صرح الصحفى الأمريكى «ولتون وين» الذى تخصص قرابة ٣٠ عاما فى شئون الشرق الأوسط أنه مأخوذ بشخصية الرئيس التى تتسم بالبساطة والسماحة، يراجع عبد المنعم صبحى، ص ٣٩٢.

(٥) يراجع: عبد المنعم صبحى، ص ٣٦٥، وما بعدها.

ثم أنه يتميز بالجرأة والشجاعة والإقدام، ودائما يسير فى طريق الحل السلمى والدبلوماسى، فإذا أعياه الأمر، يلجأ إلى السلاح، بعدما يقنع العالم كله بأن صبره قد استنفذ وعليه أن يحقق أمانى ومطالب شعبه والمنطقة (١).

إنه السياسى الذى لا قلب له ... والذى يتجرد من عواطفه لأقرب الناس إليه فى إصدار القرار السياسى (٢).

كما كان بارعا فى موهبة أساسية إكتشفها واعترف بها كل من اشترك معه فى مفاوضات سياسية .. كان لا يعرف اليأس عندما تصل الأمور إلى الطريق المسدود .. بارعا فى إختيار حل وسط (٣).. وكان سعيدا بالمكانة العالمية الشامخة التى وصل إليها وكذلك شعبيته داخل مصر بعد صدور قرارات إبعاد الروس والحرب والسلام والاقتصاد المفتوح، وفتح قناة السويس ... وكان يرى أن الرأى العام المصرى مستعدا دائما للإستجابة لقرارته .. ولذلك أقدم على قرار منع بيع اللحوم لمدة شهر وناشد الشعب أن يستجيب واستجاب الشعب.

والسادات على حد قول هيكل : «واحد من قادة العالم الثالث الذين فهموا امكانية ثورة الاتصالات». وفى بلد مثل مصر فإن التليفزيون غير أنماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لا يمكن التقليل من أهميتها ... وكانت

---

(١) السناتور الأمريكى: شارلز بيرس – يراجع: عبد المنعم صبحى، ص ٣٨٧. ويضيف الكاتب الفرنسى جاك كوبار فى رؤيته للسادات: «منذ بداية القرن التاسع عشر، والأمة العربية كانت تبحث عن رجل الأقدار، وتصور نابليون من فرط رومانسيته أنه الرجل المراد، بل وكذلك تصور محمد على، وكان احمد عرابى، أول بذرة وضعت فى أحلام هذا الرجل، لكن الظروف لم تكن ناضجة، واعقب عرابى العديد من الشخصيات... لكن لم يدرك أحد ما ادركه السادات، فهو رجل الإقدار عن جدارة، لأنه عبر بمصر والعرب إلى أمانيهم، ومهد الأرض لمنجزات اكبر، طالما ارتقبها التاريخ وانتظرتها الأمة العربية كثيرا». يراجع: عبد المنعم صبحى، ص ٤٠٠ وما بعدها.

(٢) مثال ذلك قرار إخراج الفريق الجمصى من وزارة الدفاع فى اليوم الخامس من أكتوبر .. أى قبل حفلات الاستعراض العسكرى بيوم واحد ... وكان توقيت القرار صدمة عاطفية للجمصى، ثم قرار إخراج محمود رياض من وزارة الخارجية، وكان فى مهمة سياسية رسمية فى دول الخليج، صدر قبل أن يعود محمود رياض مما سبب له حرجا شديدا وهو فى الخارج أن يقرا قرار عزله فى الصحف هناك.. وهكذا، يراجع: موسى صبرى، السادات الحقيقة والأسطورة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٥، ص ٢٥٣.

(٣) فعندما حضر بيجن إلى الاسماعيلية فى أول زيارة له ومعه مشروع الحكم الذاتى .. كان واضحا تماما أن المشروع مرفوض من مصر .. وأنه لا يبشر بأى خير فى مستقبل المفاوضات وكانت صدمة للرئيس السادات .. ولكنه مضى فى تنفيذ اقتراح =

مشكلة السادات أنه وهو ابن عصر التليفزيون لم يستطع مقاومة إغراء الإفراط فى استغلاله.» [1].

وهذا الإغراء هو الذى جعل جولدا مائير تقول - بعد أن حصل السادات على جائزة «نوبل» للسلام مناصفة مع بيجن - أنه لا يستحق جائزة «نوبل» وإنما يستحق جائزة «الأوسكار» [2]. كان نجماً .. يعرف كيف يسرق الأضواء .. ويعرف كيف يتعامل مع الكاميرات [3].

= مسبق بتأليف لجنة سياسية ولجنة عسكرية من الطرفين تستمر فى المباحثات .. لم تكن اللجنتان بطبيعة الحال قادرتين على اتخاذ أى قرار .. ولكن السادات إراد أن يوجد مخرجا من الحكم النهائى على المفاوضات بالفشل - فلقد كانت حسابات السادات بالغة الدقة فى المناورات السياسية، يراجع: موسى صبرى، ص ٢٥٤.

(١) يراجع: هيكل فى مؤلف عادل حمودة، بعنوان «أيام السادات الأخيرة»، دار سفنكس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٠٢ و١٠٤. وفى كتابها المثير «ضفادع وعقارب» تكشف المراسلة التليفزيونية الأمريكية فى القاهرة «ديورين كاى» بجرأة وبراعة كيف تحولت كاميرات التليفزيون الأمريكية إلى بنادق وضعت فى ظهر ووجه السادات، ودفعته باسم دبلوماسية التليفزيون - إلى مواصلة التفاوض - فى لحظات التوتر والقطيعة مع اسرائيل .. إن التليفزيون الأمريكى كان يصل بحوار يجريه مع السادات، ما انقطع من مباحثات بين الوفود .. حتى كانت معاهدة السلام فى كامب ديفيد، يراجع: عادل حمودة، ص ٩٦ وما بعدها.

(٢) يراجع: عادل حمودة، المرجع السابق ذكره، ص ٩٩.

(٣) وقد أكد الرئيس الراحل ذلك بقوله: «منذ فجر شبابى وأنا أحس بميل شديد للفن وللفنانين، وخاصة فى التمثيل، ولى فى هذا المجال قصص كثيرة»... يراجع: عادل حمودة، ص ٩٩ وما بعدها.

المبحث الثـالث

الاتجـاه نحـو الديمقراطيــة

لقد قفـز الرئيس أنور السادات بعض قفزات كبيـرة فى الإتجاه الديمقراطى، وذلك بالمقـارنة لما كـان الوضـع عليـه قـبل بداية فـتـرة حكمـه ودون أية مـقـارنة بالديمقراطية فى الـنظم الغربية [1].. «أنه أعاد الديمقـراطية، التى كانت مـوجودة قبل ثورة يوليـو ١٩٥٢. ولكن عملية الديمقـراطية طريق طويل الأجل وخطوات على الطريق ومن الممكن أن نرى أن خطوات السـادات على الطريق الديمقراطى قـصيـرة ولكن فى نفس الوقت أثرها كـبيـر وخصـوصـا.... أنها جـائت فى وقت كـانت الأوضـاع فـى مصـر غـيـر مـسـتقـرة بسـبب الهـزيمة العـسكرية وتدهـور الأوضـاع الإقتصـادية، فالظروف لم تكن مهيأة لإقامة حياة ديمقراطية» [2].

«كمـا أن النفسـية المصـرية كانت قـد تعرضت لقـهر أثناء الفتـرة من ٥٢ إلى بداية حكم السادات مما أدى إلى سلبية المواطن سياسيا» [3].

والواقع الذى يبدو لنا أن النظام السـياسـى المصـرى قد شـهد منذ ١٩٧٠ وفور تولى السـادات رئاسـة الجـمـهـورية تـطورا ديمقـراطيـا شـمـل أسـلوب ممارسـة السلطة وخصائص نظام الحكم وكيفية المشاركة السياسية.

ومـحاولة تـقيـيم هذا الاتجـاه إنما تدعـونا إلى متـابعـة سنوات حكم السـادات والتعـرف على ما تم من انجازات فى المسار الديمـقراطى والممارسة العـملية من واقع الظروف التى اقترنت بسنوات ذلك الحـكم. وعليه نتناول بالدراسة فى هـذا المبـحث الموضـوعات التالية :

□حركة التصـحيح	« المطلب الأول »
□الشـرعية الدسـتورية	« المطلب الثانى »
□الاتجاه نحو الإنفتاح والإقتصـاد الحـر	« المطلب الثالث »
□الاتجاه نـحو تعدد الأحــزاب	« المطلب الرابع »

(١) حديث المستشـار احمد الحفنى، المنتدب مرتين مسـتشـارا قانونيا برئاسة الجمهـورية فى فترة تولى السادات الحكم : «ملحق بالرسالة».

(٢) حديث وزير الثقافة والإعلام الأسبق «منصور حسن» : «ملحق بالرسـالة».

(٣) حديث وزير الثقافة والإعلام الأسبق، المرجع السابق.

المطلب الأول

حــركة التصحــيح

كانت وفاة جمال عبد الناصر مفاجأة للجميع، وكان تعيين أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية حديثا، إذ تم فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩. ولاشك أن اعتلاءه السريع لكرسى الرئاسة قد أثار حفيظة كثير من المتطلعين الذين كانوا يشكلون قوة خفية وراء النظام. ونشب صراع خفى على السلطة انتهى بصراعات علنية.

ذلك ان التجربة تدل على أنه إذا دخل شخص جديد دائرة الأمر ثم شاءت الصدفة أن يتولى هذا الشخص منصب الأمر، فإن الموجودين فى هذه الدائرة لا يقبلون بسهولة صعود ورئاسة هذا الجديد، وإنما يعملون فى الخفاء على التخلص منه أو السيطرة عليه على الأقل. وفى المقابل يسعى الرئيس الجديد إلى التخلص من هؤلاء بهدف إحكام سيطرته.

وقد ألمح الرئيس محمد أنور السادات إلى هذا الصراع على السلطة فى أول مايو ١٩٧١ بقوله: ان الشعب هو صاحب هذا البلد وهو الذى سيخوض مع قواته المسلحة عركة الحياة... وإذن فليس من حق أى فرد أو جماعة مهما كان هذا الفرد أو تلك الجماعة أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن قدرة هذا الشعب أو أن تدعى لنفسها موقعا تستطيع أن تفرض من خلاله رأيها على جموع الشعب أو أن تستتر وراء شعارات ومناورات تحاول أن تشكل من خلالها مراكز قوة تفرض منها وصايتها على الشعب بعد أن اسقط هذا الشعب مع جمال عبد الناصر كل مراكز القوى ليبقى الشعب وحده سيد مصيره [1].

(١) يراجع : سعاد الشرقاوى، عبد الله ناصف «القانون الدستورى والنظام السياسى المصرى»، طبعة ١٩٩٤، ص ٥٠٩.. وكانت القيادات التى تمثل مرحلة ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ على النحو الآتى :

اولا : تيار رافض لكل ما حدث لانه على اساس غير علمى.. وكان لابد لهذا التيار من القيام بعملية تطهير واسعة للتخلص من كل العقليات التى قادت مصر لهزيمة ١٩٦٧ حتى يمكن استعادة مصر من خلال الفكر الصحيح وقد فرز هذا الفكر ماحدث فى ١٥ مايو ١٩٧١ «حركة التصحيح».

ثانيــا : تيار يشك فى كل شئ ويحاول أن يبرر ما حدث فى ١٩٦٧ على اساس انه خطأ ما.

والسادات من موقع قيادته في هذه المرحلة الصعبة وبكل ما له من ماض وطني وثوري، قد وصل إلى الأسباب الحقيقية في كبوة مصر، وكيف يمكن استعادة مصر من جديد لتتخلص من هزيمتها، وجد أنور السادات أن شر ما يهدد مصر الأمة هو غياب الشرعية، وافتقار الجدية في العمل، وضياع الديمقراطية الحقيقية بفعل عناصر في موقع السلطة لم يكن يعنيها من الأمر كله سوى تثبيت نفوذها وتحقيق مكاسبها الشخصية.. وبهذا المنطق التاريخي وبهذا الوعي السليم بمعنى الثورة، بدأ أنور السادات يبشر بسيادة القانون، ويعلن تصميمه على الشرعية منذ اوائل عام ١٩٧١، وفي عديد من لقاءاته مع الشعب وفي الجامعات وفي ساحات العدل أوضح بكل جلاء إصراره على إزالة كل تناقض افتعلته هذه العناصر بين الشرعية وأهداف الشعب[1].

وقد عبر الرئيس الراحل أنور السادات عن هذه الحقيقة في برنامجه للعمل الوطني الذي تقدم به للاتحاد الاشتراكي بقوله: «كان أخطر ما واجهنا فكريا خلال السنوات الماضية ذات التناقض المصطنع بين الاشتراكية والحرية، والذي افتعله أعداء الحرية على حد سواء، إن مراكز القوى التي لا يمكن أن تظهر أو تعيش – بل لابد وأن تختنق – في جو الحرية والديمقراطية وجماعية

– ثالثا : الناصريون وهؤلاء يسيرون وفقا لمرحلة انتهت واستنفذت متطلباتها.. فهناك فرق بين التمسك بمرحلة معينة والوقوف عندها وتجميد حركة التاريخ، وفرق بين رؤية ايجابيات وسلبيات المرحلة التي انتهت لتجاوزها بتعميق الايجابيات والاستفادة من السلبيات للعبور إلى مرحلة اكثر نضجا وأكثر تطورا.

رابعا : اليسار التقليدي.. وهم فلول التنظيمات القديمة التي لازالت ترى في النظرية الماركسية – اللينية طريقا للإنتقال إلى الاشتراكية.

خامسا : بقايا الأخوان المسلمين، وهؤلاء يرون أن الطريق الوحيد للخلاص هو الثورة الإسلامية، ولا يمكن استعادة مصر إلا بالعودة إلى قيم ومعتقدات الفكر الإسلامي منهجا وفكرا وواقعا.

سادسا : اليمين المصري.. وهؤلاء عدة أجنحة، منهم الذين ينتمون إلى فلول الأحزاب القديمة، ومنهم من ينتمي إلى أفكار ليبرالية ونظريات ترمي إلى الاقتصاد الحر وأفكار اطلاق راس المال..

يراجع : عبد المنعم صبحي، السادات وثورة التصحيح، المرجع السابق ذكره، ص ١٧٧ وما بعدها..

(١) يراجع : سعيد عثمان، الفكر الذي انتصر، ومؤلف الأستاذ عبد المنعم صبحي السابق ذكره، ص ١٨٩ وما بعدها.

القيادة، اتخذت من الاشتراكية ودعوى حمايتها حجة لتكميم الأفواه ولتسكت كل صاحب فكر، ولتفرغ مؤسسات الشعب من مضمونها الثورى لكى تشق طريقها إلى الانفراد بالسلطة والتحكم فى مصير البلاد بما يحقق أطماعها ونزواتها [1].

وقد اشتد الصراع مع مراكز القوى، كما أطلق السادات عليهم عندما طلب إعداد مشروع قرار بتصفية الحراسات.. وألا تفرض الحراسة إلا بحكم قضائى وتعيين مدعى عام اشتراكى [2].

وقد ازدادت شعبية السادات بعد هذه الخطوة الجريئة، حيث قام أصحاب وورثة الممتلكات التى كانت فرضت عليها الحراسة بطلب إعادتها إليهم، ورفعت القضايا أمام المحاكم وفصلت فيها لصالح الكثير من المواطنين، إما بعودة هذه الممتلكات إذا كانت موجودة أو التعويض عنها بحد أقصى ٢٠ ألف جنيه إذا تعذر استرجاعها [3].

فقد كان منطلق «ثورة التصحيح» يسير فى خطين واضحين منذ البداية : خط يهدم كل سلبيات المرحلة التى قادت مصر إلى ظروف ١٩٦٧، وما أعقبها

---

(١) يراجع : عبد المنعم صبحى، ص ١٩٠.

(٢) يراجع : أنور محمد، شهود عصر السادات، دار أيه. أم للنشر والتوزيع ١٩٩٠، ص ١٨.. ولم تدرك مراكز القوى المغزى من تعيين المدعى الاشتراكى. ولكنها أدركت خروج السادات من خط عبد الناصر. وبدأ السادات يصطدم بشعراوى جمعه وسامى شرف حينما قال لهما أننى لست عبد الناصر.. وقد بدأ الصراع الخفى بين السادات وجماعة على صبرى وظهرت بوادره عندما أعلنت معارضتها لمقترحات مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ فى مكتب الرئيس بمجلس الأمة والتى فوجئت بإعلان الرئيس السادات لها فى خطابه أمام مجلس الأمة، حيث أتضح لها أن الرئيس ينفرد بالرأى.

وهذه المبادرة تضمن أن توافق مصر على مد فترة وقف اطلاق النار لمدة شهر وأن يبدأ العمل فى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية.. فقال السادات : «كانت مبادرتى.. نقطة بدء لمعركة سياسية لانه لم يكن فى مقدورى فى ذلك الوقت أن أفتح معركة عسكرية، وكنتيجة لمبادرتى اتصلت بنا أمريكا واقترحت أن يزورنا روجرز، فرحبت. وكانت صدمة للاتحاد السوفييتى وعملائه وخاصة من كان منهم فى مراكز القوى.....». يراجع : أنور محمد، المرجع السابق ذكره، ص ١٦ وما بعدها. وفى هذا المعنى يراجع أيضا : محمد الطويل، لعبة الأمم، المرجع السابق ذكره، ص ١٤٥ وما بعدها.

(٣) يراجع : أنور محمد، المرجع السابق ذكره، ص ١٩.

من مرارة، وخط بناء يستهدف تعميق الايجابيات والسير بها إلى آفاق حية [1].

والواقع أنه كان من الطبيعى أن يسعى الرئيس السادات لأن يتبوأ أهم المناصب المؤثرة فى الدولة عناصر مؤيدة لسياسته وتتعاون معه لتحقيق ما يرنو إليه من أهداف [2]. فحركة ١٥ مايو ظاهرة نشأت داخل جهاز السلطة، بمعنى أنها لم تأت من جانب قوى سياسية من خارج النخبة، فهى فى جوهرها صراع بين اتجاهين مختلفين داخل النخبة الحاكمة [3].

---

(١) استعمل الرئيس الراحل تعبير «ثورة التصحيح».. وفى منطق الفكر الثورى تعنى «الثورة» كل تغيير يطرأ على النظم القائمة والعقائد السائدة، ماديا وفكريا واجتماعيا، ولا يهم ما يصاحبها من الحروب وسفك الدماء، فمن الممكن أن تكون (الثورة) حمراء أو بيضاء... المهم التغيير الذى يطرأ على العلاقات وفى إطار الظروف والمناخ المادى والإجتماعى والفكرى... وما حدث فى مصر فى ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١، بدأ فى البداية وكأنه حركة اجتماعية أو سياسية تستهدف الإصلاح، وإنما هو فى الحقيقة ثورة على الأوضاع.. فكانت هذه المراكز تقود مصر إلى نوع من الولايات أو المراكز المستقلة، التى كان من الممكن أن تقود البلاد إلى حرب أهلية ضارية. يراجع : عبد المنعم صبحى، المرجع السابق ذكره، ص ١٩٧ إلى ٢٢١.

(٢) يراجع : محمد الطويل، لعبة الأمم والسادات، المرجع السابق ذكره، ص ١٤٨ وما بعدها.

وهنا يطرح عبد الستار الطويلة الملاحظة الآتية.... إن الذين يحملون على أنور السادات من الناصريين واليساريين وهم مؤيدى جمال عبد الناصر.. ألم يطرحوا على أنفسهم فى أمانة السؤال التالى : من الذى أتى بأنور السادات رئيسا للجمهورية؟ أليس هو جمال عبد الناصر؟ ألا يتوقف الناصريون لحظة أمام اختيارات جمال عبد الناصر لنوابه فى الأزمات والمواقف الخطيرة... عندما أراد التنحى عن الحكم بعد اعترافه بمسئوليته عن هزيمة ١٩٦٧ ... من الذى رشحه ليخلفه فى منصبه؟... لقد رشح السيد/ زكريا محيى الدين، اليمينى النزعة، والذى قال عبد الناصر نفسه عنه أنه يراه الشخص الأمثل للتفاهم مع أمريكا.. ولم يفكر فى ترشيح أى عنصر من مجموعته اليسارية على الأقل ليصمد ويستبسل فى القتال ضد العدو المحتل... وعندما استشعر الخطر على حياته فى عام ١٩٧٠ أختار أنور السادات ولم يختار أحدا غيره... وعلى حد قول محمد الطويل «إن عبد الناصر يعلم أن الاتحاد السوفييتى لا يميل إلى السادات وأن هذا الأخير أيضا ليس له ميول سوفيتية، وبذلك فقد اختار من سيخلفه فى التعامل المعلن والظاهر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يراجع : عبد الستار الطويلة – السادات الذى عرفته – الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٧١ و ٧٢. ومحمد الطويل – لعبة الأمم والسادات – المرجع السابق ذكره، ص ٧٤.

(٣) يراجع : بكر مصباح تنسيرة، تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٦، رسالة دكتوراه، ١٩٧٩ جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ص ٥٦٧.

المطلب الثـانى
الشرعية الدستورية

يقول الدكتور حلمى مراد: «بدأ الرئيس السـابق أنو السادات عهده بمحاولة إتخاذ خطوات نحو الديمقراطية والحرية، وأعلن أنه ينتقل بالسلطة من شرعية الثورة أو الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، بمعنى ألا تعتمد البلاد فى نظام حكمها على إعلان دستورى مؤقت، وإنما عن طريق وضع دستور دائم للبلاد تسير على هداه ويعتبر غيرقابل للتغيير إلا وفق إجراءات .....» [1].

لهذا كان طبيعيا أن يطلب رئيس الجمهورية من مجلس الشعب فى جلسة خاصة وضع مشروع الدستور وذلك مع إشارته إلى بعض الأسس رأى أن يتضمنها المشروع والتى كانت كلها تدور حول ما استهدفته حركة التصحيح لما حدث من انحراف عما كان يجب أن يكون عليه مسار الثوار [2]، واستجابة لذلك عقد مجلس الشعب جلسة بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٧١، عرض فيها رئيس المجلس على المجلس موضوع هذا التكليف بوضع مشروع الدستور، واقترح رئيس المجلس أن تشكل لجنة تحضيرية من خمسين من أعضاء المجلس – ولها أن تستعين بمن تشاء من أهل الرأى والخبرة وعلماء الدين وكل فئات الشعب لكى تضع مسودة مشروع الدستور ... وبعد مناقشات دامت شهور عُرض مشروع الدستور مع وثيقة إعلانه على الشعب للإستفتاء عليه بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٧١، وقد وافق الشعب عليه بما يشبه الإجماع، وفى نفس التاريخ إصدر رئيس الجمهورية الدستور وبدأ العمل به – وفقا لنص المادة ١٩٣ منه – من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء [3].

ويتبين من محاضر جلسات اللجنة التحضيرية لوضع مشروع دستور سنة ١٩٧١ أن أعضاء اللجنة قد استقوا مبادئ الدستور من مصادر عدة

(١) د. حلمى مراد: فى شهود عصر السادات، بقلم أنور محمد، دار إيه. إم. للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٨٣.
(٢) يراجع: أ.د. يحيى الجمل، النظام الدستورى فى جمهورية مصر العربية، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ١٢٠.
(٣) يراجع: أ.د. يحيى الجمل، المرجع السابق ذكره، ص ١٢٣.

أهمها: الميثاق، دستور سنة ١٩٦٤، مشروع لجنة الدستور التى شكلت سنة ١٩٦٦، بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨، خطاب رئيس الجمهورية فى ١٩٧١/٥/٢٠ فيما حواه من مبادئ.

والجامع المشترك بين هذه الوثائق أنها تجسد فكرا اشتراكيا ويحسن أن نلقى بعضا من الضوء على هذه المصادر لأنها تكشف لنا الفكرة التى كانت وراء وضع الدستور.(١)

الميثاق: وهو وثيقة تتضمن مجموعة مبادئ وأسس المجتمع الاشتراكى. وقد صدر الميثاق فى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٢، ونص تقريره على أن المبادئ والأسس التى وردت فيه ملزمة لمؤسسات الدولة وللمواطنين على السواء، وأن هذا الميثاق يعتبر أساسا لوضع الدستور والقوانين، وأنه ينزل من الدستور منزلة الابوة ومن ثم لا يجوز للدستور أن يخالفه.

دستور ١٩٦٤: على ضوء المبادئ الأساسية لهذا الميثاق، صدر دستور سنة ١٩٦٤ منظما مجتمعا اشتراكيا؛ فنص فى مادته الأولى على أن الجمهورية العربية المتحدة دولة اشتراكية، ونص فى المادة التاسعة على أن الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى ونص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد صدر هذا الدستور بقرار جمهورى مصدر بالإعلان الآتى: «يبدأ العمل إبتداء من يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ بهذا الدستور فى الجمهورية العربية المتحدة، حتى يتم مجلس الأمة، الذى يبدأ عمله صبيحة يوم الخميس السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤، مهمته بوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة، وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب للإستفتاء، لكى يمنحه من إرادته الحرة القوة التى تجعله مصدرا لكل السلطات». وعلى ذلك فإن هذا الدستور كان دستورا مؤقتا.

---

(١) انظر: د. عبد الله ناصف، السلطة السياسية، ضرورتها ......، دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٨٧ وما بعدها.

مشروع دستور سنة ١٩٦٦ :

تنفيذا لهذه المهمة، قام مجلس الأمة بتشكيل لجنة تحضيرية بدأت نشاطها في يونية سنة ١٩٦٦، واستمرت اللجنة في مباشرة نشاطها الذى اسفر عن مسودة لمشروع دستور يتبنى الاشتراكية مذهبا.

غير أن هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ قد هزت مصر كلها حكومة وشعبا، وغدا التفكير والبحث في أسباب الهزيمة وكيفية إزالة آثارها أقوى من أى شئ أخر. وظهر برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨.

بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ :

هو برنامج عمل محدد للمستقبل، طرحه رئيس الجمهورية على الشعب للإستفتاء عليه في يوم الخميس ٢ مايو سنة ١٩٦٨ لتكون عناصره موضع اتفاق الأمة. وقد استعرض البيان في مدخله تحليلا لأسباب الهزيمة [1]، ثم عرض لبرنامج العمل وجوانبه المختلفة وما يجب أن يتضمنه الدستور من أحكام فقال: «طلبا لمزيد من الضوء والوضوح أمد البصر أيضا إلى بعض الخطوط العامة التى يجب في تقديرى أن يتضمنها الدستور، لكى تكون من الآن تحت سمعنا وبصرنا دليلا ومرشدا، ان الدستور الجديد يجب أن يكون حقيقة عملية وسياسية، تعيش في واقعنا، وتنبع منه، ولهذا فإنى اقترح من الآن أن تتضمن مواد الدستور الخطوط الأساسية العامة التالية :

١ - أن ينص الدستور على تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى إلى الأمة العربية تاريخيا ونضاليا ومصيريا، وحدة عضوية، فوق أى فرد، وبعد أى مرحلة.

٢ - أن ينص الدستور على حماية كل المكتسبات الاشتراكية، وتدعيمها، بما في ذلك النسبة المقررة في الميثاق، للفلاحين والعمال، في كل المجالس

---

(١) تحت عنوان «التحولات الهامة» من بيان ٣٠ مارس ورد في البند رابعا: «اننا استطعنا وهذه مسألة اخلاقية ومعنوية اعلق عليها قيمة كبيرة، ان نضع امام الجماهير بواسطة المحاكمات العلنية، صورة كاملة لانحرافات واخطاء مرحلة سابقة، وكان رايى ان هذه مسألة يجب ان يتحملها نظامنا الثورى، بامانة وشجاعة. وكان رايى ايضا ان الضمير الوطنى الذى احس بأن انحرافات واخطاء قد وقعت، من حقه ومن مصلحته ان يعرف الحقيقة، وان يخلص وجدانه من أثقالها، وان ينفض عن نفسه كل رواسب الماضى لكى يقبل إلى المستقبل بصفحة نقية طاهرة».

الشعبية المنتخبة واشراك العمال فى إدارة المشروعات وأرباحها، وحقوق التعليم المجانى والتأمينات الصحية، والاجتماعية، وتحرير المرأة، وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة.

٣ - أن ينص الدستور على حماية كل المكتسبات الاشتراكية، وتدعيمها، بما فى ذلك النسبة المقررة فى الميثاق، للفلاحين والعمال، فى كل المجالس الشعبية المنتخبة واشتراك العمال فى إدارة المشروعات وأرباحها، وحقوق التعليم المجانى والتأمينات الصحية، والاجتماعية، وتحرير المرأة، وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة.

٤ - أن ينص الدستور على قيام الدولة العصرية وإدارتها، لأن الدولة العصرية، لم تعد مسألة فرد، ولم تعد بالتنظيم السياسى وحده، وإنما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورها الحيوى، ولهذا فإنه يجب أن يكون واضحا أن رئيس الجمهورية يباشر مسئولية الحكم، بواسطة الوزراء، وبواسطة المجالس المتخصصة، التى تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية، بما يحقق إدارة الحكومة، عن طريق التخصص.

٥ - أن ينص الدستور على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها، بما فى ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية، والهيئة التنفيذية، ومن المرغوب فيه، أن تتأكد سلطة مجلس الأمة، بإعتباره الهيئة التى تتولى الوظيفة التشريعية، والرقابة على أعمال الحكومة، والمشاركة فى وضع ومتابعة الخطة العامة، للبناء السياسى، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك فإن من المرغوب فيه، إفساح الفرصة، لوسائل الرقابة البرلمانية والشعبية، لتحقيق حسن الأداء، وكفالة امانته.

٦ - أن ينص فى الدستور على تأكيد أهمية العمل بإعتباره المعيار الوحيد للقيمة الإنسانية.

٧ - أن ينص فى الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة، والملكية التعاونية، والملكية الخاصة، وحدود كل منها ودوره الاجتماعى.

٨ – أن ينص فى الدستور على حصانة القضاء، وأن يكفل حق التقاضى، ولا ينص فى أى إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء. ذلك أن القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل، ويعطى لكل ذى حق حقه، ويرد أى اعتداء على الحقوق أو الحريات.

٩ – أن ينص فى الدستور على إنشاء محكمة دستورية عليا، يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور.

١٠ – أن ينص فى الدستور على حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية الكبرى، وذلك ضمانا للتجدد والتجديد باستمرار.

خطاب الرئيس فى ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ :

فى ٢٠ مايو سنة ١٩٧١، وعقب أحداث حركة ١٥ مايو سالفة الذكر، ألقى رئيس الجمهورية خطابا كلف فيه مجلس الأمة بوضع مشروع الدستور، وقد اشتمل الخطاب على بعض المبادئ التى يجب أن يتضمنها الدستور الجديد، وإذا رجعنا إلى هذا الخطاب نجد أن كثيرا من المبادئ التى وردت به هى بعينها التى وردت فى بيان ٣٠ مارس وزادت عليها المبادئ والأفكار التالية :

– فكرة الرجوع إلى أخلاقيات القرية.
– مبدأ سيادة القانون.
– نظـــام المحلفين.
– مبدأ عدم حل مجلس الشعب إلا فى حالة الضرورة وبناء على استفتاء شعبى.(١)

ويبدوا لنا أن ثورة التصحيح وما قادت إليه من صدور دستور ١٩٧١ هى البداية الحقيقية للممارسة الديمقراطية فى عهد السادات وقد رسم الأستاذ الدكتور بطرس غالى ملامح هذه التجربة فى النقاط التالية :

(١) انها ديمقراطية إنسانية تقوم على احترام حقوق الإنسان وتكفل له حماية

---

(١) يراجع: سعاد الشرقاوى، عبد الله ناصف، المرجع السابق ذكره، ص ٥١٩ إلى ٥٢٣.

أسرته وملكيته فى نطاق سيادة القانون [١]. بل ان الدستور ذهب فى نص من نصوصه إلى اعتبار أن الحرية الشخصية حق طبيعى [٢] وخصص بابا مستقلا يحمل عنوان «الحريات والحقوق والواجبات العامة» [٣].

(٢) انها ديمقراطية دينية – روحية تستمد فلسفتها من تعاليم الديانات السماوية، فهى تجعل من الدين ركنا من أركان المجتمع [٤].

(٣) انها ديمقراطية اشتراكية وسطية، بمعنى أنها ترفض الاشتراكية العلمية والقضاء على المفاهيم القائمة لتقوم نظم ومفاهيم جديدة – كما أنها ترفض الليبرالية التى تؤمن بشعار «دعه يعمل، دعه يمر» بإعتباره المحور الحقيقى للديمقراطية ووقايتها [٥].

(٤) انها ديمقراطية ملتزمة، بمعنى أنها إذا قبلت تعدد الأحزاب فإنها تحدد أوجه نشاطها وتتأكد من أنها خاضعة لمبادئ مشتركة وضعتها، لذلك نستطيع القول بأن هذه التجربة تجربة وسط بين تجربة الديمقراطية البرلمانية وتجربة ديمقراطية الحزب الواحد، ديمقراطية جديدة [٦].

لذا يكون من الضرورى الوقوف بدقة على الملامح الرئيسية للعلاقة بين المؤسسات الدستورية وذلك على النهج التالى :

* لم يبرأ دستور ١٩٧١، مما أصاب دساتير الثورة جميعا من محاولة إيجاد سلطة سياسية ذات امكانيات عظمى فى مجال العلاقات السياسية من حيث تأثيرها على باقى السلطات.. ألا وهى رئيس الجمهورية دون أن يترتب عليها

---

(١) يراجع: مقالة الأستاذ الدكتور بطرس غالى فى «الديمقراطية فى مصر، ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو» مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٧٧. والمواد: ٣٤ إلى ٣٩.

(٢) المادة ٤١ «الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس .....» وفى هذا تأثر بالمذهب الفردى بعلله ما حدث من إنحراف فى الفترة السابقة على الدستور. يراجع: أ.د. يحيى الجمل، ص ١٢٤.

(٣) يراجع: المواد من ٤٠ إلى ٦٣ من الدستور.

(٤) يرامع المواد: ٢، ٩، ١٩.

(٥) يراجع المواد: ٤، ٢٤، ٣٢.

(٦) يراجع: أ.د. بطرس غالى – المرجع السابق ذكره.

ثمة مسئولية سياسية خاصة وأن المسئولية الجنائية هى أمر فى حكم الاستحالة [١].

وستظل مصر تفتقد هذا التوازن طالما أن الدستور لا يتناول بالتعديل ذلك، أن نصوصه وأحكامه تتضمن كثيرا ما يسمى طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية [٢].

* قرر الدستور مبدأ مسئولية الوزراء أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ومسئولية كل وزير عن أعمال وزارته، وأن للمجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم، ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس، كما ينص الدستور على أن لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عُشّر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس [٣]. وهذه المغايرة فى الدستور بين سلطات رئيس الجمهورية وسلطات رئيس مجلس الوزراء تجعل من الواضح القول أنه لا يجوز الجمع بين منصبى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، وإلا انهارت النصوص المحددة لحالات مساءلة رئيس مجلس الوزراء والوزراء. بل قد نادى بعض الفقه المصرى بأن لرئيس الوزراء أن يطرح الثقة بوزارته أمام البرلمان وذلك عند عرض برنامجه عليه. واستشهد أصحاب هذا الرأى بنص المادة ١٣٣ الذى يقضى بأن: «يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة، وعند إفتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب برنامج الوزارة. ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج» وبنص المادة ١٣٥من الدستور الذى يقضى بأن «يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء فى مجلس الشعب ولجانه كلما

---

(١) يراجع: د. محمد ماهر أبو العينين، الإنحراف التشريعى والرقابة على دستوريته، دراسة تطبيقية فى مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٧٤٨ – ٧٤٩.

(٢) حديث المستشار أحمد الحفنى، سابق الإشارة إليه، ويراجع مواد الدستور ١٠٨، ١٤٧، والمادة ٧٤ التى تعطى سلطات واسعة لرئيس الجمهورية فى ظل الظروف الاستثنائية، كما سنرى فى المبحث الرابع من هذا الفصل، وذلك بالإضافة إلى سطلة رئيس الجمهورية فى إعلان حالة الطوارئ والتى تبيح له اتخاذ تدابير غير منصوص عليها فى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته بشأن حالة الطوارئ.

(٣) المادتان ١٢٦ و ١٢٧ من الدستور.

طلبوا الكلام». وذلك لأن اتجاهات الرأى العام قد تتغير من وقت لآخر نحو سياسة الحكومة ولا يجب أن تظل الحكومة تنهج سياسة معينة دون أن تطلب من الشعب وممثليه الثقة فيها. [1] وقد حدث فى ظل هذا الدستور أن جمع الرئيس أنور السادات مرتين بين منصبه كرئيس للجمهورية ومنصب رئيس مجلس الوزراء [2]. أى أن الحكومة فى التطبيق العملى تأخذ الأمر من رئيس الجمهورية، فكيف تتساءل عن أمر هى لم تقرره ويبقى الرئيس يمارس عمله فى السلطة التنفيذية بالاشتراك مع مجلس الوزراء.. !! ومن هنا فإن الأمر يحتاج إلى الإلتزام بما ورد فى الدستور إلى أن يتم التعديل بالشكل الذى يجعل الحكومة هى المسئولة وهى التى تواجه مجلس الشعب، وهذا هو النظام البرلمانى، وألا نأخذ بالنظام الرئاسى.. أما نحن لا نظام رئاسى.. ولا نظام برلمانى.. ودائما هذه الأنظمة فى الوسط بين النظامين لا تحقق النتائج المرجوة [3]. فالجمع بين منصبى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء غير جائز دستوريا لأنه يؤدى إلى إهدار مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية. ففى الفصل الثالث من الدستور المعنون «السلطة التنفيذية»، أفرد الدستور الفرع الأول لرئيس الجمهورية، والفرع الثانى للحكومة للدلالة على الأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية. وعلى ذلك نرى العدول عن هذا الجمع لأنه أدعى لإعمال نصوص الدستور وعدم مخالفتها. [4]

على الرغم من تبوأ مجلس الشعب مركزه كسلطة للتشريع حيث شهدت

---

(١) يراجع: د. سعاد الشرقاوى، عبد الله ناصف، المرجع السابق ذكره، ص ٧٠٠ وما بعدها.

(٢) والمتأمل لنصوص الدستور من ناحية وما استندت إليه تقارير اللجان التى انتهت إلى جواز هذا الجمع من ناحية أخرى يجد أن هذه اللجان فى تقاريرها ارتفعت عن النصوص الدستورية إلى وضع قواعد دستورية جديدة مستلهمة روح الدستور اى انها جعلت من نفسها سلطة تأسيسية، فقد اخذت فى البحث عن طبيعة نظام الحكم وفقا لدستور ١٩٧١، وانتهت إلى انه ليس بالنظام البرلمانى وفقا للضوابط والسمات المعروفة فى هذا النظام وعليه ليس هناك ما يمنع من الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، والأصل أن اللجنة تبحث امكانيات هذا الجمع وفقا لنصوص الدستور الواضحة المقررة... فالدستور قد قرر جواز سحب الثقة من رئيس الوزراء، بالإضافة إلى نوابه فكيف يطبق هذا النص مع اتحاد صفتى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ؟. يراجع: د. ماهر ابو العينين، الرسالة السبق ذكرها، ص ٧٧٤ وما بعدها. وفى نفس المعنى د. عبد الله ناصف ومدى التوازن بين السلطة والمسئولية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص ٤٣٠ وما بعدها.

(٣) يراجع: حديث الدكتور محمد حلمى، المرجع السابق ذكره، ص ٨٥.

(٤) يراجع: د. سعاد الشرقاوى، عبد الله ناصف، المرجع السابق ذكره، ص ٦٤٣ إلى ٦٤٤.

الفترة الأولى تزايد النشاط النسبى لمجلس الشعب وقيامه بوظائفه التشريعية والرقابية على مستوى مرتفع نسبيا وتعدد الأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة داخل المجلس علاوة على استكمال المجلس الأول (١٩٧١ - ١٩٧٦) لمدته الدستورية الكاملة [١]. على الرغم من ذلك نجد أن هناك عاملين أساسين قد أثرا فى هذا الاختصاص، العامل الحزبى وإصدار رئيس الجمهورية للقرارات بقوانين سواء بناء على تفويض من مجلس الشعب أو فى غيبته. وقد تمثل العامل الحزبى فى أن انتخابات عام ١٩٧٦ قد أسفرت عن فوز حزب مصر الحاكم بـ ٨١٪ من مقاعد البرلمان [٢]. أما فى انتخابات عام ١٩٧٩ فقد أسفرت على حصول الحزب الوطنى برئاسة الرئيس أنور السادات على أكثر من ٩٠٪ من مقاعد المجلس وفاز بـ ٣٤٣ مقعداً [٣]. وهناك عشرات من النماذج التى تبرز استناد رئيس الجمهورية على حقه فى إصدار قرارات لها قوة القانون .. ففى الفصل التشريعى الأول لمجلس الشعب (١٩٧١ - ١٩٧٦) بلغت هذه القرارات «٩٧ قرارا» تناولت فى معظمها تفاصيل السياسة الاقتصادية الجديدة [٤].

* إن إنشاء مجلس الشورى ليس لفكرة أن يوجد مجلسان كما كان فى النظام البرلمانى القديم قبل الثورة، إنما أنشئ كوسيلة لتملك الصحف القومية بدلا من الاتحاد الاشتراكى الذى تم إلغاؤه. فهو بالنسبة لاختصاصاته الأصلية مجرد صاحب رأى استشارى فى القوانين ومشروعات القوانين المكملة للدستور ولخطة التنمية الاقتصادية

(١) يراجع: د. على الدين هلال، وآخرون، فى مرجع قضايا أساسية - تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ - المركز العربى للبحث والنشر - ١٩٨٢، ص ٨٧.

(٢) حيث أسفرت الانتخابات عن حصول تنظيم الوسط عن ٢٨٠ مقعدا من إجمالى عدد المقاعد، بينما حصل اليمين على ١٢ مقعداً واليسار لم يحصل إلا على مقعدين وحصل المستقلون على ٤٨ مقعدا. يراجع د. محمد ماهر أبو العينين، ص ٨١٦.

(٣) يراجع: د. محمد ماهر أبو العينين، الرسالة السابق ذكرها، ص ٨١٦، ود. وحيد رأفت، دراسات فى بعض القوانين المنظمة للحريات، منشأة المعارف، ١٩٨١، ص ٣٠.

(٤) يراجع: د. أمانى قنديل، مقالة بعنوان: التطور السياسى فى مصر، ضمن سلسلة التطور الديمقراطى فى مصر - قضايا ومناقشات. إشراف د. على الدين هلال، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص ٩٠٠.

والاجتماعية وللمعاهدات وتعديل الدستور، والبعض ينادى خصوصا أعضاء هذا المجلس بتحويله إلى مجلس أخر له صلاحيات ملزمة من الناحية التشريعية كالنظم البرلمانية التى بها مجلسان (١).

* إن الصحافة ليست من سلطات الدولة، بل انها سلطة شعبية، لذلك فلم يكن هناك حاجة إلى الفصل الخاص بسلطة الصحافة (٢) ولاسيما وأن فى المواد الأصلية للدستور مادة خاصة بحرية الصحافة والنشر ووسائل الإعلام تقضى بحظر الرقابة عليها أو إنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى وذلك فى غير حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب حيث تخضع الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام لرقابة محددة بالأمور التى تتصل بالسلامة العامة وأغراض الأمن القومى ووفقا للقانون (٣).

* يجب فتح الباب لانتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا من الشعب مباشرة، وأن تكون مدة الرئاسة لفترتين متتاليتين كحد أقصى (٤).

* إن المادة ٩٣ الخاصة بالفصل فى عضوية أعضاء مجلس الشعب تجعل الأغلبية الحزبية الموجودة داخل مجلس الشعب هى صاحبة القرار فى الفصل فى الخصومة المتعلقة بصحة العضوية، بينما يجب فى أى خصومة قضائية أن تكون جهة محايدة هى التى تفصل وطالما أنه عهد إلى محكمة النقض وهى قمة النظام القضائى بأنها تتولى التحقيق فمن باب اللياقة وإحترام السلطة القضائية أن يترك لها سلطة البت بعد التحقق أما إنها تحقق فقط ثم تعيد التحقيق إلى مجلس الشعب الذى يتخذ القرار فهذا وضع غير عادل ويتنافى مع الأصول القضائية (٥).

---

(١) يراجع: مواد الدستور ١٩٤ إلى ٢٠٥ بخصوص مجلس الشورى وحديث الدكتور حلمى مراد، المرجع السابق ذكره، ص ٨٦.

(٢) يراجع: المواد ٢٠٦ إلى ٢١١ بخصوص سلطة الصحافة.

(٣) المادة ٤٨ من الدستور : يراجع: حديث د. حلمى مراد، ص ٨٧.

(٤) يراجع المادة: ٧٦ بخصوص طريقة انتخاب رئيس الجمهورية.

(٥) حديث د. حلمى مراد فى شهود عصر السادات، المرجع السابق ذكره، ص ٩٠.

* إن المادة ١١٥ من الدستور الخاصة بنظر الموازنة العامة للدولة تسحب اختصاص أصيل لمجلس الشعب والذى كان الأساس الأول لقيام المجالس النيابية المنتخبة قبل الثورة: «مراقبة الحكومة فى تحصيل الضرائب وفى انفاق موارد الدولة»، إذ أنه وفقا لهذه المادة يكون لمجلس الشعب الموافقة على الميزانية ككل أو رفضها ككل وليس له حق إجراء تعديلات جزئية إلا إذا وافقت الحكومة [1].

* إن المادة (١٢٧) تنص على: «لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس. ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب. وفى حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأى فى هذا الشأن وأسبابه.

ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام فإذا عاد المجلس إلى قراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبى.

ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس، وتقف جلسات المجلس فى هذه الحالة. فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة». هذا التعقيد المصاحب لعملية سحب الثقة من رئيس الحكومة يتنافى مع الأصول والقواعد الديمقراطية لأنه مفروض أن الحكومة منبثقة من الأغلبية فى مجلس الشعب، فإذا سحب المجلس الثقة من الحكومة يتعين عليها أن تستقيل ويجب على رئيس الجمهورية أن يقبل استقالتها، ويعيد تشكيل الوزارة. أما أن يرفع تقرير إلى رئيس الجمهورية ولا يأخذ الرئيس بهذا التقرير ويعيد العرض ثانيا على المجلس فإذا أصر المجلس

---

(١) يراجع: د. حلمى مراد، المرجع السابق ذكره، ص ٩٠ - ٩١.

توقف جلساته ويجرى استفتاء شعبى.... فكيف يتجرأ مجلس الشعب على سحب الثقة من الحكومة ؟!! ويتعرض للحل ولا ينتخب أعضاء المجلس الذين سحبوا الثقة من الحكومة [1]. والواقع ان البرلمان المصرى لم يسحب ثقته من أى حكومة فى تاريخه الطويل ومن ثم فلم تستقيل حكومة فى تاريخنا السياسى بناء على سحب البرلمان لثقته منها - وإنما جرت العادة على أن رئيس الدولة هو الذى يقيل الوزارة برمتها أو أحد اعضائها وذلك بغض النظر عن كون الوزارة حائزة - أو أحد أعضائها - على ثقة البرلمان بل وعلى الرغم من حيازتها لثقة البرلمان. [2]

* كذلك المادة (١٧٩) الخاصة بالمدعى العام الاشتراكى والقانون الصادر استكمالا لها وهو القانون الذى اصطلح عليه بتسمية قانون العيب، فوفقا لهذه المادة وهذا القانون للمدعى العام الاشتراكى سلطة إدعاء أخرى إلى جانب سلطة النيابة العامة، وهذه ازدواجية لسلطة الإدعاء العام فى البلاد بينما أن المدعى العام الاشتراكى ليست له استقلالية القضاء أو النيابة لأنه يخضع مباشرة لمجلس الشعب، وهو مجلس له طابع سياسى يسيطر عليه أغلبية حزبية تتبع الحزب الحاكم الذى قد يستخدم المدعى الاشتراكى ضد خصومه... فأين الضمانات للمواطنين مع وجود هذه السلطة المزدوجة مع النيابة العامة [3].

* إن المادة ٧٤ من الدستور والتى أسئ استخدامها فى عهد السادات كما سنرى، من الممكن إعادة استخدامها كى تعطى صلاحيات بلا حدود لرئيس الجمهورية.

بيد أن الصحافة المصرية قد شهدت أزهى عصور ازدهارها بعد ثورة ١٥

---

(١) يراجع: د. حلمى مراد، ص ٩١ - ٩٢.

(٢) واقرب مثال على ذلك حكومة الدكتور مصطفى خليل التى اقيلت فى مايو ١٩٨٠ بعد بضعة أسابيع من تجديد البرلمان لثقته فى الحكومة عقب التحقيقات البرلمانية بشأن اتفاقية التليفونات والتى انتهت إلى أن كل ما انتهجه رئيس مجلس الوزراء كان سليما وبعيدا عن اى شبهة.. يراجع: د. سعاد الشرقاوى، د. عبد الله ناصف، المرجع السابق، ص ٧٠٢.

(٣) يراجع: د. حلمى مراد، ص ٩٣.

مـايـو، وبعـد إلغـاء الـرقـابة عـلى الصـحـف. ولـم يعـد هناك أدنى اتصـال بين الصـحـافة كـجـهـاز إعـلامى، وبين باقى أجـهـزة الدولة، باسـتـثناء الاتـصـال الشـخـصى بين رئيس الدولة وعـدد مـن رؤسـاء تحـرير الصـحـف، وأصـبـحت صورة المـواقف السيـاسية والـداخلية واضـحة للصـحـفـيين بسـبب الاجـتمـاعات العـديدة التى كان يـعقـدها رئيس الدولة مع الصـحـفـيين، وكـذلك رئيس الوزراء والـوزراء. كـمـا أن صـدور صـحف المعـارضـة بغـيـر أدنى الـتـزام حـتى بالخطوط العـريضة فـى المسائل القـومـية، كل ذلـك أنتج نوعين من الصـحـافة.. صـحافة مؤممة أصبحت تتمتع بحريتها مـع التزام عام بسياسة الدولة وبالأساسيات فى السيـاسة الداخليـة، وصـحافـة حزبية تنشـر ما تشاء، بـل أصبح التزامـها الأول تشـويه كل مـا يجـرى خـارجـيا وداخليا بالإثارة، حـتى الـتـهـبت أحـداث الفـتـنة الطائفية وأصدر الرئيس قرارات التحفظ ومن بينها قرار بالتحفظ على عدد من الصـحفيين المعارضين [1].

(١) «ولكننى كنت أعلم من الرئيس أن هذه القـرارات ستلغى فى الشـهـر التالى» .. يراجع: السـادات، الحـقـيـقة والاسطورة، بقلم موسى صبرى، ص ٦٦٢، ٦٧٠ و ٦٧٤.

المطلب الثالث

الإتجاه نحو الانفتاح [1]

يكون من المناسب الوقوف هنا عند مقولة مفادها أنه لا ديمقراطية فى مجتمع فقير متخلف .. فالديمقراطية لا توازى بالضرورة ارتفاع الدخل الفردى، هذا المؤشر التقليدى للتنمية، كما أن النمو الاقتصادى لم يحل على كل حال دون ظهور الفاشية والنازية، يضاف إلى ذلك أن الجماهير الغنية قد تنشغل عن الديمقراطية بحاجات جديدة غير مألوفة [2].

وقد بادر الرئيس السادات إلى الانفتاح الاقتصادى .. إلى تبنى سياسة اقتصادية تستهدف فى النهاية تنمية المجتمع عن طريق إطلاق طاقاته الإنتاجية [3].

فقد كان الانفتاح الذى حدده السادات فى خطبه وورقة أكتوبر وعلى لسان المسئولين معه يعنى :

(١) فتح الباب أمام الرأسمالية الوطنية لاستثمار ما تملكه من أموال.

(٢) فتح الباب أمام الرأسمال الأجنبى والعربى.

(٣) إزالة القيود على الاستثمار وإعطاء تسهيلات لتشجيع اجتذاب هذه الفرق الرأسمالية للإستثمار ويعنى ذلك طمأنة رأس المال من (أخطار) التأميم والمصادرة والحراسة.

(٤) يتبع فتح الباب للرأسمال الأجنبى البحث عن أسواق للتبادل التجارى مع الغرب وعدم الإكتفاء بالشرق واشترطت الدولة أن تكون كل أنواع

---

(١) ليس لكلمة «الانفتاح» تعريف واحد ودقيق فى القاموس الاقتصادى. كما أن لـ «الانفتاح» و «الانغلاق» معانى نسبية. فلم يكن قبل عصر السادات «انغلاق» بالمعنى المطلق كما يحدث فى المعسكر الشرقى مثلاً. يراجع: أحمد بهاء الدين، محاوراتى مع السادات، دار الهلال، طبعة ١٩٨٧، ص ٧٥.

(٢) يراجع: د. الطاهر لبيب فى أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٩٨.

(٣) تعريف الأستاذ ممدوح سالم، رئيس الوزراء فى عهد السادات لـ «الانفتاح الاقتصادى». يراجع: عبد الستار الطويلة، المرجع السابق ذكره، ص ٢٢٨.

هذه الاستثمارات من أجل تدعيم الاقتصاد الوطنى [1].

ولم يكن فى هذا ما يمكن أن يثير الاعتراض حينذاك .. وقال الاشتراكيون أيامها أن أى دولة اشتراكية فعلا فى العالم تقوم ببعض التراجعات أمام بقايا الرأسمالية وتعطيها الفرصة للنمو لتنشيط الاقتصاد القومى والتغلب على صعوبات اقتصادية موجودة.. حتى الاتحاد السوفييتى نفسه بدأ فى هذا الطريق عام ١٩٨٥، الذى حدث إذن أن الرئيس السادات كان سباق بعشر سنين [2]. والواقع أن سياسة الانفتاح لا يستطيع أحد أن ينتقدها إذا كانت محكومة بالأهداف القومية وهناك سيطرة حقيقية فى السماح بما ينفع وعدم السماح بما يضر .. فانفتاح بلا ضوابط كفيضان بلا سدود [3].

وقد لجأ السادات إلى حقه فى إصدار قرارات لها قوة القانون [4] تناولت فى معظمها تفاصيل السياسة الاقتصادية الجديدة، كما أنه قام بإجراء العديد من التغييرات الوزارية فى المجموعة الاقتصادية لاحتواء مشاكل السياسة الاقتصادية الجديدة وأزمتها والإسراع فى تحريرها من القيود [5].

---

(١) يراجع: عبد الستار الطويلة، ص ٢٣٢.

(٢) يراجع: حديث الأستاذ منصور حسن «مرفق بالرسالة» وفى نفس المعنى يراجع: مذكرات حسن ابو باشا، المرجع السابق ذكره، ص ٣٦. والحقيقة الأخرى التى لا يمكن انكارها أن الرأسمالية المصرية كانت تحس خلال عهد عبد الناصر أنها فى المصيدة .. وأنها مهددة دائما إذا ما حققت نموا متزايدا أن تضيع الثروة فى أى لحظة من أيديها .. ولكن الشئ المؤكد أن ذلك قد اكتسب عطف الجماهير فى البداية لكن كلما تفشت ظاهرة الطبقة الجديدة جنبا إلى جنب مع الإرهاب استطاعت تلك الرأسمالية أن تستعيد عطف الجماهير إلى جانبها هى بل وسخطها على «الاشتراكية». يراجع: عبد الستار الطويلة، ص ٢٣١ وما بعدها.

(٣) يراجع: صلاح إمام، حسين الشافعى، وأسرار ثورة ٢٣ يوليو وحكم السادات، مكتب أوزيريس للكتب والمجلات، يوليو ١٩٩٣، ص ١٦٥.

(٤) يراجع: المادتان ١٠٨ و١٤٧ من الدستور وتقرير انجازات مجلس الشعب خلال الفصل التشريعى الأول ١٩٧١ – ١٩٧٦ (مجلس الشعب، أمانة العلاقات الخارجية والعامة، ١٩٧٦)، ص ١١. وهناك عشرات من الأمثلة التى تبرز تدخل رئيس الجمهورية فى التفاصيل الفنية والتنفيذية الدقيقة للسياسة الاقتصادية، منها على سبيل المثال تدخل الرئيس لدمج شركة البطاريات المصرية (وهى شركة قطاع عام)، مع شركة استثمار انجليزية. واستخدامه السياسة الخارجية كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الاقتصادية ودلالة استقباله لعشرات من رجال البنوك العالميين وكبار المستثمرين وحثهم على الاستثمار فى مصر، وتدخله الشخصى لحل الصعوبات التى تعترضهم. يراجع: د. أمانى قنديل، التطور السياسى فى مصر فى التطور الديمقراطى فى مصر قضايا ومناقشات بقلم د. على الدين هلال، ١٩٨٦، مكتبة نهضة الشرق، ص ٩٠، ٩١.

(٥) وأبرز مثال التغيير الوزارى الذى تم فى ١٩٧٥/٥/١٦ وأتى بحكومة السيد/ ممدوح سالم، بدلا من وزارة د. عبد العزيز حجازى، وعن ذلك يقول الرئيس السادات: «عندما وجدت البطء والتلكؤ غيرت الحكومة وأتيت بممدوح.. ممدوح ينسف كل الإجراءات والقيود التى تعوق حرية الحركة الاقتصادية». يراجع: د. أمانى قنديل، المرجع السابق ذكره، ص ٦٠.

والواقع أن الحقبة الساداتية قد أفادت بشكل رئيسى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى والطبقة العليا فى المجتمع [١].

غير أن هذا ليس خطأ فى الإتجاه نفسه بقدر ما هو خطأ فى التطبيق .. فالتنمية التى تتيح مشاركة جميع الإفراد كلٌ حسب امكانياته وحسب جهده فى عملية البناء ولا تكون مقصورة على ما تستطيع الدولة أن تؤديه، بهذا المفهوم المحدد نستطيع أن نقول أن هذا نوع من الإنقاذ لمصر من الناحية الاقتصادية [٢]. ومن مقتضيات الإتجاه الديمقراطى.

فالرأسمالية الطفيلية بفئاتها جميعا [٣]. ليست وليدة سياسة الانفتاح فقط .. إنها نمت وإتسعت وكبرت بعدها بفضل انفتاح السادات وأصبح صوتها عاليا ولها علاقات بأجهزة الحكم. فقد كان من الطبيعى أن سياسة الانفتاح التى ألغت الكثير من القيود على الاستثمار الرأسمالى أن تخرج الثروات .. ويتجه الكثيرون إلى الاستثمار السريع .. فمادامت القيود قد أزيلت فإن الباب مفتوح لأى مجال من مجالات الاستثمار الرأسمالى [٤].

وقد كان رأس النظام يفطن إلى المتلاعبين المنحرفين بالانفتاح «الرأسمالية الطفيلية» ويوجه الأنظار إليهم، بل ويتطرف فى العدل الاجتماعى [٥]. غير أنه لا مجال أبدا للعودة من جديد لعصر التأميم والحراسة ومصادرة حرية النشاط الخاص [٦]. فالسادات كان حريصا على تأكيد فكرة اقتران السلام المقبل

---

(١) أما الحقبة الناصرية فقد افادت بشكل رئيسى الشرائح الدنيا والوسطى فى المجتمع. يراجع: د. سعد الدين ابراهيم، إعادة الاعتبار للرئيس السادات، المرجع السابق ذكره، ص ١١٠.

(٢) يراجع: الأستاذ منصور حسن فى شهود عصر السادات، بقلم الأستاذ أنور محمد، المرجع السابق ذكره، ص ٧٢ – ٧٣.

(٣) هى الرأسمالية التجارية الربوية .. التى لا تضيف جراما واحدا إلى الانتاج القومى أنهم خصوم رأى تنمية اقتصادية فى البلاد .. كما أنه ليس صحيحا انه لم يكن هناك أصحاب ملايين أيام عبد الناصر. يراجع: عبد الستار الطويلة، المرجع السابق ذكره، ص ٢٣٤ – ٢٣٥.

(٤) يراجع: عبد الستار الطويلة، ص ٢٣٥.

(٥) قول الرئيس السادات: «ان الشعب يشكو من بعض مظاهر تكدس الثروات بطريقة طفيلية عند البعض .. أنا ضد الثروات الطفيلية ... سمسرة .. مغامرة .. مضاربة ومتاجرة بأقوات الشعب».

(٦) موقف السادات من الاشتراكية ومن سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى ارتبطت لديه بضرورة كسب ثقة أمريكا.

يراجع: عبد الستار الطويلة، ص ٢٤٠–٢٤١، والرئيس أنور السادات فى وصيتى، المرجع السابق ذكره، ص ٢٠٠ وما بعدها.

بالرخاء العميم [1]. وكانت الآمال الجماهيرية قد تعلقت فعلا بعد انتصار حرب أكتوبر والتى أعلن أنها آخر الحروب بيننا وبين اسرائيل على تحقيق ثمار سريعة لمرحلة السلام على المستويين الاجتماعى والاقتصادى [2].

---

(١) غير أن هناك من كان يرى أن جو الانتصار بعد حرب أكتوبر هو أحسن جو لأن تطلب الدولة من الناس ربط الأحزمة والصبر ثلاث سنوات مثلا.. توجه فيها التبرعات والمساعدات والقروض والتسهيلات فى اتجاه الاستثمار الانتاجى وإصلاح ما أهمل منذ عام ١٩٦٧ ، فيكون ذلك أساس رخاء حقيقى يتزايد بعد ذلك.

يراجع : أحمد بهاء الدين، محاوراتى مع السادات، دار الهلال، الطبعة الثانية، ١٨٧، ص ٧٦.

(٢) يراجع : مذكرات حسن أبو باشا، المرجع السابق ذكره، ص ٣٥.

المطلب الرابع

الإتجاه نحو تعدد الأحزاب

ذكرنا أن الديمقراطية مذهب سياسي يدور وجوداً وعدماً مع تقرير السيادة الشعبية.. بمفهوم أخر تقوم الديمقراطية على أساس أن الناس من حقهم أن يعبروا عن رأيهم وأن يدعوا لرأيهم ومن ثم أن يختلفوا مع غيرهم ذلك أن الديمقراطية لا يمكن أن تستقيم إذ ادعى فرد واحد أو مجموعة من الأفراد أنهم وحدهم يملكون الحقيقة كلها وأن غيرهم على ضلال مبين. وعلى هذا الأساس الأولى الأصيل فى الديمقراطية يقوم الحق فى التعددية الحزبية [1]. فالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى أدت إلى تقرير حق الاقتراع العام واشراك الجماهير الشعبية فى الحكم عن طريق منحها حق التصويت، هذه التطورات جميعا، استلزمت بالضرورة أمران، الأول مؤداه أنه نظراً لتزايد عدد المشاركين فى الحياة السياسية فى البلاد كان لابد من إعطاء تحركهم السياسى شكلا واضحا ومتسقا، لأنه لايمكن الاكتفاء بتسجيل أصوات الملايين من المواطنين دون تحديد مسار هذه الأصوات ورغباتها، فى شكل سياسة محددة وبرنامج معين، وإلا كان ذلك مؤديا إلى الفوضى، ولاستحال – دون تنظيم محكم – قيام نظام سياسى أو تشكيل حكومة موافقة لرغبات المحكومين. أما الأمر الأخير، فهو أن صعوبة تعبير الشعب – كل الشعب – عن رأيه فى آن واحد وفى وقت واحد اقتضت بالضرورة إيجاد مكان يلتقى فيه ممثلوا الشعب وطبقاته، هذا المكان هو «البرلمان» حيث يلتقى ممثلوا الشعب ليتبادلوا أراءهم ويعرضوا أفكارهم، تمهيدا لإتخاذ القرارات وإصدار القوانين. هذان الأمران اللذان يعدان من ضرورات الحياة الديمقراطية فى الدول الحديثة، استطاع نظام الأحزاب أن يعين بهما [2].

---

(١) يراجع : أ. د. يحيى الجمل، الأصول الديمقراطية، جريدة الأهرام ١٩٩٠/٦/٤.

(٢) يراجع: د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية فى العالم المعاصر. ص ٦٦ وما بعدها.

ويشهد الأستاذ/ منصور حسن «ان تغيير نظام الإتحاد الإشتراكى والسماح بالتعدد الحزبى أو ما يسمى بصفة عامة محاولة إقامة حياة ديمقراطية جديدة مرة أخرى بعدما انقطعت منذ عام ١٩٥٢ كان هدفا عزيزا على نفس الرئيس السادات وكان مخلصا فى محاولة تحقيقه بقدر إخلاصه حتى فى الأهداف الأخرى التى نجح فيها وهى تحقيق الإنتصار العسكرى سنة ١٩٧٣ وتحقيق السلام» ..

وإن كان هناك رأى أخر يقول «الواقع أن الانتقال من صيغة التنظيم السياسى الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية فى النظام السياسى المصرى لم يأت نتيجة لتطور طبيعي لعلاقات القوى الإجتماعية المختلفة، كما لم تفرضه القوى المتضررة من النظام القائم ومن خلال ثورة أو انقلاب عسكرى وإنما جاء كجزء من مشروع متكامل لإعادة صياغة العلاقات الإجتماعية فى الداخل وعلاقات مصر بالعالم الخارجي، حيث ارتبط هذا الانتقال بسياسة الإنفتاح الإقتصادى وسياسة مصر تجاه الصراع العربى الإسرائيلى [١]. فبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأ يتحدث السادات عن حاجة الاتحاد الاشتراكى إلى تطوير عميق وقدم بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكى ورقة عن تطويره طرحت للنقاش الذى أسفر عن إنشاء ثلاث منابر داخل الاتحاد الاشتراكى تمثل اليمين برئاسة السيد مصطفى كامل مراد، ومنبر الوسط برئاسة ممدوح سالم، ومنبر اليسار برئاسة السيد خالد محيى الدين [٢].

وبعد أن خاضت هذه المنابر الثلاثة انتخابات ١٩٧٦، وفى أول اجتماع لمجلس الشعب بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن رئيس الجمهورية تحويل التنظيمات السابقة إلى أحزاب سياسية [٣]. وهكذا خرجت إلى الساحة السياسية فى بادئ

---

(١) يراجع : د. حسن نافعة، الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب، مركز البحوث والدراسات السياسية، النظام السياسى المصرى : التغير والاستمرار، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨ ص ٢٩ وما بعدها.

(٢) يراجع : مذكرات حسن أبو باشا فى الأمن والسياسة – دار الهلال، ص ١٧٦.

(٣) ويرى د. حسن نافعة أن هناك اعتبارات موضوعية وشخصية ساعدت الرئيس السادات على اتخاذ هذا القرار. أما الاعتبارات الموضوعية فيجملها د. حسن نافعة فى سعى الرئيس إلى مزيد من التقارب مع الولايات المتحدة، حيث يؤكد هذا القرار جدية =

الأمر هذه الأحزاب الثلاثة :-

أولا : حزب مصر العربى الذى انبثق عن منبر الوسط، وقد كان هذا الحزب، وقبله المنبر الذى انبثق عنه، الامتداد الحقيقى الحزبى لتنظيم الاتحاد الاشتراكى الذى كان بدوره التنظيم السياسى الأوحد لثورة يوليو ويؤمن بمنهج الثورة فى ابعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية ولكنه لم يعلن لمن ينتمى وكأن شيئا لا يربطه بتنظيم الاتحاد الاشتراكى.

ثانيا : حزب الأحرار الاشتراكيين، وقد ولد بدوره غير واضح المعالم فرئيسه كان أحد الضباط الأحرار فى ثورة يوليو.. ولكن الصورة الإجمالية عنه فى النهاية كانت وكأنه نسخة طبق الأصل عن حزب مصر.

ثالثا : حزب التجمع الوحدوى الديمقراطى، وقد ولد عن منبر اليسار وظهر على الساحة وكأنه حزب ثورة يوليو، ولم يذكر صراحة التيار الحقيقى الذى يمثله، فهو حزب يضم بصفة أساسية العناصر التى تنتمى للفكر الماركسى، ومعهم جناح يضم العناصر الناصرية التى لم يكن لها منبر سابق أو حزب حالى، ولم تقتنع بأن حزب مصر هو الامتداد الحقيقى للاتحاد الاشتراكى بفكره ومنهجه.

ويرى وزير الداخلية الأسبق - حسن أبو باشا - أن التشابه الوهمى فى برامج هذه الأحزاب الثلاثة كان من أسباب ضعف مسارها السياسى وعدم تفاعل القواعد الشعبية مع الحركة الحزبية فى تلك المرحلة المبكرة [(١)]. والواقع أيضا أن قرار الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعدد الحزبى تم بدون

= التوجه نحو الليبرالية. كما كان المناخ مواتيا لكى يلقى هذا القرار ترحيبا عاما إذ أن هذا القرار مع سياسة الإنفتاح الإقتصادى لم يكن ليتصادم مع مصالح النخبة فضلا عن أن القوى الأخرى رأت انه يمكن أن يكون الوسيلة الوحيدة لإعادة تنظيم صفوفها. اما الأعتبارات الشخصية فإنها تكمن فى ثقة الرئيس فى قدرته على السيطرة على الأوضاع والتحكم فى مسيرة التجربة مهما تطورت الأمور. يراجع : المرجع السابق ذكره للدكتور حسن نافعة ٣٩ و ٤٠.

(١) مذكرات حسن أبو باشا - المرجع السابق ذكره ص ١٧٤.

إجراء أى تعديل فى دستور ١٩٧١ الذى أرسى نظاما بعيدا تماما من حيث الشكل والجوهر عن النظام السياسى القائم على تعدد الأحزاب. أى أن هذا القرار غير دستورى لأنه يتعارض صراحة مع نصوص الدستور المعمول بها فى ذلك الوقت [1].

---

(٢) يراجع : المادة الخامسة قبل التعديل طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠.
ود. عصمت سيف الدولة : السادات... الله يرحمه، الأهالى ١٢/ ١٠/١٩٨٢ ود. حسن نافعة - المرجع السابق ذكره ص ٤٩.

المبحث الرابع

الاتجاه نحو التردد والتراجع

إن أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ كانت بحق نقطة تحول فى مسيرة الديمقراطية.. فقد كونت هذه الأحداث نوعا من الضغط السياسى ونوعا من أجراس الإنذار للسادات، دفعته إلى التصور بأن الممارسة الديمقراطية بدأت ينفلت عيارها، وأن القوى غير الشرعية تحاول أن تهز استقرار مصر، وتحاول أن تستغل المناخ الديمقراطى فى تهيئة ظروف أخرى تساعد على تغيير الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية فى البلاد.... والحقيقة أيضا أن أزمة سبتمبر ٨١ كانت نقطة سلبية فى معالجة الأوضاع الموجودة.... لأنه كان واضحا تماما أن الصدام قد تبلور بين النظام وبين المجموعات الدينية المتطرفة... فاعتقالات سبتمبر ١٩٨١ قد صعدت الأزمة أكثر ودفعت قوى كثيرة إلى الدخول فى سلة واحدة ضد النظام [(١)].

وعليه يكون من الضرورى دراسة هذه الأحداث وما اقترن بها من قرارات كان لها تأثير فى المسيرة الديمقراطية وذلك على النحو الآتى : -

□ أحداث ١٨ و ١٩ يناير - الانتفاضة الشعبية «المطلب الأول»

□ اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ «المطلب الثانى»

(١) يراجع : حديث وزير الداخلية الأسبق «حسن أبو باشا» فى شهود عصر السادات، المرجع السابق ذكره، ص ١٧٩ - ١٨٠.

المطلب الأول

أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧

إن أحداث (١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧)، لم تكن الأولى من نوعها فى ولاية عهد السادات، فقد سبق وأن ثار الطلبة ثلاث مرات فى الفترة من يناير (١٩٧١ حتى يوليو ١٩٧٣)، كما وقعت فى عام (١٩٧٢) أحداث فتنة طائفية وكذلك بعض القلاقل الأخرى، إلا أن مرجعها وتفسيرها كان يرتبط بأن مصر تعيش وترزح تحت هزيمة يونيو (١٩٦٧) وأن نفوس الشباب بدأ ينفذ صبرها بخصوص استرداد الأرض المحتلة [١].

ولكن عندما أندلعت حرب أكتوبر، وانتهت بانتصار مصر بقيادة الرئيس السادات، كانت أحداث يناير أحدى المنعطفات الهامة فى مرحلة حكم الرئيس الراحل، بل أنها بجميع المقاييس تعتبر أحد أهم الأحداث التى لها دلالتها الكثيرة منذ قامت ثورة يوليو، فهى المرة الأولى منذ قيام هذه الثورة عام ١٩٥٢ التى خرجت فيها جماهير الشعب بهذا الحجم متصرفة بكل هذا العنف على امتداد يشمل تسع محافظات فى مواجهة النظام الذى استمد شرعيته الفعلية من التفاف الجماهير حوله، وهى أيضا كانت المرة الأولى منذ بداية ثورة يوليو التى تخرج فيها القوات المسلحة من ثكناتها لتعيد النظام إلى الشارع، بعد أن عجزت قوات الأمن عن ملاحقة أحداثه وتداعياته [٢]، لهذا وصفت الأقلام السياسية هذه الأحداث «بالإنتفاضة الشعبية» [٣]، أما الرئيس السادات فقد أطلق عليها وصف «انتفاضة الحرامية» وظل الرئيس يردد هذا

(١) يراجع: محمد الطويل، لعبة الأمم والسادات، الزهراء للإعلام العربى – طبعة ١٩٨٨ – ص ٣٠٥.

(٢) يراجع: مذكرات حسن أبو باشا فى الأمن والسياسة – دار الهلال، ص ٢٠.

(٣) وقد صكت الصحافة العالمية لهذه الأحداث اسم "The Food Riots" أى مظاهرات الخبز – فقد رفضت الصحف الأمريكية الرئيسية ومعظم الصحف الفرنسية والانجليزية تفسير هبة الجماهير فى ١٨، ١٩ يناير على أنها انتفاضة حرامية أو بتدبير كتلة سياسية معينة ... وكتب مراسلوها مقالات طويلة يؤكدون فيها تلقائية الحركة وشعبيتها: يراجع: عبد الستار الطويلة – المرجع السابق ذكره، ص ٢١٤، وأحمد بهاء الدين – المرجع السابق ذكره، ص ١٢٣.

الوصف فى كثير من خطبه السياسية بعد ذلك وحتى اغتياله فى أكتوبر ١٩٨١.

وقد انتقد وزير الداخلية الأسبق «حسن أبو باشا» هذا الوصف مؤكدا أن البعد الخطير الذى كادت الأمور تتطور إليه بعد اشتعال هذه الأحداث التى أخذت شكل الثورة الشعبية العارمة ولاسيما وأنها ترتبط فى أبعادها بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، إنما يتعارض كثيرا مع ذلك الوصف الذى أطلقه الرئيس الراحل عليها (١). فهذه الأحداث على حد تعبير الأستاذ «محمد حسنين هيكل» قد أحدثت شرخا فى نظام حكم السادات شبيها بالشرخ الذى أحدثته هزيمة يونيو ١٩٦٧ فى نظام حكم الرئيس الراحل عبد الناصر. فهذا وصف يجسد أيضا كم كان عمق هذه الأحداث التى كادت تؤثر على شرعية النظام وتفتح بابا مجهولا كسلسلة من التقلبات الداخلية لا يمكن تحديد أبعادها (٢).

كما ذكر السيد «أحمد بهاء الدين» أن الرئيس ذكر له خلال حديث بينهما عن تلك الأحداث: «أن المسألة (أحدث ١٨، ١٩ يناير) على أى حال قد صارت أكبر من معرفة الفاعل أو توافر الأدلة القضائية ضده، وما حدث لا يمكن السماح بتكراره مهما حدث ولو لجأت إلى الحديد والنار» (٣). فهذا الحديث يترجم بدوره وإلى حد كبير كم كان رد الفعل عميقا وقاسيا فى تفكير الرئيس الراحل نتيجة ما حدث فى هذا الشهر (٤). والأمر الذى يقضى معه الوقوف على أهمية هذه الأحداث بالنسبة لنظام حكم السادات وما اقترن بها من قرارات سيئة فى المسيرة الديمقراطية وذلك على النهج الآتى :

---

(١) يراجع: مذكرات حسن أبو باشا – المرجع السابق ذكره، ص ٢١.

(٢) يراجع: محمد حسنين هيكل – خريف الغضب – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت – لبنان – الطبعة الحادية عشر، ١٩٨٥، ومذكرات حسن أبو باشا، ص ٢١.

(٣) يراجع: أحمد بهاء الدين – محاوراتى مع السادات – دار الهلال – الطبعة الثانية، ص ١٢٧.

(٤) وقد كان الانطباع الجماهيرى العام أن الرئيس الراحل كان يحمل فى ثنايا مشاعره من الداخل كثيرا من الغيظ والغضب نتيجة لهذه الأحداث وكانت نبرات صوته وانفعاله يعبران بوضوح عن هذه المشاعر كلما تعرض فى خطبه لهذا الموضوع – يراجع: مذكرات حسن أبو باشا – ص ٢٠.

الفرع الأول : أهمية أحداث ١٨، ١٩ ينـــاير :

تستمد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير أهميتها بالنسبة لنظام حكم السادات من عدة اعتبارات يمكن إجمالها فى النقاط التالية :

أولا : أن هذه الأحداث تعبر عن وقفة مع التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى بالنسبة لاستراتيجية نظام الحكم الذى بدت فيه أنها مختلفة عن استراتيجية عهد عبد الناصر، فإن العناصر التى قادت الجماهير فى هذه الأحداث تنتمى إلى تنظيمات سرية شيوعية وناصرية[1]، ذلك أن الظاهرة الأولى التى تكشفت للرئيس السادات، بعد تصفية «مراكز القوى» والتى كانت تسيطر على مجموعة هامة من المواقع الحساسة ومن بينها تنظيم الاتحاد الاشتراكى بتشكيله السرى «التنظيم الطليعى» كذلك منظمة الشباب ان هذين التشكيلين العلنى والسرى كانا أعجز من أن يشكلا أى خطورة على المستوى الجماهيرى العام. كما أن أحد الأحزاب الثلاثة التى تولدت عن المنابر الثلاثة التى كانت قائمة هو حزب التجمع الوحدوى التقدمى وكان منذ البداية يضم فى أكثريته التيار الماركسى متحالفا معه جناح من التيار الناصرى، والظاهرة الهامة التى تلفت النظر أنه مع تشكيل حزب شرعى يضم التيار الماركسى، فإن التنظيات السرية لهذا التيار التى تعمل خارج إطار الشرعية ظلت قائمة كما هى، بل أن كثيرا من عناصر هذه التنظيمات انضموا إلى عضوية الحزب مع استمرارهم فى الوقت نفسه كأعضاء فى تلك التنظيمات السرية. فهذه المتغيرات السياسية مهدت مع غيرها لهذا التفجير الذى حدث صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧.

ثانيا : أن الانفعالات الصادقة للجماهير للتعبير عن سخطها من المعاناة الاقتصادية لا يعبر بالضرورة عن رفضها لسياسة الانفتاح الاقتصادى.

---

(١) يراجع: محمد الطويل – المرجع السابق ذكره، ص ٣٠٦.

إنما طالبت بأن يكون ذلك الانفتاح لخدمتها ورفع مستوى معيشتها [1].. فقد بدأت تطفو على السطح كثير من مظاهر الخلل الاجتماعى لتتفاوت الدخول وتختل التركيبة المنطقية للمجتمع، وانتشرت فى ذلك الوقت مقولة «بأن كل من لم يثر فى هذه الفترة لن يثرى بعد ذلك»، ثم كانت المحصلة الأخيرة لتلك السلبيات والتى تمثلت فى بداية ظهور موجات التضخم التى بدأت بدورها تؤثر على الخط البيانى للأسعار لترتفع أسعار كثير من السلع يوما بعد يوم وذلك نتيجة لقرارات اقتصادية أعلنت فجأة وعلى خلاف التوقع الجماهيرى العام صباح يوم ١٨ يناير [2].

ويصف وزير الداخلية الأسبق «حسن أبو باشا» الأسلوب الذى نفذت به قرارات ١٨ يناير ١٩٧٧ «ارتفاع الأسعار المفاجئ» «بسياسة الصدمة .. الشرارة» فقد صدرت هذه القرارات وكأنما أريد بها أن تفعل فعل الشرارة الكهربائية لتصدم المواطنين، وتهز مشاعرهم وتحيلهم فى لحظة واحدة إلى بركان ثائر ينتظر من يشعله لينفجر ويثور [3]. وذلك على خلاف التركيز الإعلامى من جانب الحكومة حول تصديها للسيطرة على الأسعار وأنه لن تكون هناك زيادة لأعباء معيشة المواطنين سواء كان ذلك فى زيادة رسوم أو ضرائب جديدة [4].

ثالثا : أن هذه المظاهرات كانت تشوه ما حاول الرئيس السادات أن يعلنه للعالم أجمع وهو فى طريقه لمسيرة السلام، بأن هناك استقرار للأوضاع فى مصر، يدفعه بكل ثقة نحو طريق السلام، وهذا ما عبر عنه فى أحاديثه الصحفية اوائل شهر يناير ١٩٧٧ وقبيل هذه الأحداث

(١) يراجع: محمد الطويل - المرجع السابق ذكره، ص ٣٠٦.
(٢) يراجع: مذكرات حسن ابو باشا، ص ٣٦ وما بعدها.
(٣) يراجع: مذكرات حسن ابو باشا، ص ٣٩.
(٤) وبالطبع لم تكن المعاناة الاقتصادية بعيدة عن ذهن الرئيس السادات فقد عبر عنها قبل هذه الأحداث (١٨، ١٩ يناير) وكان ذلك فى محافظة الاسماعيلية.. يراجع: محمد الطويل - المرجع السابق ذكره، ص ٣٠٧ وما بعدها.

مما أشعره بالجحود من هذه العناصر الشيوعية وخاصة بعد انتصار أكتوبر (١٩٧٣).

رابعا : أن هذه الأحداث، قد تخللها وقائع تخريب فى بعض المرافق العامة، وهذا ما لا يمكن أن تؤتيه الجماهير متعمدة إلا وكان وراءها محرض لهذا، مما دفع القوات المسلحة المصرية للتدخل وذلك للسيطرة على الشارع المصرى، وكان ذلك أول تدخل عسكرى بين الجماهير منذ قيام ثورة (١٩٥٢) [١].

والواقع أن قرارات يناير ١٩٧٧ لم تناقش على أى مستوى سياسى أو تنفيذى أو تشريعى، وكان الإعلام فى إتجاه آخر تماما للإتجاه الذى تعتزم الدولة السير عليه، وعندما صدرت القرارات، كان موضوع التوازن بينها وبين الأجور خارج دائرة الإعتبار، ومن هنا تصاعدت حدة رد الفعل والاستجابة السريعة للإثارة والتفجير [٢].

وقد حذر جهاز الأمن مرارا من التفاعل السلبى على مستوى الرأى العام نتيجة تلك السلبيات التى صاحبت سياسة الانفتاح، يضاف إلى ذلك تلك الظواهر المتكررة التى طفت على السطح بين آن وآخر فى صورة مظاهرات وأعمال شغب وكانت تعطى مؤشرات واضحة عن حالة من القلق تسود القواعد الشعبية، ثم كان تحذير الأمن الأخير فى شهر ديسمبر قبل الأحداث بثلاثة أسابيع والذى تضمن اقتراحا بضبط عدد من القيادات التى تخطط لتفجير الموقف الشعبى وتقديمها للنيابة، غير أن صاحب القرار رأى من وجهة نظر سياسية عدم الموافقة على اقتراحات جهاز الأمن [٣].

---

(١) يراجع: محمد الطويل، ص ٣٠٦.

(٢) كما لم يناقش الموضوع على مستوى حزب مصر صاحب الأغلبية البرلمانية ولا على هيئته البرلمانية .. يراجع: مذكرات حسن أبو باشا، ص ٤٤.

(٣) يراجع: مذكرات حسن أبو باشا، ص ٤٥، وكان كمال حسن على قد تقدم بتقرير إلى الرئيس السادات قبل احداث يناير بحوالى شهر .. يحذر فيه من تحركات شيوعية متوقعة يمكن ان تستثمر اى قرار مفاجئ.. وقد رفض السادات إجراء اى اعتقالات وقائية .. يراجع: موسى صبرى، الرجع السابق ذكره، ص ٣٨١.

الفرع الثانى : موقف الرئيس الراحل أزاء أحداث ١٨، ١٩ يناير :

الواقع أنه أمكن فض جميع المظاهرات التى اشتدت بحدة صباح يوم ١٩ يناير، وعادت القاهرة إلى حالتها الطبيعية فى صباح ٢٠ يناير وكأن شيئا لم يحدث بها، وقبضت النيابة العامة على أعداد كبيرة من المواطنين الذين اتهموا بالسلب والنهب والتخريب فى المظاهرات ولكن أحدا لم يصل إلى الفاعلين، ولم تصل النيابة العامة إلى أدلة دامغة ضد عدد من المقبوض عليهم وفشلت القضية من الناحية القانونية [١].

وقد اعتبر الرئيس السادات أن حزب التجمع هو المسئول عن هذه الأحداث[٢]. وبدأت مرحلة مواجهة ما تصوره الرئيس مخاطر ناجمة عن تجربة التعددية وذلك بإصدار تشريعات مقيدة للحرية تمثلت فى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأمين سلامة الشعب (أ).. القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية (ب).. والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (جـ). وحيث أن هذه التشريعات تتنافى بحق مع مفهوم الديمقراطية وصروحها فقد أطلق البعض على هذه التشريعات وصف «ترزية قوانين» [٣]. وذلك على التفصيل الآتى :

(أ) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأمين سلامة الشعب :

الواقع أنه بعد أن استتب الأمر تماما وعلى الرغم من أن حالة الطوارئ كانت معلنة فى ذلك الوقت لاتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة هذه الاضطرابات، قام السيد الرئيس فى ٣ فبراير بإصدار القرار – بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧

(١) يراجع: موسى صبرى – المرجع السابق ذكره، ص ٣٨١ و ٣٨٨.
(٢) يراجع: د. حسن نافعة – المرجع السابق ذكره، ص ٤١.
(٣) يراجع: أحمد بهاء الدين، المرجع السابق ذكره، ص ١٢٣.

بشأن تأمين سلامة الشعب وأعلن فى ديباجته [1] أنه يستند إلى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه «لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها» وأهم ما تضمنه هذا القرار - بقانون أنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة كل من شارك أو دعا إلى إنشاء التنظيمات السرية أو التنظيمات المعادية لنظام المجتمع أو ذات الطابع ا لعسكرى (المادة ٢) كما يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من تجمهر بقصد تخريب أو إتلاف الأملاك العامة أو التعاونية أو الخاصة، وتطبق نفس العقوبة على المحرضين والمشجعين (المادة ٣)، ويعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروته ويتهرب من أداء الضرائب والتكاليف العامة بالأشغال الشاقة المؤقتة (المادة ٥) ... وإذا أعلن رئيس الجمهورية أن القرار بالقانون المذكور الذى تضمن توسعا غير مألوف فى مجال التجريم وتشديدا استثنائيا بالغ القسوة للعقوبات المقررة بشأن الجرائم التى ذكرها .. إنما يستند إلى استعماله لسلطاته التى تقررها المادة ٧٤ من الدستور لذا فقد نصت المادة ١١ منه على أن «ويطرح هذا القرار بقانون إعمالا للمادة ٧٤ من الدستور على الاستفتاء الشعبى خلال أسبوع من تاريخ نشره».

(ب) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية [2]:

لم يكتف هذا القانون بوضع المبادئ العامة التى يجب أن تلتزم بها الأحزاب،

---

(١) جاء فى ديباجة هذا القرار أنه بالنظر لما دبر من حوادث شغب وتخريب وعدوان على المال العام والخاص فى أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ مما يؤثر على تحقيق الأهداف القومية ويعوق المسيرة الوطنية ويهدد أمن الشعب والأمن القومى للدولة ويقوض وحدتها الوطنية وحيث أن احتمال تكرار مثل هذه الحوادث يعد تقويضا جذريا لكل مكاسب الشعب ومؤسساته الدستورية والضمانات التى يوفرها له الدستور لإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى يأمن فيه كل مواطن على نفسه وعلى عمله وعلى كسبه المشروع .. حيث أن الوطن فوق كل ذلك يمر بمرحلة دقيقة لايزال العدو فيها جاثما على جزء غالى من الأرض المصرية والعربية .. وبعد الإطلاع على المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على .... يراجع: مجموعة القوانين الأساسية المكملة لدستور جمهورية مصر العربية المنفذة لأحكامه وقوانين أخرى متفرقة .. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٤، ص ٥٦.،

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ بتاريخ ١٩٧٧/٧/٧.

بل وضع شروط خاصة لتأسيس واستمرار الحزب السياسى يمكن إجمالها فى النقاط التالية :

١ – توقيع خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين ومصدقا رسميا على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين [١].

٢ – ألا يترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أى حزب من الأحزاب التى خضعت للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حل الأحزاب السياسية [٢].

٣ – لا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أى شخص اعتبارى ولو كان متمتعا بالجنسية المصرية [٣].

٤ – تعتبر أموال الحزب «من اشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيلة عائد استثمار أمواله فى الأوجه غير التجارية» فى حكم الأموال العامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات كما يعتبر القائمون على شئون الحزب والعاملون به فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق أحكام القانون المذكور، وتسرى عليهم جميعا أحكام قانون الكسب غير المشروع [٤].

٥ – يجب تقديم إخطار كتابى إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية والتى تتكون من: رئيس مجلس الشورى «رئيساً» ووزير العدل، ووزير الداخلية، ووزير الدولة لشئون مجلس الشعب، وثلاثة من غير المنتمين إلى أى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم يصدر بإختيارهم قرار من رئيس الجمهورية ... ويعتبر انقضاء مدة أربعة أشهر دون إصدار قرار من اللجنة بالبت فى تأسيس الحزب بمثابة قرار بالإعتراض على هذا التأسيس [٥].

---

(١) المادة السابعة معدلة بالقانون رقم ١٤٤/ ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٩٧٧/٤٠ بنظام الأحزاب السياسية – الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر (أ) فى ١٩٨٠/٧/١٣.

(٢) المادة الرابعة معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ٨٠ – الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر (أ) فى ١٩٨٠/٧/١٣ «ثامناً».

(٣) المادة (١١).

(٤) المادة (١٤).

(٥) المادة الثامنة.

وقيام الحزب السياسى لا يعنى أنه مطلق الحرية، يستطيع أن يتصرف كما يشاء، بل أنه ملتزم بالمبادئ العامة وبإخطار رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بأى قرار يصدره الحزب بتغيير رئيسه أو بحل الحزب أو اندماجه أو بأى تعديل فى نظامه الداخلى وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار [1]، ويجوز للجنة شئون الأحزاب السياسية لمقتضيات المصلحة القومية وقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أى قرار أو تصرف مخالف اتخذه الحزب. كما يكون لها أن تصدر قرارا بالوقف إذا ثبت لها أن الحزب قد قبل فى عضويته أى شخص قد حكم بإدانته فى احدى الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى، أما حل الحزب فإنه مقيد بأن يصدر بحكم من المحكمة الإدارية وذلك بناء على طلب من رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية وبعد موافقة هذه اللجنة [2].

(جـ) القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى :

يؤكد البعض أن القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ قد صدر خصوصا لضرب حزب الوفد الذى أخذ الرئيس يهاجمه بعنف بعد أقل من شهرين على صدوره [3]، فوفقا لنص المادة الرابعة منه «لا يجوز الإنتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا إلى الأحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو أو بالإشتراك فى قيادة الأحزاب أو إدارتها ....».

لذلك انتهى الأمر بأن أعلن حزب الوفد حل نفسه وانسحب من الساحة السياسية كذلك استحال على حزب التجمع أن يمارس هو الآخر نشاطه وتعرضت الصحيفة الناطقة بلسانه إلى مصادرات متكررة فقررت السكرتارية

(١) المادة (١٦) – معدلة بالقانون رقم ١٤٤/٨٠ العدد ٢٨ مكرر (أ) سنة ١٩٨٠.
(٢) المادة ١٧ معدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ – الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (أ) بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٠م.
(٣) يراجع: د. حسن نافعة – المرجع السابق ذكره، ص ٤٣.

العامة للحزب تجميد نشاطه [1]. وأخيرا إنهار حزب مصر العربى الاشتراكى على أثر قرار الرئيس بتشكيل حزب جديد برئاسته تحت اسم «الحزب الوطنى الديمقراطى» [2].

كما تم التضييق على قنوات التعبير السياسى فى النقابات المهنية والذى أخذ شكلا صارخا فى القيام بحل مجلس نقابة المحامين المنتخب وتعيين مجلس نقابة آخر. وتمثل بالنسبة لنقابة الصحفيين فى فكرة تحويل النقابة إلى ناد وإصدار مجلس الشورى للائحته التنفيذية لقانون الصحافة، وقد تعقب الآراء المخالفة وقام المدعى العام الإشتراكى بالتحقيق مع بعض المفكرين والسياسيين حول أفكارهم فيما اسمى بالتحقيق السياسى أو المحاكمة السياسية [3].

ويبدو لنا أنه كان يجدر بالرئيس السادات بدلا من أن يتراجع مرحليا عن المسار الديمقراطى الذى وضع لبناته أن يعتد بما جاء من آراء عن اللجنة السياسية التى تشكلت فور اندلاع المظاهرات (٢٠ يناير ١٩٧٧) من عدد متساو من أعضاء الأحزاب المختلفة ومن المستقلين لدراسة الجانب السياسى للأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد [4]. فقد صدر عن هذه اللجنة الآراء الآتية:

١ - ما حدث لم يكن وليدة رفع الأسعار، ولكنه نتيجة لتراكمات كثيرة منها الوعود العديدة برفع المعاناة عن الشعب، وما ظهر من صور استقلال بعض الطبقات لسياسة الانفتاح وتكوين دخول طفيلية، ثم ما جاء فى بيان الحكومة عن تثبيت الأسعار.

٢ - الاعتماد على شخص واحد لا يكون هو الضمان ويكفى أن يهىء القائد

---

(١) على أن مجرد تجميد نشاط الحزب لم يرق للرئيس السادات الذى قال فى احدى خطبه: «الوفد كفانا شره وحل نفسه والتجمع لعله يكفينا شره هو الآخر لأنه لا مكان له بيننا بصراحة». يراجع: مجموعة احاديث الرئيس فى الفترة من ١ يوليو إلى ديسمبر ١٩٧٨، الهيئة العامة للاستعلامات، ص ١٠٥، نقلا عن السيد زهره: أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى، دار الموقف العربى، ص ٩٩، ود. حسن نافعة: المرجع السابق ذكره، ص ٤٣.

(٢) يراجع: د. حسن نافعة - ص ٤٤، ومذكرات حسن أبو باشا - المرجع السابق ذكره، ص ١٧٥.

(٣) يراجع: د. على الدين هلال، التجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، الطبعة الثانية.

(٤) اجتمعت هذه اللجنة برئاسة محمود أبو وافية سكرتير عام حزب مصر العربى الاشتراكى اجتماعا مغلقا وسريا ... يراجع: محمد الطويلة: المرجع السابق ذكره، ص ٣٢٠.

الجو المناسب للناس وهى تعمل، وأية عملية فردية تحاط دائما بالنفاق والانتهازية.

٣ – الدستور فى حاجة إلى تعديل شامل بالنسبة لتجميع السلطة فى يد واحد ويجب أن يكون نظامنا إما رئاسى أو برلمانى.

٤ – مجلس الشعب فقد اعتباره وهتف الناس بسقوطه، وإذا أريد له أن يرد اعتباره فلا يعمل شئ دون الرجوع إليه، بأن تصدر القوانين أو تعدل منه، وأن يعدل الدستور منه أيضا [١].

٥ – مادامت القضية قومية، يجب على اللجنة الفنية المشكلة لدراسة الوضع الاقتصادى، واقتراح البدائل، أن تستمع لجميع الاقتصاديين من مختلف الاتجاهات حتى لا نكون أسرى لإتجاه اقتصادى واحد [٢].

٦ – ضرورة إعادة النظر فى عدد كبير من المشروعات الخاسرة.

٧ – ضرورة أن يرى الشعب الأمل والهدوء من خلال الخطة لأنها عبارة عن ميثاق العمل أو العقد الاجتماعى بين الحكومة والشعب.

٨ – ضرورة التحرك السياسى مع الأشقاء العرب بهدف الاتفاق معنا على الهدف والاشتراك فى إصدار القرار [٣].

٩ – إلغاء منصب المدعى العام الاشتراكى أو تجميده بعدم شغل المنصب لأن خطره أنه يبذر شائعات أو حقائق [٤].

١٠– قانون الأحزاب سماه الناس قانون منع قيام الأحزاب، ويجب أن تأخذ الأحزاب دورها الحقيقى وأن تكون لكل القوى لتكون فوق الأرض بدلا من أن تكون تحت الأرض.

١١– ضرورة تطبيق قانون (من أين لك هذا) [٥].

١٢– يجب أن تراجع اعتمادات النفقات قبل الإيرادات.

---

(١) رأى السيد كمال الدين حسين عضو مجلس الشعب.. يراجع: محمد الطويلة، ص ٣٢٠ وما بعدها.
(٢) رأى خالد محيى الدين – يراجع: محمد الطويلة – ص ٣٢٣.
(٣) رأى د. ليلى تكلا – يراجع محمد الطويلة، ص ٣٢٣ – ٣٢٤.
(٤) رأى عبد الفتاح حسن – محمد الطويلة، ص ٣٢٤.
(٥) رأى كمال حمد – محمد الطويلة، ص ٣٢٥.

١٣- يجب توافر الثقة بين الحاكم والمحكوم.

١٤- يجب على حزب مصر العربى الاشتراكى أن يعيد النظر فى الوزارة لفقدان الثقة بها [1].

١٥- قرارات زيادة الأسعار باطلة بطلانا مطلقا أو معدومة لأنها صدرت مخالفة للدستور فى المادتين (١١٥ - ٨٦) منه.

١٦- الديمقراطية مازالت شعارا من غير مضمون، لأن القرارات الأخيرة لم تعرض على الحزب ولا مجلس الشعب وهذا خطأ جسيم تستحق الحكومة عليه المساءلة [2].

---

(١) رأى د. محمد حلمى مراد - محمد الطويلة، ص ٣٢٦.

(٢) رأى المستشار ممتاز نصار - محمد الطويلة، ص ٣٢٦.

المطلب الثـــانى

اعتقالات سبتمبر ١٩٨١

يرى البعض أن الرئيس السادات اتخذ قرارات سبتمبر «الاعتقالات» (١). بعد أن تأكد أن التقارير المقدمة إليه تشير إلى خطورة الموقف فى البلاد واحتمال تحولها إلى مذبحة... كانت المنشورات السرية التى تصدرها الجماعات الإسلامية بإسمها قد انتشرت بصورة مقلقة، وعقدت جبهة المعارضة اجتماعا عاما خطب فيه كثيرون ضد السادات..(٢). «من عبث القول أن يزعم المعارضون للسادات أنه لم يكن هناك فتنة طائفية وأن السادات هو الذى خلق الفتنة الطائفية ولست أعرف كيف يمكن أن يخلق رئيس الدولة فتنة تهدد شعبه بحرب أهلية يمكن أن تحرق كل شئ.. ويمكن أن تدمر السلام الذى أصبح هو رمزا له أمام العالم أجمع ؟ لقد أمر السادات بالتحفظ على عدد من المشتغلين بالسياسة، وخاصة الماركسين لأن مخططهم كان وبكل وضوح استثمار التطرف الدينى من الجانبين المسلم والمسيحى لهز نظام الحكم بغير ادراك لخطورة هذه اللعبة» (٣).

بيد أن الفتنة الطائفية «حوادث الزاوية الحمراء» قد وقعت فى يونيو أظهر تحقيق قامت به وزارة الداخلية أن المشكلة كانت خلافا بين جيران ثم تطورت على النحو الذى تطورت إليه، وتم التحقيق فيها وانتهى الأمر. لذا يرى الأستاذ حسنين هيكل أن إعادة الحديث عن الفتنة الطائفية قد يجد سببه فى أن السادات بدأ يدرك أن هناك شيئا أخر وراء الحوادث أكبر مما يظهر على

---

(١) يؤكد البعض أن عدد المعتقلين قد بلغ ١٥٠٠ حديث الاستاذ منصور حسن، ومؤلف كل من موسى صبرى، ود. حسن نافعة. أما الأستاذ حسنين هيكل فيروى فى مؤلفه خريف الغضب أن حملة الاعتقالات شملت ثلاثة الاف شخص.

(٢) يراجع : موسى صبرى، ص ١٩٧ وما بعدها، حسن أبو باشا ص ٩٠، ومحمد الطويل ص ٣٣٣ وما بعدها.

(٣) يراجع : موسى صبرى المرجع السابق نكره ص ١٧٧ . وقد كان السادات يتصور أن الصحافة الغربية بالذات.. سوف تتفهم دوافعه إلى هذا الموقف الاستثنائى المؤقت... وهو انقاذ البلاد من حرب أهلية داخلية.... ولكن الذى ادهشه أن المراسلين الأجانب قد طيروا الأنباء إلى الصحف والأذاعات ومحطات التليفزيون على أنها ضربة للديمقراطية... يراجع : موسى صبرى، ص ٢٠٥.

سطحها وأن الجماعات الإسلامية ونشاطها السرى أصبح يفوق ما كان يقدره فأحس أن عليه أن يتحرك بسرعة وحسم قبل أن تفلت الأمور من سيطرته [١]. يضاف إلى ذلك أن الجمعيات القبطية قد نشرت اعلانا أثناء زيارته للولايات المتحدة عبرت فيه عن المضايقات التى يلقاها الأقباط فى مصر، وقامت بالفعل بمظاهرات ضده فى واشنطن أحدها أمام البيت الأبيض أثناء اجتماعه مع ريجان والثانية أمام متحف «المتروبوليتان» الذى كان سيحضر فيه احتفالا بإقامة قسم جديد للآثار المصرية. فعاد السادات إلى مصر مثقل بالإحباط وغاضبا، بعد أن أحس من لغة الإدارة الجديدة فى واشنطن أن اهتمامهم يتحول عنه. لقد بذل جهدا واضحا فى أن يتحدث بلغتهم خصوصا عن الشيوعية الدولية مما كان يسمى بالاتحاد السوفييتى - ولكن ذلك لم يغير شيئا من موقفهم. وبدا له أن أوليتهم فى التعامل مع الشرق الأوسط تتركز بالدرجة الأولى على اسرائيل أولا، ثم على السعودية ثانيا ويجئ هو فى الدرجة الثالثة [٢]. أما الأستاذ منصور حسن فيرى أن «أزمة الديمقراطية فى سبتمبر وإن كان لها أسباب مباشرة معروفة للجميع كالفتنة الطائفية وتجاوزات المعارضة إلا أن السبب الرئيسى والأساسى... كان عدم الإهتمام بالبنيان السليم لحزب الأغلبية ليكون ضابط الإيقاع للحركة السياسية فى المجتمع والذى يمنع الصدام فى الوقت المناسب. لو كان حزب الأغلبية حزبا شعبيا يساند السلطة لكان كفيلاً أن يأخذ من المواقف الفكرية والحوارية ويرد ويوضح سياساته وينتقد الحكومة بما يراه أنه من مصلحة المجتمع كان سيمنع الصدام ويتلافاه بين النظام وبين المعارضة [٣].

والواقع الذى يبدو لنا أن اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ والتى شملت أعداد كبيرة

---

(١) المرجع السابق ذكره ص ٤٦٨.

(٢) يراجع : محمد حسنين هيكل - ص ٤٧٠.

(٣) يراجع : منصور حسن فى شهود عصر السادات، ص ٧٠.

من كافة الاتجاهات السياسية [١]. إنما ترتد إلى المعاهدة المصرية – الاسرائيلية فقد أدت هذه المعاهدة إلى عزل مصر عربيا وولدت هذه العزلة موجة من الإحتجاج ضاعف من حدتها أوهام الرخاء التى تبددت وموقف اسرائيل المتعنت من مفاوضات الحكم الذاتى وقيامها بضرب المفاعل النووى العراقى بعد لقاء السادات وبيجين مباشرة [٢].

لذا كان يجب أن يركن الرئيس لشعبه ويعتمد عليه ويعقد هدنة ومصالحة مع كل الأحزاب السياسية أو بعضها، وحتى لو رفض التيار الدينى أيامها تلك المصالحة فقد كان يمكن عزله بالاتفاق مع الوفد واليسار والمنظمات النقابية والمهنية وكل التنظيمات فى مصر [٣].

غير أن البعض قد أكد أن إجراءات سبتمبر كانت إجراءات مؤقتة... حتى يتم الإنسحاب «٢٥ أبريل» [٤].

---

(١) استند رئيس الجمهورية فى اتخاذ قرارات الاعتقالات إلى المادة ٧٤ من الدستور والسابق الإشارة إليها. وقد أوضح فى بيانه إلى الشعب مساء ٥ سبتمبر ١٩٨١ الأسباب التى دفعته إلى اللجوء إلى هذه المادة قائلا أنه «منذ فترة ليست بالقصيرة حاولت بعض الفئات المخربة فى مراحل متعددة إحداث فتنة طائفية بين أبناء الأمة وعملت جاهدة للقضاء على وحدتها الوطنية مستعملة فى سبيل تحقيق أغراضها بعض الشعارات المضللة والوسائل غير المشروعة نفسية، مادية لتعويق مسيرة الشعب فى طريق تنميته وازدهاره.... وديمقراطيته.. وقد تصدت الحكومة لهذا كله بالإجراءات العادية تارة وبالنصيحة مرة وبالتوجيه والترشيد مرات، وفى الأونة الأخيرة بصفة خاصة وقعت احداث جسيمة هددت الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وسلام الجبهة الداخلية بخطر جسيم.....» يراجع : أ. د. محمد حسنين عبد العال، رقابة مجلس الدولة لقرارات الضبط الإدارى الصادرة بالتطبيق للمادة ١٦ من الدستور الفرنسى والمادة ٧٤ من الدستور المصرى – دار النهضة العربية، ص ٦٨ وما بعدها.

(٢) يراجع : د. حسن نافعة، المرجع السابق ذكره، ص ٤٥ وما بعدها.

(٣) يراجع : موسى صبرى، ص ١٨١ وما بعدها. وعبد الستار الطويلة، ص ٢٩٥ – ٢٩٩.

(٤) يراجع : موسى صبرى – ص ٢٠٥، وحديث الاستاذ منصور حسن والسيدة جيهان السادات، ومحمد الطويلة ص ٦٢٧ ويذكر عبد الستار الطويلة أن الوزير حسب الله الكفراوى قال له أنه فاتح السادات مرة أن اعتقال عدد من الناس تم بطريق الخطأ وبدون وجه حق وقال له أن السادات نظر إليه وهو يتنهد : فات الأوان ياحسب الله خلاص، اللى حصل حصل... وقال أنه كان بيقولها بطريق الندم. يراجع : عبد الستار الطويلة.

– المرجع السابق ذكره ص ٢٩٤.

الخاتمة

لقد استرعى انتباهنا البحث عن «الديمقراطية» لفظا ومعنى منذ بزوغ نجمها الاغريقي القديم والتعرف على ممارستها في قلب العروبة النابض «مصر» ذلك أن الديمقراطية كانت ومازال الاهتمام الأول لكل انسان متحضر، إنها قضية حياتية تحتمها الأخلاق لتحافظ على كرامة الإنسان وقيمته. فالفرد هو حجر الزاوية في الديمقراطية، كما أن الديمقراطية أداة لتحقيق العدالة والهناء. وبخصوص موضوع رسالتنا **«مدى الممارسة الديمقراطية» في عهد الرئيس «محمد أنور السادات»** نستطيع أن نؤكد أنها محاولة تقييم موضوعي لإنجازات الرئيس السادات على المسار الديمقراطي وما شهده عصره مع ذلك من سلبيات تردد وتراجع معها هذا المسار الديمقراطي.

كما أن دراستنا دعوة للتأمل والتفكير لهذه الشخصية التي دخلت التاريخ – ولا غرو في ذلك – بحكم أن له بصمات واضحة في تاريخ مصر السياسي، بل عند الحديث عن تاريخ المنطقة العربية بأسرها وعن تطور الأحداث فيها. والواقع أن ما يؤكد قيمة الخبرة التاريخية، أنه بعد ثلاثة عشر عاما من رحيل الرئيس «محمد أنور السادات» لايزال العالم يذكره اليوم بخبرته، بل ويشيدون بحصافته السياسية، بانجازاته من أجل تحقيق السلام العادل في المنطقة العربية، وتعددت الأقلام لإعادة الإعتبار للرئيس السادات.

وتشاء الأقدار أن تصل رسالتنا إلى نهايتها في شهر أكتوبر – قمة المجد من جهة وقمة التراجيديا من جهة أخرى – فلقد أرادت عدالة السماء أن تستهل خاتمة رسالتنا بالوفاء – تقديراً واعترافاً – بذكرى صاحب قرار العبور واللوعة والأسى معا عندما خرج الإرهاب على إجماع الأمة وفي الذكرى الثامنة وعند الإحتفال بالنصر المؤزر ليضع نهاية حياة صاحب قرار السادس من أكتوبر.

والحقيقة أيضا أنه لولا سياسة هذا الرئيس لما كنا نمارس الآن الديمقراطية والحرية وما أدركنا قضايا وهموم البناء الداخلى، الأمر الذى اقتضى معه ضرورة الوقوف على ماهية الديمقراطية ومقوماتها قبل التعرض لمدى تطبيقها وممارستها أثناء الحقبة الساداتية، وقد سمحت لنا هذه الدراسة استنباط الحقائق التالية :

تتعلق الديمقراطية اصالة بمسألة السلطة إلا أنه لا يمكن فصل هذه المسألة عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية فصلا كليا.... ويجب أن تعطى الأولوية لتحقيق بعدا عميقا مما أصبح يسمى «الديمقراطية الاجتماعية» ولا يوجد تناقض بين الدعوة إلى العدالة الاجتماعية من جهة، وإلى الديمقراطية السياسية من جهة أخرى ولاسيما فى «دول العالم الثالث». فالديمقراطية مذهب سياسى يدور وجودا وعدما مع تقرير السيادة الشعبية وذلك بهدف تحقيق خير الشعب ورفاهيته. أى القضاء على كل صور الاستبداد والاستغلال، فعلى هذا الأساس ينبغى أن يتم تقسيم الأنظمة السياسية فى العالم المعاصر واصباغها بالصبغة الديمقراطية.

ترتكز الديمقراطية على «حكم الأغلبية» على أن تبقى – للإقلية – فرص الاستمرار فى نقد الأغلبية، والمقارنة بين ما تراه وما يجرى تطبيقه، ونقل رأيها للرأى العام بدون قيود لتبقى لها فرصة التحول إلى أغلبية إذا ما اثبت التطبيق أن رأيها هو الأقرب إلى الصواب.

تحتاج الديمقراطية إلى مجموعة من وسائل التنفيذ، تسمح لأفراد المجتمع بممارستها وذلك بغض النظر عن الأشكال التى تتوافر من خلالها. وتدور هذه الوسائل حول : الاعتماد على الانتخاب، التعددية السياسية، فصل السلطات، وتقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى يفترض بداءة وضع دستور للبلاد يخضع أجهزة الدولة لسلطات الهيئات النيابية المنتخبة ويؤمن الحريات الجماعية.

إن الإختيار فى المقام السياسى يستلزم بطبيعته تعدد الاتجاهات السياسية

التى يختار من بينها، والانتخاب الذى يقتصر على مرشح واحد لا يكون انتخابا أصلا، وحتى الانتخابات من بين ممثلى اتجاه واحد يرد الإختيار إلى عوامل شخصية تتعلق بالأفراد وتنتفى معها مكنة الاختيار السياسى والحديث عن الديمقراطية.

لا قيام للديمقراطية بدون الأحزاب السياسية - أى منظمات الشعب - التى ينشئها ويقودها خارج مؤسسات الحكم وفى مواجهتها، ومن العوامل اللازمة لتحقيق الديمقراطية أيضا «الرأى العام» بكل عناصره وهى : حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الصحافة... خارج قاعات انعقاد «ممثلى الأمة» ففى خارج مؤسسات الحكم تقوم أو لا تقوم الديمقراطية.

لابد من وجود اتساق بين المؤسسات الديمقراطية من ناحية، وإطار الثقافة السياسية والقيم السائدة والتنظيم الإجتماعى والإقتصادى من ناحية أخرى... وإن استمرار المؤسسات الديمقراطية إنما يستلزم الفصل بين الدين والسياسة، بمعنى إعلاء المفهوم الحديث لطبيعة السلطة، ذلك المفهوم الذى يستند أساسا إلى العقل، ويرتبط بإعتبارات المنفعة العامة. ويكون ذلك عن طريق الحوار وبث الوعى السياسى بالأسلوب البسيط حتى تستوعب ذلك كل فئات المجتمع على اختلاف أعمارهم وثقافاتهم، وشئ أخر وهو محاولة حل المشاكل الإجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادى للضعفاء.. فالاندفاع بإسم الدين لضرب الأسلوب الديمقراطى إنما مرده - على ما أعتقد - يكمن فى المعاناة الاقتصادية التى يئن منها اليوم عدد كبير من قطاعات الشعب.

لقد قفز الرئيس محمد أنور السادات، قفزات كبيرة فى الاتجاه الديمقراطى وذلك بالمقارنة لما كان الوضع قائما عليه قبل بداية فترة حكمه، ودون أى مقارنة بالديمقراطية فى النظم الغربية ويتضح هذا جليا إذا ما حددنا ما قدمه (السادات) من أمن وأمان للمواطن المصرى وما قدمه من حرية القول وتعدد الأحزاب.

ان الأسلوب الديمقراطى كان من القضايا المبكرة التى شغلت فكر السادات.

فقد وجد منذ توليه الرئاسة إن شر ما يهدد كيان مصر الأمة هو غياب الشرعية وافتقاد الجدية فى العمل وضياع الحقيقة الديمقراطية بفعل عناصر فى موقع السلطة لم يكن يعينها من الأمر كله سوى تثبيت نفوذها وتحقيق مكاسبها الشخصية... بهذا المنطق التاريخى والوعى السياسى استهل الرئيس حكمه بالتبشير بسيادة القانون وتصميمه على الشرعية فأعلن ثورته على مراكز القوى وأصدر القرار بإلغاء الظروف الاستثنائية التى كانت تقف حجر عثرة ضد المواطن. فقد كان منطلق «ثورة التصحيح» يسير فى خطين منذ البداية : خط يهدم كل سلبيات المرحلة التى قادت مصر إلى هزيمة ١٩٦٧ وما أعقبها من مرارة، وخط بناء يستهدف تعميق الايجابيات والسير بها إلى آفاق حية.

انتقل السادات بالسلطة من شرعية الثورة أو الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية – أى وضع دستور دائم للبلاد – تسير على هداه، ويعتبر غير قابل للتغيير إلا وفق إجراءات. غير أن دستور ١٩٧١ لم يبرأ مما أصاب دساتير الثورة جميعا من محاولة ايجاد سلطة سياسية ذات امكانيات عظمى من حيث تأثيرها على باقى السلطات ألا وهو رئيس الجمهورية دون أن يرتب عليها ثمة مسئولية سياسية وستظل مصر تفتقد هذا التوازن بين المؤسسات الدستورية طالما أن الدستور لم تعدل نصوصه التى تتضمن كثيرا ما يسمى طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما يجب أن يفتح الباب لإنتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا من الشعب وأن تكون مدة الرئاسة لفترتين متتاليتين كحد أقصى وذلك تحقيقا لمنطق الأسلوب الديمقراطى.

لقد كان الرئيس (محمد أنور السادات) ضد الشيوعية والرأسمالية الاحتكارية، وضد كل من ما من شأنه أن يستغل الفرد أو يستعبده أو يحوله إلى مجرد ترس فى عجلة الدولة ويلغى ذاتيته وعبقريته الفردية، لهذا بادر أنور السادات إلى الإنفتاح الاقتصادى... إلى تبنى سياسة اقتصادية تستهدف فى النهاية تنمية المجتمع عن طريق اطلاق طاقاته الإنتاجية. وما اسفر عنه

هذه السياسة فى ظهور الرأسمالية الطفيلية لا يعتبر خطأ فى الاتجاه ذاته بقدر ما هو خطأ فى التطبيق... فالتنمية التى تتيح مشاركة جميع الأفراد كل حسب إمكانياته وحسب جهده فى عملية البناء.. ولا تكون مقصورة على ما تستطيع الدولة أن تؤديه، نوع من الانقاذ لمصر من الناحية الاقتصادية ومن مقتضيات الاتجاه الديمقراطى وأهدافه.

شهدت الصحافة المصرية أزهى عصور إزدهارها بعد ثورة ١٥ مايو وبعد إلغاء الرقابة على الصحف وأصبحت صورة المواقف السياسية والداخلية واضحة للصحفيين بسبب الاجتماعات العديدة التى يعقدها رئيس الدولة مع الصحفيين.

لم يؤمن السادات بنظام الحزب الواحد، فهو حجر على حرية الرأى، غير أنه قد تصور أنه يمكن السماح بقيام أحزاب متعددة دون أن يؤدى ذلك إلى نقد جذرى أو خلاف أساسى فى الرأى مع اتجاهات الحكم وأن الخلاف يجب أن ينحصر فى التفصيلات. لهذا وصف بحق الدكتور بطرس غالى ملامح التجربة الديمقراطية التى أرسى معالمها الرئيس الراحل محمد أنور السادات بأنها ديمقراطية «ملتزمة» بمعنى أنها إذا قبلت الأحزاب فإنها تحدد أوجه نشاطها وتتأكد من إنها خاضعة لمبادئ مشتركة وضعتها.

وفى الواقع أن هناك مواطن ضعف فى قرار الإنتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعدد الحزبى، فقد تم هذا القرار بدون إجراء أى تعديل فى دستور ١٩٧١ الذى أرسى نظاما بعيدا تماما من حيث الشكل والجوهر عن النظام السياسى القائم على تعدد الأحزاب. أى أن هذا القرار كان قرارا غير دستورى لأنه يتعرض صراحة مع نصوص الدستور المعمول به فى ذلك الوقت.

إن أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ كانت بحق نقطة تحول فى مسيرة الديمقراطية، فقد رأى الرئيس أن الموضوع أعمق كثيرا من مظاهرات رفع الأسعار وأن مؤامرة كبرى تدبر من القوى الشيوعية المحلية والخارجية لتهز استقرار مصر وأن الأمر يحتاج إلى علاج سياسى. فقام الرئيس على الرغم

من أن حالة الطوارئ كانت معلنة في ذلك الوقت لإتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة هذه الاضطرابات، بإصدار القرار - بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأمين سلامة الشعب مستندا على المادة ٧٤ من الدستور التى كانت وماتزال تحتل مكان الصدارة فى انتقادات رجال القانون العام بشأن دستور ١٩٧١. لذا يبدو لنا أنه كان يجدر بالرئيس بدلا من أن ينفرد بالرأى أن يشارك فى اجتماعات اللجنة السياسية التى عقدت من عدد متساو من أعضاء الأحزاب المختلفة ومن المستقلين لدراسة الموقف السياسى اللأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد وأن يعتد بوجهات النظر المختلفة تحقيقا للمسار الديمقراطى الذى أرساه.

كما قيد الحريات السياسية ببعض القوانين: قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية، القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعى. كما تم التضييق على قنوات التعبير السياسى فى النقابات المهنية.

لقد أخطأ الرئيس محمد أنور السادات حقا فى اتخاذ قرارات اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ - لقد أخطأ فى زيادة أسماء من شملتهم هذه القرارات، إذ أنه من عبث القول أن يزعم المعارضون للسادات أنه لم يكن هناك فتنة طائفية أو أن السادات هو الذى خلق الفتنة الطائفية. وإن كان هناك العديد ممن أكدوا أن قرارات سبتمبر كانت إجراءات مؤقته حتى يتم الإنسحاب «٢٥ أبريل» فى هدوء ويعود إلى ممارسة المسيرة الديمقراطية.

وقد جاء الرئيس مبارك ليضع المزيد فى إرساء دعائم الأسلوب الديمقراطى وإعطاء الحريات فى كافة المجالات ولاسيما للصحافة المعارضة، كما استجاب لتوصيات مؤتمر الحوار الوطنى وألغى قانون حماية الجبهة الداخلية وكافة مواد قانون حماية القيم التى تمس الممارسة الديمقراطية الحقيقية ثم أقر تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وفرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب.

أحاديث خاصة أجرتها المؤلفة

مع

- السيدة / چيهان الســـادات
- السيد/ منصــور حســن
- السيد/ خالد محيي الدين
- السيد المستشار / أحمد الحفنى

حديث السيدة چيهان السادات

جيهان السادات: أنا مشاركتي مع أنور السادات مشاركة أى زوجة لزوجها تتناقش معاه وتعرض رأيها عليه وبيعرض رأيه عليها.

نهى نافع: بس بيكون فيه تأثير غير مباشر أكيد

جيهان السادات: هاكذب عليكي لو قلت ان أنا ماليش تأثير كزوجة لأنه كان بيحبني جداً زى ما أنا كنت بحبه جداً، فالفكرة أنا حتى اشتغالى بالعمل الاجتماعى أولا من المنطلق اللى أنا مؤمنة به.. ثانيا: أنا كنت كزوجة لأنور السادات أنا عايزة أساعده وأساعد بلدى فى الفرصة التى جاءتنى كزوجة لرئيس الجمهورية.. وسألت نفسى ها أعمل أيه يعنى وخصوصا أنا كنت باشتغل فى ١٩٦٧م قبل أن أكون زوجة لرئيس الجمهورية وكان وقتها رئيسا لمجلس الشعب فقمت بنفس الدور الذى قمت به فى ١٩٧٣ فى سنة ١٩٦٧ مع الجرحى لكن عندما أصبحت زوجة لرئيس الجمهورية سألت نفسى سؤال.. ها أعمل أيه ؟ لقيت أنه من السهل جداً علىّ أن أقعد فى البيت وسهل قوى اقدر أخذ بالى من أولادى وزوجى واقعد اعزم وتعزم.. واروح اقص شريط وافتح أو من الحاجات العادية أو اطلع المطار واقابل ضيف رسمى.. أو انزل اشتغل بالعمل الاجتماعى اللى أنا مؤمنة به فعلا واللى مؤمنة أن بلدى محتاجاه جداً.

واخترت طريق كالعمل الاجتماعى ودى كانت المشاركة التى أشارك فيها أنور السادات من ناحية أن أنا مش كنت باقول له رأى فى السياسة أنا كنت باشاركه فى الناحية الاجتماعية لأن هو عليه الناحية السياسية وكان عنده بعد الأفق وعنده البعد فى النظر اللى ثبت أنه على حق حتى بعد ما توفى بثلاثة عشر عاما. تأكد بعد نظره.

نهى نـــــافـع: فعلا هو كان عنده بعد نظـر غريب ..

جيهان السادات: جـداً ... جـداً ... لدرجـة انه سـاعـات بيـبقى سـابق بتـفكيـره والواحـد بيسـتـغرب يعنى مـثـلا هادي مثال بسيط، مـعـاهدة السلام اللى اتهاجم عليـهـا واللى قـتل بسـبـبـهـا، النهـاردة فى الجـرنال بيكر بيتكلم مع حـاكم الكويت علشـان العلاقات الاسـرائيلية وسـيحـدث هذا فى المنطقة كلها لكن بعـد أيه ... بعـد عـشـر سـنين ... بعـد مـا ضـيـعنا قـد أيه من الشـبـاب الفلسطينى .. بعـد زى ما قلت لحضـرتك العلم بتاعـهم موضـوع علشـان يشتركو. وكان ساعتها أنور السادات قال كلمة لياسر عرفات قاله تعالى واقعـد وإذا لم يعجبك الـكلام الخاص بالقضـية الفلسـطينيـة انسحب .. بل قال له أكثر من هذا قال له اقلب الترابـيزة عليهم وامشى ... عـايز يقوله لك كل الحرية.

جيهان السادات: اسمع .. وخـد .. وادى ... هو احنا أخذنا سيناء بسـهـولة .. أنور السادات قـعـد مـرات ومـرات، طلب الوفـد بتـاعنـا فى اسـرائيل وقـال لـه اقطع المفـاوضـات واحـضـر حـالا ! يعنى كـان فـيـه صـعـوبة لكن هو كـان عنده صبر وإيمان بـالقضية وأنه كـان يرغب فى أن يكون هناك حل لمصر لكى لا تستمر محتلة ويعم السـلام فى المنطقة كلها مش بس مصـر.. لو كان أنور السـادات بيناقـش الموضـوع مع اسـرائيل ودخل فى مـعـاهدة سـلام بين مـصـر واسرائيل فقط لكانت وصلت المسـألة إلى حل بأسـرع وقت ولكنه اهتـم بجـمـيع الأراضى العـربيـة المحـتلة وليس بمصـر ومـشكلتـهـا فقط.

جيهان السادات: قـال لكل واحد أنا مش هـانوب عن الفلسـطينيين أو السـوريين.. كل واحـد حـيتكلم بإسـمـه ويمـثل بلده. والفلسـطيـنيين يضـيـعـوا فـرصـة كـبـيـرة قـوى.. نرجع للسـؤال إن أنا كان رأى مع أنور السـادات كـان رأى كزوجـة بمنتهى الصـراحة بأحضـر له بيت هـادى مفـيش فيه أى دوشـة ولا أعمل له أى نوع من الضـغوط بحيث يكون تفكيره سليم وهـادئ فى جو البيت اللى هـو كان بيحـبه دائما والهدوء اللى حـوله طبعا وباسـتمرار أنا بأعمل

على ترتيب البيت.. وساعات بعد الظهر يكون فاضي يلتفوا حوله الأولاد بحيث أن هو يدى اللى عنده من منطلق أنه إنسان هادى وسعيد فى أسرة سعيدة.

نهى نافع: ما هى الدوافع الحقيقية التى جعلت الرئيس السادات يتجه نحو إنشاء المنابر ثم تحوله بعد فترة لإنشاء الأحزاب.. فهل كان ذلك نتيجة لفكر مسبق أم حدث ذلك نتيجة التلاءم لظروف العمل ؟

جيهان السادات: زى ماقلت دلوقتى فترة عبد الناصر وأنور السادات مؤمن ومشارك فيها كانت فترة لابد انه يعمل اصلاحات فيها بعد إقطاع مصر وبعد غنى زائد لفئة صغيرة جدا وبقية أو أغلبية الشعب الكبيرة كانت تعانى من الفقر فكان طبيعى ان عبد الناصر لازم يعمل هذه الاصلاحات.

نهى نافع: يمكن التطبيق كان فيه بعض الصعوبات ...

جيهان السادات: طبعا مؤكد ان كل تطبيق لنظرية بيحصل فيها أخطاء وكل عمل يبقى فيه جزء من الأخطاء وإلا ما يبقاش عمل بالمعنى.. أنور السادات قبل ما يكون رئيس احنا كما مختلطين جداً وشايفين أيه اللى بيعانى منه الناس أو الشعب وبنزور وبنتزار وبنعزم ونتعزم .. فكشفنا ان فيه ناس كثير بتعانى زى لما حضرتك قلتى ان التطبيق فيه بعض أخطاء لبعض الناس وبعض الناس اتظلمت وان مفيش قانون فى الدنيا لصالح الجميع ١٠٠٪ لابد أن فئة صغيرة بتتظلم فى مقابل أغلبية تكسب.

فأنور السادات لما غير .. غير من منطلق هو كان عنده حاجة فى نفسه إن كل واحد يعيش سعيد ... وأنا مش عايزه اتفرع من السؤال يمكن لأنه اتسجن فترات كثيرة فى زنزانة متر فى متر .. يعنى فى حياته وفى شبابه مر بمراحل صعبة واشتغل سواق لورى كان بيعمل حاجات صعب حقيقى نشأ فى عائلة غير ميسورة يعنى عائلة فقيرة وعانى فى طفولته وفى شبابه لكن بعد ما تخرج ضابط كان يقدر يعيش عيشة طبيعية ولكن حب الوطن .. كان بيتسجن ويتشرد من أجل مصر هو

حس أنه لابد يحصل تغيير بمعنى إيه .. بمعنى ان الفلاح أخذ حقوقه والعامل أخذ حقوقه بقى نص عمال وفلاحين فى مجلس الشعب وابتدى يحس ان التطبيقات التى حصل فيها أخطاء ابتدى تانى يصلح ويعمل توافق علشان ما يبقاش فيه حق على النظام لأنه كان حريص على الثورة ومش عاوزها تبقى مكروهة ومش عايز حد يبقى ضد الثورة لأن دى الثورة اللى قاموا بها.

نهى نـــــافـع: هل انصفت ناس وناس ثانية لا ؟

جيهان السادات: معلهش بقول للقطاع العريض كان لازم فئة قليلة تعانى أو تتكلم فكان هو التغيير بالنسبة له المنابر .. وأنور السادات لأنه اتسجن عرف قيمة الحرية وعرف ان هى تكاد تكون يعنى زى ما بيقولوا زى الهواء والماء بالنسبة للإنسان وبكده ما حبش ان الاتحاد الاشتراكى يبقى هو ده الحزب الوحيد اللى يمثل الشعب. حس ان أن الأوان يبتدى.. وبدأها بالمنابر ثم دى كانت خطوة أولى للأحزاب وبعد كده عمل الأحزاب وعمل الآراء المختلفة وانه بقى فى حرية انك تنقد رئيس الجمهورية. تنقد الحكومة ما كانتش دى برضة موجودة وما كانش حد قدر يتكلم أو يقول رأيه..

نهى نـــــافـع: فعلا كانت كل الحريات مكبوتة حتى صحافة المجتمع ..

جيهان السادات: بالضبط .. لأن هو اتسجن وقاسى حس قد أيه ان الإنسان لما يبقى حر فى التعبير عن رأيه يعنى أنا ما بقولش ان أنور السادات كان ١٠٠٪ صح لكن كزوجة انك تؤمن بمبدأ مش معناه انك تتسجن .. هو كان الحقيقة من أول الحاجات اللى عملها راح كسر السجن ودى مش مسألة يعنى خلاص هو كسر رمز هتسألينى طب ليه هو عمل اعتقالات ؟

ها قولك ليه .. هو قالها بمنتهى الامانة والصراحة وقال عدد اللى اعتقل.. ودى أول مرة تحصل فى مصر أن رئيس جمهورية يقول العدد، أحنا كنا واخذين على أنه يخشوا السجن ويطلعوا ما تعرفيش

كام ومين هم.. قالهم ونزل كشف بالأسامى فى نفس الوقت .. قبل ما يحطه كان يعانى قعد يعانى فترة بس كانت مصر بتمر بفترة حساسة جداً.

نهى نافع: وجت كامب ديفيد ...

جيهان السادات: بالضبط .. لو تفتكرى أيامها ومش أيام بعيدة لو تفتكرى كان فى الاسكندرية فى الجوامع وفى وجه قبلى فى بعض فئة استغلت الفترة الحساسة وابتدى يعمل حاجات والله كنت ساعات استغرب بس مؤلمة.. جيهان السادات عندها طيارة.

نهى نافع: ما يصحش ...

جيهان السادات: عيب .. عيب جداً بالشكل الفظيع وده كله لإن أنور السادات أعطى حرية أساءوا استغلالها.. فيه شباب نظيف جداً متدين ولما يقف الواعظ أو إمام المسجد بيقول خطبة الجمعة ويقول هذه الأكاذيب مش ممكن يصدق.

نهى نافع: ان فيه كمية سذج كتير يمكن التأثير عليهم ودول ما بيفكروش ..

جيهان السادات: نبض أنور السادات لقى كحاكم أن أحنا بنسترد سيناء والعملية حساسة جداً .. تيارات بتستغل هذه الفترة الحساسة من مصر ومن الوضع اللى بيجرى وعمالة تضرب هنا وتضرب هنا بص لقى العملية ابتدت تفلت شوية فكل اللى عمله أيامها وهو بيعانى زى ما أنا قلت قبل كده أن هو كسر السجن وكسر رمز فكرة السجن والحاجات ديه.. وهو اللى لغى قانون الطوارئ ولغى كل الحاجات دى فى وقته.. اضطر إلى هذا اضطرار لفترة معينة.. وقال لى وقال ان أنا لما أسكتهم لغاية ما أسوى أمورى لغاية ٢٥ ابريل وبعد ما تحصل دى كان هيفرج عنهم فعلاً.. يعنى كانوا ممسوكين لفترة مؤقتة.

نهى نافع: علشان يضمن هدوء الجبهة الداخلية ...

جيهان السادات: علشان يضمن هدوء الجبهة الداخلية بحيث أنه هو يقرر يمضى بسرعة فى المباحثات ويستلم سيناء ويفرج عنهم .. وليس المقصود هو التراجع عن الديمقراطية .. والتراجع مش تراجع لأنها بالإسم باللستة مسكهم علشان اللى بيحصل علشان الفترة اللى مصر بتمر بيها ناس كتير.. طبعا كل إنسان له أعداء .. وعملوا ضجة وطلعوا المحامين وبيقولوا وبيهاجموا فيه ولكن هى كانت لفترة مش دفاعا عن أنور السادات لكن الحقيقة لابد أن تقال لو أن أنور السادات فى المنصة – وده قدره – وانضرب واللى حصل حصل .. بالضبط ألف وشوية من الجماعات الإسلامة .. وده زى ما يكون ربنا خلاه أخذ القرار أن يعطل هذا القرار اللى هو ضد طبيعته وضد قراره للديمقراطية والحرية وعمله رغم أنه غير مؤمن به لفترة .. يمكن ربنا فدى مصر بهذا القرار. وكان لا يمكن أبدا السيطرة واللى حصل فى أسيوط بعدها ضرب ونسف يعنى ما كانش هتبقى فى أسيوط بس والقاهرة .. ودول رؤس قوية وإلا هتكون إيران التانية وقد وهب حياته بهذا القرار.

نهى نافع: لا بس الناس كلها فهمت .. فى سؤال حضرتك رديت عليه فى الأول وهو أن الرئيس السادات شخصية سياسية وطنية لها وضعها العالمى وله فكر خاص ويميل إلى الديمقراطية.. فهل كانت هناك شخصية سياسية عالمية لها فكر مماثل تأثر بها فى فجر حياته وشبابه.. أم أن هناك ظروف أحاطت به دفعته للسير فى هذا التيار أو الفكر الوطنى والديمقراطى على هذا النحو الذى سار فيه ؟؟

جيهان السادات: زى أى شاب برضه كان متدين وكان إيمانه بربنا يرشده لرسم خططه كلها وكان مؤمن بالعمل جداً .. وقد تأثر بشخصية غاندى تماما .. وكان السادات من الشخيات المؤمنة بالرسول صلى الله عليه وسلم أولا وطبعا الصحابة .. وكان يقرأ القرآن بكثرة .. لا تتخيلى كام حافظه كله

وكان يختمه ٣ مرات فى رمضان.

وأنا دارسة لغة عربية وساعات لما يخطئ كنت بأقول أنت أخطأت ولكن كانت لغته قوية جداً.

نهى نافع: الحقيقة فيه سؤال فى الموضوع .. هل الرئيس السادات استعان بالجماعات الإسلامية لمحاربة التيار اليسارى الشيوعى ؟

جيهان السادات: هو كان ... يعنى دايما حط نفسك مكان غيرك عشان تقدر تحكم الحكم السليم .. كقائد مسئول عن البلد يهمه الأمن والأمان يكونان مستتبان فى البد .. طبعا يقوم مظاهرات كثيرة لابد برضه يهديها أو بلاش هو دى مسئولية وزير الداخلية اللى مسئول عن الأمن فى البلد فيهدوا الحاجات دى ... طبعا لما يبقى الشيوعيين يتقووا اكثر يضطروا السيطرة عليهم شوية .. وبالتالى لما تقوم الجماعات الإسلامية بيضطروا يعملوا كده .... يعنى هى مش مسألة ضرب أو حاجة مخططة.

نهى نافع: هو فى فترة كانت الجماعات الإسلامية هادية ولا يوجد أى تعارض بين الرئيس السادات وبين أسلوبهم ...

جيهان السادات: هم كانوا معتدلين لما يكون التيار اليسارى معتدل .. بس هو اللى كان بيزعلنا لما تخرج عن الحق تبص تلاقى حاجات غير حقيقية ودى كانت بتزعله.. زى ما قالوا انه استغل لقميص عثمان.. برضه دى كانت حاجات تزعله جداً .. فئة معينة تستغل وتبقى مدفوع لها من أى بلد وعارفين كلنا تقوم تعمل بلبلة فى البلد دى كانت بتزعله.. لو عن إيمان بحاجة لو عن مبدأ مؤمن به خلاص كل واحد له مبدأه مافيش خطورة لكن الخطورة كانت لو استغل وكلنا عارفين بيدفع عليها فلوس ويجيلها فلوس من الخارج تشترى اسلحة وتقتل وتضرب وتعمل مش صح ... لا يتركها فى ظل حرية ما تتسابش حاجة زى دى واللى حاصل النهاردة فى بلدنا منتهى الأمانة مش فيه معتقلات ؟ القائد مسئوليته الأولى أنه يرعى الأمن والأمان والاستقرار واللى يخرج عن القانون

ويشد لابد أنك برضه تبعده.

نهى نافع: هل كان الرئيس راضى عن سير الديمقراطية.. أو ان هناك أشياء لم تتطبق مثلما أراد ..

جيهان السادات: الديمقراطية متقدريش تقولى عليها تطبق فى يوم وليلة مثلا زى أمريكا.. أمريكا عندها فعلا ديمقراطية حقة.. انجلترا أيضا عندها ديمقراطية حقة.. فى أمريكا مثلا شاهدت صحفى بسيط يقف ويقول للرئيس ريجان اعتذر قبل أن تتكلم على موضوع إيران ... انت أخطأت . صحفى صغير ويقول فى مؤتمر صحفى للرئيس ريجان وهو فى عزه! يعنى دى الديمقراطية الحقيقية .. أحنا لسه ... واللى يتصور ان الديمقراطية تيجى فى يوم وليلة .. بدليل أنا مزعلتش للى انكتب عنى لأننى باعتبر أن أنور السادات هو اللى أرسى الديمقراطية فى مصر. ونحن كعيلة تحملنا جزء منها .. يعنى أحنا اللى دفعنا الثمن .. لكن نحن سعداء بيها .. أحنا اتهاجمنا .. والحمد لله ثبت الكذب من الحقيقة.. والفرق بين الإدعاءات اللى قالوها علينا. ولكن الواحد كان بيقول مش ممكن تيجى الديمقراطية فى يوم وليلة.

لابد أنها بتمشى خطوات واللى أحنا ماشيين فيها النهاردة ... الحرية فى الصحافة كويسة جداً يعنى فعلا فيه حريات وكلام بيتقال نقد للحكومة يعنى ماشيه فى تطور وواخده وضعها علشان تأخذ الشكل المطلوب فى النهاية.

حديث الأستاذ منصور حسن

منصور حسن.. حديثى هذا فى مجمله من واقع البحث ومن واقع المعايشة وبأسلوب موضوعى جدا .. أنا مقتنع بعظمة قيادة أنور السادات بالميزات العميقة التى أحدثتها سياسة الرئيس السادات وذلك نتيجة دراسة .. إلا أنه فى نفس الوقت لا يغيب عنى والذى ممكن أعتبره أخطاء، والأخطاء لا تنقص من قدره لأنه فى النهاية الأمر بشر والزعيم أساس هو بشر والبشر من خصائصه أن يخطئ لكن المهم أن يكون انجازات عظيمة، السادات كان يتميز أساس بأنه إنسان له رؤية ولديه الشجاعة السياسية لكى يعمل على تحقيق هذه الرؤية .. وهذا لا يتوفر فى كثير من الأحيان من الواقع الذى عاشه يستطيع أن يتصور ما يجب أن يكون عليه الوضع أنه إنسان لديه شجاعة من موقع المسئولية، أن يحاول أن ينتقل بالواقع إلى ما يجب أن يكون عليه هذا أيضا يحتاج إلى شجاعة لأن أغلب البشر يميل إلى الاستكانة لما هو واقع وإن لم يكن مجاله فالتعبير الدارج «اللى تعرفه أحسن من اللى ماتعرفوش» فالإنسان الحريص من نظرية اللى تعرفه أحسن من اللى ماتعرفوش ليست لدية القدرة على الرؤية ولا الشجاعة أن يأخذ القرارات، أنا أتصور أن أنور السادات حقيقة انقذ مصر فى العصر الحديث من بعض المآزق التى تعرضت لها انقذها عسكريا وسياسيا واقتصاديا وإذا كان أهم انجازاته – وهو له انجازات كبيرة – إذا كان من أهم انجازاته ينظر لها على أنها حرب أكتوبر لا شك أن هذا انجاز عظيم وعملية السلام كانت خارقة بمعنى نحن الآن قد اعتدنا عليها أى أننا لو رجعنا للسنين إلى قبلها سنة ١٩٧٧ نكون موضوعيين وكل واحد يحاول يرجع بذاكرته أيامها من الناحية النفسية والفكرية ما كان أحد يتصور أن هناك إنسان عربى على وجه الأرض من منطلق وطنى وليس منطلق انحراف أو خيانة أن يفكر فى عملية مبادرة بالنسبة لإسرائيل يستهدف فيها عودة الحقوق العربية سلميا، عملية الانفتاح الإقتصادى كتوجه إن كان له كثير من السلبيات لكن على الأقل كتوجه عام

عندما نرى الإنفتاح الإقتصادى عندما شرع فيه أنور السادات سنة ١٩٧٤ وأصبح هذا هو اتجاه العالم اليوم.

نهى نافع.. كما قالت چيهان السادات أنه كان سابق لعصره بتفكيره وتنفيذه.

منصور حسن.. فى حقيقة الأمر نرى أن من أعظم أحداث القرن العشرين بلاشك ما صنع جورباتشوف للاتحاد السوفييتى بتركيبته التى استمرت لمدة ٧٥ سنة ولا أحد فى أمريكا ولا فى العام كان يتصور أن ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى والدول الشرقية تتحول إلى دول ديمقراطية وتتحول سوق حرة .. هذه مسألة لم تكن واردة.

منصور حسن.. نقدر نقول السادات عملها قبل جورباتشوف بعشر سنين وإن كان جورباتشوف عملها فى دولة Super Power تؤثر على مستوى العالم، والسادات تواجد فى مصر مع عظمتها من وجهة نظرنا كمصريين لكنها ليست دولة عظمى لكن هنا الإنسان يقارن الأشخاص والظروف التى عاشوا فيها لكن بالنسبة لموضوع الديمقراطية أريد أن أقول بالرغم من الانجازات التى عملها لكن من وجهة نظرى الخاصة والتى قد يتفق معى البعض فى رأى أن أعظم ما قام به أنور السادات هو أنه أعاد الديمقراطية إلى مصر التى كانت موجودة قبل ١٩٥٢ ولكنها تعطلت لفترة خلال ثورة يوليو نتيجة أسباب أو مبرارات لكن بعد سنة ١٩٧١ أنا أعتبرها إن كانت أهم أعماله رغم أن عملية اقامة نظام ديمقراطى لا يمكن أن تكون عملية تامة بمعنى لا أحد يستطيع أن يقول أنا عملت نظام ديمقراطى لكن يستطيع أن يقول عملت حزب ويكسب ويخسر وعملية السلام عمل مبادرة وحقق اتفاقية السلام Process طويل الأجل وخطوات على الطريق الإنسان يجدها خطوات قصيرة ولكن فى نفس الوقت أثرها كبير وعميق وخصوصا أنه من أهم ما يلفت النظر فى الاتجاه الديمقراطى للرئيس السادات أنه جاء فى وقت لم يكن مطلوب منه كل هذا فالظروف التى استلم فيها الحكم كانت سيئة جداً فمصر فى هزيمة عسكرية والوضع الإقتصادى متدهور إلى أقصى درجة والنظام السياسى كان نظام ديكتاتورى يقوم على الحزب الواحد هو الاتحاد الإشتراكى ونظام الحزب

الواحد منذ هيئة التحرير سنة ٥٣ إلى ٧٣ عشرين عاما نستطيع أن نقول بلا مبالغة أن الشعب تقريبا قد اعتاد على هذا الوضع أى أنه كاد أن يفقد الأمل فى ظل الثورة وأن يطالب بشيء آخر.

نهى نافع.. فى هذه الظروف يكون بلد مهزوم عسكريا وفى حالة حرب وفى وضع اقتصادى منهك وفى نظام سياسى معترف به أنه نظام ديكتاتورى ونظام الحزب الواحد فهذه ليست الظروف التى يقوم فيها بناء ديمقراطى بل بالعكس إذا كان مجتمع ديقراطى أصلا وتعرض لمثل هذه الظروف هذا يستدعى الديكتاتورية لفترة مؤقتة حتى تمر البلد من أزمتها أما إذا كنت فى مثل هذه الظروف وتشرع فى إقامة الديمقراطية دون أن يكون هناك أى حركة شعبية أنا اؤكد لم تكن هناك أى قوى سياسية تضغط من أجل الديمقراطية. فما الذى جعل السادات يفكر فى التحول الديمقراطى رغم أنه وقتها لم يكن أحد يفكر فيها؟

منصور حسن.. يبدو لى أن الذى جعله يتجه هكذا هو بعض الدروس التى استخلصها من الفترة التى قضاها مع الرئيس عبد الناصر ويبدو لى أنه من خلال معايشة للنظام فى ذلك الوقت وإنه كان متصل بالناس ومتصل بالقوى السياسية أنه أحس بالمعاناة استطاع أن يعرف لأنه سياسى أكثر واستطاع أن يفهم أنه لا يمكن أن يحقق لمصر الانجازات التى يتمناها إلا بتعاون الشعب وان الشعب مقهور فاعتقد أنه اقتنع بالعملية هذا أولا.. وثانيا تفسيرات الناس المختلفة التى كانت معه بعض الاخوة اليسارين أو المعارضة لأنور السادات كانوا يقولون أن هو اتجه إلى هذا النظام وليس بدافع اقتناعه ولا إيمانه بالديمقراطية بل يعمل عملية مظهرية يرضى بها الغرب أنا اختلف معهم وأنا ايضا اقول حتى لو كان كذلك بصرف النظر عن دوافعه التى يقوم عليها وتكون هى السبب فى الحرية والديمقراطية التى يتمتع بها المجتمع منذ أيامها ولم تزد كثير، المفروض أننا نكمل ووقفتنا محتاجة تعمق أكثر.

نهى نافع.. عايز جراة

منصور حسن.. مهما كانت دوافعه تكفى النتائج التى حققها أريد أن أقول قطعا هو استفاد من الفترة التى عاشها معه لابد أن يكون شعب حر وليس مقهور والذى يؤكد ذلك أن أول معركة سياسية سنة ٧١ مايو عندما حاولت قيادات الاتحاد الاشتراكى فى هذا الوقت أن تحدث انقلاب عليه بما يسمى ثورة مايو ٧١ هو انتصر عليهم وسارع منذ ذلك الوقت لإلغاء السجون وإلغاء الحراسات، سيادة القانون، هو استفاد فى الفترة هذه عندما حصلت المعركة اضطر أن يعمل Acceleration لكى يثبت للمجتمع أنه يختلف، حاول أن يثبت للشعب أن الصراع ليس صراع أشخاص بل هو صراع مبادئ هو مقتنع أن الشعب سيقف معه فيها مادام هو يريد حرية ويريد ديمقراطية ويريد سيادة قانون.

نهى نافع.. هل الشعب وقتها لم يكن مؤهل للديمقراطية ولم يكن معتاد على System معين فجأة وجد نظام مختلف.

منصور حسن.. يمكن وجهة نظر أخرى عندما نحلل أحداث يناير ٧٧ ماذا حدث.. الذى حدث فى السنة هذه بالذات كانت الحكومة قررت – وكانت برئاسة ممدوح سالم – قررت أنها تقوم بعلاج العجز فى الميزانية الذى بدأ يتراكم سنة ٧٥ الذى نحاول أن نحله الآن الخاص بصندوق النقد الدولى بدأوا مثل كل وقت عندما تنشر الميزانية تقوم تطلع الجرايد والحكومة تصرح لا زيادة فى الضرائب وهى عملية التبشير بالخيرات وقرروا أنهم يكونوا جادين وأن المسألة لا تكون مسألة دعاية ونحاول نعالج المشكلة قبل ما تستفحل، ووجد أن الظروف تقتضى برفع الأسعار فاضطروا يطلعوا إذن الصدمة بالنسبة للرأى العام مثل ما أعتاد لمدة عشرين سنة أن الحكومة تطلع تبشر بالخير لا أحد يطلع بمشاكل وفى يوم وليلة أن الحكومة تكون جادة تقول الحقيقة ومما لا شك فيه بعض القوى السياسية من مصلحتها أن تثير هذا الشعب لكن لا أعتقد اطلاقا أن هذا الحدث دليل على أن الشعب لم يكن مقدرا للديمقراطية الجديدة التى يعيشها أو أنه يسئ استغلال الديمقراطية بل رأيى بالعكس، صحيح إن نظام الحكم مع أنور السادات إن لم يكن طور نفسه ولكى يكون ديمقراطى بالدرجة الكافية مثل المرحلة التى كان أنور السادات انتقل لها كان

يمارس أساليب الدعايات التى كان الحزب الواحد يمارسها من هنا حصلت الأزمة عموما بالنسبة للديمقراطية بالذات نستطيع أن نقسم عهد أنور السادات إلى ٣ مراحل من وجهة نظر الناحية الديمقراطية.. المرحلة الأولى من سنة ٧٠ إلى يناير ٧٧ هذه المرحلة أنا اسميها الإنطلاق على الطريق الديمقراطى بلا حدود.. المرحلة الثانية هى من يناير ٧٧ إلى ١٤ مايو ٨١ طبعا فى التاريخ والتطورات صعب جدا أنه يحدد يوم بذاته لكنه بيأخذ يوم كمؤشر معين لهذه المرحلة الثانية التى اسميها التردد على الطريق الديمقراطى بدل من انطلاق أولا من مايو ٨١ إلى أكتوبر نستطيع أن نقول مرحلة الحسم والمواجهة التى كان فيها حسم التردد... وللأسف نتيجة ظروف أعرفها حدث تردد ليس لصالح الديمقراطية مؤقتا وأنا أثق أنه كان سيعود مرة أخرى لكن أعترف ان حصل رأى الحسم كان سيكون لصالح العنف والمواجهة وتعطل الديمقراطية خلال هذه الفترة.

نهى نافع.. حتى تحرير سيناء ثم يطلق سراح ١٥٠٠ هو رأى أنه كان وقتيا لحد ما موضوع تحرير سيناء ينتهى كان احتجاز وليس اعتقال غالبا كرجل يسير على طريق الديمقراطية وأحس بمرارة السجن.

منصور حسن.. أنا مقتنع تماما .. كان غصب عنه هو بيعمل هذا لابد أن الناس تقدر ان كان ينتقص مما يتصوره البعض وأنا منهم انه من أهم انجازاته ويصعب على الإنسان أنه ينسحب فإذا لابد من وجهة نظره كمبرر سواء اقتناعنا أو لم نقتنع وأنا ايضا باتفق أنه غالبا كانت ستكون فترة مؤقته كانت ستنتهى حتى ٢٥ أبريل بإنسحاب اسرائيل وبمعرفتنا بشخصية أنور السادات لأنه كان يستعمل تعبير كبير العائلة سواء قبلوا أو لم يقبلوا اذن الأب يعطى لنفسه الحق أن يعاقب وأن يؤدب لكن بمعرفتنا بشخصيته لن تأتى فرحة ٢٥ أبريل إلا بمعاودة مسيرة الديمقراطية على طريق أوسع والله أعلم .. نقول لماذا نأخذ المرحلة الأولى رغم الظروف التى كانت مصر فيها تستدعى وجود الديكتاتورية وإنه يكون ديكتاتور إلا أنه أعلن سيادة القانون وبادر بإلغاء الحراسات وإلغاء

الاعتقالات وعمل حرب أكتوبر ٧٣ وسنة ٧٤ نزلت أول وثيقةفى عملية إقامة حياة ديمقراطية فى مصر التى نعتبرها ورقة أكتوبر وهذه عن حرية خاصة سنة ٧٤ وهذه الورقة التى انتقد فيها الاتحاد الاشتراكى وبينما تكلم عن حرية الفكر واختلاف الآراء كطبيعة سياسية لا يوجد شئ اسمه وحدة فكر وظللنا ٢٠ سنة الذى كان يتكلم عن الاختلاف كان يكون مشكلة وأن الاتحاد الاشتراكى مجمع للفكر وهذا أول واحد قال لا يوجد وحدة فكر فإختلاف الرأى طبيعة وبالتالى يمكن أن يكون هناك منابر ومنابر ثابتة أو متحركة ثم تحولت إلى تنظيمات ثم تحولت إلى أحزاب كل هذا من ٧٤ إلى ٧٦ بسرعة جدا بدأت تقوم عملية المنابر والتنظيمات عندما وجدوا أن عدد المنابر التى خرجت ١٢٠ أو ١٣٠ فقالوا أنه نتيجة لأن العملية جاءت بسرعة وكل اثنين لم يتفقوا مع اثنين أخرين يعملوا لجنة بما يسمى لجنة القوى السياسية يرأسها سيد مرعى لكى تتناقش فى الموضوع كيف توفق بين الأحزاب الكثيرة وكيف يتفقوا فى اللجنة فتكتفى فى هذه المرحلة بثلاثة أحزاب .. حزب يمثل اليمين وحرب يمثل اليسار وحزب يمثل الوسط .. وبمرور الوقت هذه الأحزاب ستتولد عنها أحزاب أخرى .. الوطنى الديمقراطى ومنها ظهر حزب مصر يمثل الوسط وظهر حزب الأحرار والتجمع الوطنى الديمقراطى خالد محيى الدين اليسار بكل فصائله الماركسيين والناصريين والتقدميين.. بصفة عامة هذا كله قام وكانوا يسمون أنفسهم تنظيمات وأجريت انتخابات سنة ٧٦ التى يضرب بها المثل أعتقد حتى الآن رغم الانتخابات الأخيرة التى تمت فى مصر الدورة الحالية لمجلس الشعب تعتبر انتخابات نزيهة أو حرة لكن الذى جعل انتخابات ٧٦ هى مضرب الأمثال أيضا ينقص الانتخابات الأخيرة التى لم يكن فيها تعاون حزبى.. فى ٧٦ كل القوى السياسية دخلت الانتخابات وعملوا بحرية ونزاهة شديدة لذلك يضرب بها المثل تقريبا حتى الآن.. فجاء الرئيس السادات وقال لهم انتم تسمون أنفسكم تنظيمات لا أنتم أحزاب سوف أعطى لك Footnote صغيرة فى التاريخ لتعطى عمق لدرجة القناعة.. فى الفترة هذه

سنة ٧٥ أعتقد ٧٦ عندما قام حزب الوفد الجديد لأول مرة ونحن نعلم أن حزب الوفد كان يتزعم الحركة الوطنية المصرية قبل ٥٢ وبالتالى الثورة عندما قامت عملت كل جهدها فى هدم حزب الوفد أساس ولما قام حزب الوفد ثانية برئاسة السيد سراج الدين وكون نفسه كان وقتها الاتحاد الاشتراكى مازال موجود وكان الاتحاد الاشتراكى الإطار العام الذى يجمع الأحزاب لم يكن صدر القرار الخاص بهدم الاتحاد الاشتراكى اصدر السادات قرار بتعيين السيد فؤاد سراج الدين عضو فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى دى نقطة تفيد ناس كثير هذه الوثيقة فى رأيى دليل أو من أقوى الأدلة على مدى قبول السادات لتواجد وجهات النظر الأخرى حتى حزب الوفد وفؤاد سراج الدين وأريد أن أقول أنه برضاه لو أن حزب الوفد كان فرض نفسه بحكم المحكمة كما حدث أخيرا سنة ٨٤ لا يوجد شئ يرغم رئيس الجمهورية أنه يوقع وثيقة غريبة مثل هذه أنه يعينه فى الاتحاد الاشتراكى بمعنى أنت أخذت حكم من المحكمة خذ وماذا أعمل لك لكن كونه هو يوقع ورقة دليل على أنه قبل حتى حزب الوفد عندما قام أول مرة لم يكن غضب عن أنور السادات لكن رضا وقبول منه.

بعد ذلك حدثت مشاكل وهذا وضع طبيعى لكن هذه تحسب لأنور السادات.. هذا معناه أنه صادق فى تحركه .. كون حدوث مشاكل واختلفوا وبدأ يحاربهم وبدأوا يحاربوه ويصبح فى مشاكل هذه لها أسباب أخرى كان ومازال حتى اليوم كثير جدا من الموجودين والذين ينضمون إلى السلطة يتصوروا أن وجودهم فى السلطة لابد يمارسوا الحكم بأسلوبهم القديم ولا يعاونوا رئيس الجمهورية.. عندما يكون هناك نظام قائم على الفكر القديم الخاص بالحزب الواحد والاتحاد الاشتراكى وعندما يقول الناس ديمقراطية هذا ضمنا معناه ان النظام يتنازل عن سلطاته المطلقة اقلية جدا من المستفيدين من سلطات النظام لا يفرطوا فيها بسهولة وحاولوا أن يمارسوها كما كان، من هنا هذه العناصر هى التى تخلق لرئيس الجمهورية أو لأى سياسات أخرى بهذا الشكل هؤلاء يخلقوا له العراقيل أو المشاكل وما أسهل من إقامة الفتن .. بمعنى أن يقولوا أن المعارضة يقولون ويعملون ويسوون هم يفسدون البلد يبدأ يهاجمهم ويبدأوا

يهاجموه وتبدأ تحدث عمليات تصعيد وتبادل اتهامات واتخاذ مواقف تربص وبالتالى لا يوجد هناك حد أدنى من التعامل لأن الديمقراطية واختلاف وجهات النظر فى أى مجتمع أخر ليست بلا حدود ومن أهم عوامل نجاح الديمقراطية أن يكون هناك وجود إطار عام وحد ادنى من الاتفاق بين أبناء المجتمع وبين القوى السياسية ولا يمكن أن يكون هناك ناس شرق وغرب لذلك نجد فى المجتمعات الديمقراطية عموما بما يسمى بالتيار العام Stream mean الخاص بالمجتمع، وهناك ما يمكن أن يسمى بالتطرف فالتطرف مسألة نسبية بمعنى الخارجين عن التيار العام.. التيار العام فى المجتمعات الديمقراطية لا يمثله بالضرورة حزب واحد لكن جميع الأحزاب التى يكون لها تأييد نسبيا كبير هذه كلها تمثل التيار العام.. بمعنى مثلا عندما نأخذ مجتمع ديمقراطى مثل انجلترا التيار العام يمثله حزب المعارضين، حزب العمال، حزب الأحرار.. ٣ أحزاب رغم الإختلاف بينهم لكن يمثله الإطار العام لكن بعد ذلك فبعض من التطرف على اليمين فى نسبة ضئيلة جدا لكن التيار العام يمثله ٣ أحزاب... فى ألمانيا الغربية مثلا التيار العام يمثله الحزب الاشتراكى الديمقراطى والحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الليبرالى الخاص بجنشر فى ماركسيين فى فاشيين على الناحية الثانية فكل مجتمع فيه تيار عام لا يسمى بيتار الوسط وليس بالضرورة يمثل الوسط حزب واحد يمكن يمثله العديد من الأحزاب التى تكون متفقة ذلك يكون فى تطرف يمين وشمال ... الديمقراطية فى مصر بتواجه عقبات كبيرة جدا لعدة أسباب على رأسها ان كثير جدا من الممارسين للسياسة والمستفيدين من نظام الحكم هذه هى المشكلة والذى لم يتغير كثيرا من ١٩٥٢ هذه هى المشكلة الأساسية يعنى أعتقد أن مشاكل مصر الأساسية ان نظام الحكم والبنيان السياسى وإن كان حدث بعض تعديلات على مر السنين وأهم هذه التعديلات التى أجراها السادات سنة ٧١. الأساس فى نظام الحكم لم يتغير إلا أن المفهوم الأساسى لم يتغير سنة ٥٢ لم تحدث فيه تعديلات جذرية رغم أننا بنأخذ بالتعدد الحزبى.

نهى نافع.. كيف يحدث هذا التغيير ؟ ...

منصور حسن .. عندما نأخذ نظام الحكم الحالى رغم التعديلات التى حدثت سنة ٧١ نجد أن أساس هذا النظام هو أنه وضع كنظام مؤقت بعد ٥٢، بمعنى أنه كان يوجد نظام قبل ٥٢ .. من أهم خصائص النظام قبل ٥٢ الرأى العام المصرى، كان رأى عام له فاعلية كبيرة جدا أى أنه كل مواطن فى مصر خصوصا الطبقة المتوسطة والطليعة المثقفة كانوا مقتنعين تماما بأنهم قادرين على التأثير على السياسة يقوموا بعمل مظاهرة يقومون بمقابلة الوزراء .. وكان هناك حرية صحافة إلى حد كبير، وكان هناك حركة وطنية إلى حد كبير .. هذا الرأى العام الواعى من كثرة ما كانت أفكاره متقدمة بالنسبة لمختلف الدول فى الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا لم يكن الشعب راضى بنظام الحكم فى ذلك الوقت لأنه كان يعيبه شيئين أساسيين نظام يقوم فى ظل استعمار وفى الوقت نفسه يرأسه ملك .. بدأ الفساد والانحراف، أى أنه بدأ يتحول إلى إنسان فاسد ومنحرف .. والرأى العام المستنير لا يقبل بنظام بالرغم ما كان فيه من مزايا وما كان فيه من حرية إلا أنه ينشد الكمال وكان طموح وأنه صاحب البلد ويريد أن يطورها ولولا ذلك ما كانت تقوم ثورة ٢٣ يوليو .. فالرأى العام هو الذى عمل ثورة.. الرأى العام المستنير هو الذى جعل ثورة ٢٣ يوليو ممكنة لأن مجموعة يوليو ما هى إلا مجموعة من الشبان الوطنيين اللذين دخلوا القوات المسلحة، فكل الذى عملوه حولوا الجيش إلى أداة للشعب بدل ما يكون سلطة فى يد الملك ضد الشعب وقالوا نهدم النظام القديم لكى نقيم نظام مثالى بعد ما كان أو ما كان أول مرة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث يكون على قمة النظام مجموعة من الشباب الوطنى المصرى ١٠٠٪ لا هم أعوان استعمار ولا يقبلوا استعمار.. حتى نضع نظام للحكم الجديد المناسب لهذا الشعب الواعى المتطور لابد من وضع نظام مؤقت وتم وضع النظام المؤقت لمدة ٤٠ سنة لم يحدث مرة واحدة أن توقفنا خلال هذه الفترة وقلنا أن هذه مرحلة انتقال لابد أن نسلم السلطة لأصحابها الأساسيين الا وهو الشعب وبالتالى نعمل جمعية وطنية لدستور حر، الناس تتفق عليه.. النظم السياسية فى العصر الحديث مثل الهندسة.. النظم السياسية كالبناء.. أين تقع السلطة ؟ أين تقع المسئولية ؟ من يراقب من ؟ ومن صاحب السيادة ؟ عندما نختلف نرجع

لمن ؟ الحكومة ما هى دورها ؟ الشعب ما هو دوره ؟ مجلس الشعب ... هذه المسائل لابد أن توضع على أساس سليم كوننا نعمل فى مرحلة معينة نعمل بعض ديمقراطية نكون بعض مؤسسات نعطى بعض السلطة لمجلس الشعب نسمح لأحزاب لكن قليلا هذا كله مكياج تعديلات مفيدة.. نعم لأنها خطوات على الطريق لكن ليس المطلوب.. لابد أن نعملها مضبوط، أنا أريد أن أقول ان نظام الحكم هنا منذ سنة ٥٢ هو أساسه واحد أهم خصائصه أنه نظام أقيم بمفهوم قيادات الثورة فى ذلك الوقت أنه قيادة عندها تصور عندها رغبة فى تحقيق هذا التصور وبالتالى يتفصل نظام حكم يمكنها من ذلك أداء وظيفتها، إذن فى حقيقة الأمر نظام الحكم فى مصر بدأ بهذا المفهوم لم تطور كثيرا حصل بعض الرتوش لكن مازال رئيس الجمهورية هو نظام الحكم المصرى هو صاحب السلطة الكاملة سافرة ومستترة فى حاجات واضحة وحاجات مستترة يعنى مثلا نقول رئيس الجمهورية هو الذى يعين رئيس الوزراء.. مجلس الشعب ليس له حق أن يسحب الثقة من المجلس، رئيس الجمهورية هو الذى يغيره.. يعنى ممكن جدا الناس تظل ترفض سياسة الحكومة حتى يتنبه رئيس الجمهورية بذلك ولا يستطيعوا أن يعملوا حاجة قانونية ودستورية لا يستطيعوا أن يعملوا حاجة ... مثلا نقول أن هناك مجلس الشعب وهو ممثل الأمة لكن ليس هناك ما يمنع أن هو فى حقيقة الأمر الذى يرأس الهيئة البرلمانية والذى يعين قيادات مجلس الشعب فى الواقع رئيس الجمهورية هو الذى يعينه.. لكنهم لم يعملوا لجنة برلمانية ويقولوا أننا نرشح فلان لكى يكون رئيس مجلس الشعب وفلان وكيل والأعضاء يوافقون إذن هذه سلطة مستترة معناها أن قيادات مجلس الشعب لا تستمد سلطتها من الأعضاء والأعضاء يستمدوا سلطتهم من الناس اللذين يقومون بانتخابهم.. لا كلنا نستمد سلطتنا من نظام الحكم فى مصر قائم على أن كل من هو فى موقع المسئولية بيستمد سلطته من رئيس الجمهورية .. هذا يؤدى إلى أنه أولا العبء على رئيس الجمهورية عبء غير عادى وخارق لقدرات البشر لأنه معناه أن رئيس الجمهورية يظل هو محور الحركة لهذا المجتمع كله وبقدر رؤيته وبقدر قدراته وامكانياته يستطيع المجتمع أن يتحرك لأنه لا يوجد أحد يستطيع

أن يتحرك وبالتالى هذا يضع قيد كبير على طاقات هذا المجموع ٥٥ مليون وهو أنه بنظرة واحدة إذا كانت بعيدة تقدر تتحرك بعيد قريبة لا تستطيع أن تتحرك إلا بقربه إذا كان هو قادر على الحركة بسرعة ستتحرك بسرعة إذا كان هو بطئ فى حركته ستتحرك ببطء.. غير ممكن لمجتمع أن يسير بهذا الشكل هذه أول مشكلة .. المشكلة الثانية أن كل من يتولى المسئولية فى أى موقع يعلم أنه يستمدها من رئيس الجمهورية فى مصر إذن هو مسئول فقط أمام رئيس الجمهورية وإذا حاولنا أن نأخذ بطريقة مبالغ فيها قليلا أن أنا طالما استطيع أن ارضى رئيس الجمهورية بطريقة ما لا يعنينى رضا الناس وأظن أن هذا هو الحاصل فى أغلب الأحيان، أن رئيس الجمهورية لأنه عموما رجل سوى وخير ويرغب فى تحقيق المصلحة للشعب إذن هو يريد أن يحقق مصلحة الشعب والشعب يريد أن يحقق مصلحته ليس مختلفين على هذا لكن المسئولين الآخرين لأنهم لا يعنيهم تحقيق هذه المصلحة المهم ما يعنيهم أن رئيس الجمهورية يكون راضى إذن لو وضعنا الدستور بطريقة سليمة وجعلنا كل المسئوليات لمنبعها الحقيقى وهو رضا الشعب وموافقته سأحل الأشكال.. الست تريد أن تخدم الشعب هذا هو المطلوب ثم نجعل المسئولين كلهم يحسوا بأنهم موجودين هنا برضا الشعب وموافقته عندئذ يخف العبء لكن طبعا الناس الموجودين فى كل العهود لهم وجهات نظر.

نهى نافع .. لدينا فقط، أم فى بلاد كثيرة فى العالم المتمدين ؟...

منصور حسن .. من مظاهر التمدين أن التفكير يكون سويا، تفكير سليم وواضح.. لو أن المفروض ظلما، المفروض أن مصر لا تكون دولة من دول العالم الثالث لا لأنها ذات ظروف خاصة، لماذا ؟ لأنها بحكم تاريخها وبحكم امكانياتها وبحكم وضعها الجغرافى من مراحل تطور فى العصر الحديث فى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان يجب أن تكون فى تعداد الدول المتقدمة لولا أنه حصل قدر من العقبات أو المواجهات عطلتها.

نهى نافع .. العقبات التى هى من ١٩٥٢ ...

منصور حسن.. قبل ٥٢ منذ أيام محمد على وهى عملية الاستعمار.. وهى عملية التعطيل هذه هى التى عرقلت قدرات التطور لكن فى نفس الوقت لم يحرمها من امكانيتها.. بمعنى أن عدد المتعلمين فى مصر ونسبتهم ومستوى الثقافة والحضارة فى مصر هذا لا يقارن بأى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث مثال له .. أريد أن أقول لك فى هذه النقطة أن أنا اعتبر أن نظام الحكم فى مصر إعادة بناء بأسلوب موضوعى وعلمى لكى يناسب ما وصل إليه المجتمع.. عملية إعادة البناء بأسلوب موضوعى وعلمى بهدف إعادة تسليم السطلة لأصحابها الشرعيين بمعنى أن تكون للشعب.. اعتقد أن هذه هى نقطة الانطلاق الحقيقية والجادة فى البدء فى معالجة مشكلات الشعب المصرى وأى محاولة حتى ولو كانت بحسن نية كما هو قائم اليوم أو بسبب محاولة الإسراع بعلاج المشاكل الأهم ثم الأهم.. بمعنى ان المشكلة الاقتصادية هى الأكثر ضغطا أى نحاول على الطريق دون أن نأخذ فى الاعتبار نقطة البداية الحقيقية وهى إصلاح البناء السياسى ... أنا اتصور أنها محاولة غير مجدية على الأقل إن لم تكن فاشلة أو ان الجهود التى تبذل فيها سيكون مردودها ضئيل جدا وبالتالى يؤدى إلى مزيد من الإحباط.. لأنه لكى نحل المشاكل وهى مشاكل حقيقية وهى المشكلة الاقتصادية والمشكلة الاجتماعية ومشاكل نفسية وما يتبع ذلك من مشاكل فى المرافق وهى الإسكان والتموين وإلى أخره.. كل هذه المشاكل أصبحت متراكمة ومتضخمة على المواطنين لكى نكون على بداية الطريق لحل هذه المشاكل لابد ان يكون عندنا نظام الذى يستطيع ان يستنفر جميع الجهود الفكرية والتنفيذية لهذا الشعب كله لكى يحل مشاكله بدل ما فرد هو الذى يخطط وهو الذى ينفذ إذا ما قدرنا اننا نستفيد من الطاقات الفكرية والمجتمع الذى يضحى بعشرات السنين ويستقطع من ميزانيته لكى يعلم الناس ويطلع بعثات للخارج ما هو الغرض؟.. الغرض أن يكونوا جزء من ثروة هذا المجتمع .. نعلمهم لكى نستفيد من تفكيرهم .. لماذا نصرف عليهم ونعلمهم ونرسله للخارج ونجيبهم ونحطهم فيما نسميه اقفاص للفكر .. حاجات اسمها جامعات، مراكز البحوث العلمية، المجالس القومية المتخصصة عملوا له حاجة اسمها مجلس الشورى نعمل هيئات مهمتها ان تفكر لكن ما هى علاقة هذه

الهيئات بالسياسات العامة نفسها.. لا يوجد علاقة اطلاقا فكروا كما تريدون.. اكتبوا كما تريدون... لكن نحن سنعمل ما نريد أن نعمله.. يعتبر هذا حرام وإهدار للثروة القومية من الفكر المفروض ان هذا الفكر الذى أصرف عليه وانميه للناس المفروض أنه يكون مؤثر ليس بالضرورة أنى أنا اعمل بمقتضاه بمعنى إما يصحح لى فكرى إما يؤكده لكن ان أنا اتجاهله كلية هذا إهدار للثروة القومية وهذا قرض وهذا بسبب سياسة دعم لأن النظام لا يأخذ بهذه المسائل فيوجد انفصال بين الفكر وبين عضلات المجتمع.

نهى نافع .. الرئيس السادات رغم أنه كان يعلم لماذا لم يحاول طالما ان المجتمع عارف..

منصور حسن .. هذا الذى نقوله ان من أهم انجازات الرئيس انه فتح الطريق لإقامة نظام ديمقراطى سليم مثل قولنا فى السابق نقول أنه لابد ان نعترف له بالفضل فى أنه كان سباق على هذا الطريق فى ظروف عادة لم تكن تسمح بإقامة نظام ديمقراطى.. لم يكن هناك أى ضغوط لذلك لابد ان نعترف له بالفضل. سار على الطريق لكن نتيجة لأزمة ٧٧ دخلنا فى مرحلة التراجع جعلته يفكر يا ترى هذا الانطلاق الذى أسير عليه... يا ترى يمكن أن يكون اكثر قليلا من الظروف التى تسمح به... هل يمكن ان يساء هذا المناخ .. يساء استعماله... فبدأ يتردد ليس هو منطلق كما كان منطلق يأخذ بعض الإجراءات بعضها يفيد تأكيد الديمقراطية وبعضها ممكن ان الإنسان يشعر أن فيه بعض التراجع والتضييق على بعض الحريات فى السياسة .. أريد أن أقول ان الفترة – وهذه كانت فى اتجاهين يتنازعوا .. الإتجاه الغالب الذى كان يمتد.. نستطيع أن نقول أن الغالبية العظمى من القيادات السياسية الموجودة فى هذا الوقت وعن عمد يشعروا ان مصر يجب ان تحكم تقريبا بنظام الحزب الواحد ومن خلال رئيس الجمهورية ويشعروا ان المطالبة بمزيد من الحريات أو السماح بقوة سياسية أخرى أن تتواجد على الساحة هذه قوة تنافسهم وهم يتستروا خلف رئيس الجمهورية. ويقولوا أننا لا نقبل ان هناك قوى تعرقل مسيرة الرئيس هذا نفاق رخيص وليس حقيقى وهم يبحثوا على مصلحتهم الشخصية لا على مصلحة الرئيس ولا على مصلحة البلد لأنه لا يضير الرئيس شئ بل على

العكس يكفى أى رئيس فى مصر ان هو أقام نظام ديمقراطى وسمح لقوى الشعب أن تدير أمورها بنفسها .. هذا هو الرئيس الذى يدخل التاريخ ليس هناك ما ينتقص من قدره.. وسيرنا فى رحلة التردد والذى صدر فيها بعض القوانين فيها استمرار للديمقراطية وبعض الاجراءات التى فيها قدر من التردد وأنا أقول فترة التردد هذه من يناير ٧٧ لـ١٤ مايو ٨١ لماذا ؟.. لو أخذت ١٤ مايو كعلامة فاصلة لأن ١٤ مايو ٨١ كان الرئيس السادات الله يرحمه ألقى خطاب فى مجلس الشعب والشورى - وهذا تبحثى عليه فى مضبطة المجلس - وكان لأول مرة الرئيس يهاجم المعارضة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار - جملة وتفصيلا - فى عملية مواجهة شاملة وهو فى مجلس الشعب... هذا الخطاب تقريبا كان فى فترة طويلة الناس لن تنساه أبدا الذى أخذ فيه يهاجم الأستاذ إبراهيم شكرى لأنه ذهب إلى سوريا ووضع يده فى يد النظام السورى، وقال كيف يذهب فى الوقت الذى نعمل فيه عملية السلام ؟ .. وكان فى مقاطعة عربية وكان هذا الخطاب لذلك أنا اعتبره علامة، وأنا كنت حاضر فى المجلس وأحسست أن الموضوع بدأ يحسم ليس فى صالح الإتجاه الديمقراطى وسندخل فى مرحلة المواجهة وفعلا من مايو بدأت المسائل تصبح واضحة.. فى عملية مواجهة وعنف تستطيعى أن تأخذى مثلا أهم ظواهرها فى أواخر مايو نتيجة الخطاب هذا.. المعارضة عملت مؤتمر صحفى .. المؤتمر الصحفى الأستاذ ابراهيم شكرى وخالد محيى الدين تحدثوا وكان فى نائب اسمه أحمد فرغلى الله يرحمه توفى من حزب العمل، هو قال ان هناك مؤامرة اغتيال خالد محيى الدين فى أسيوط وهو كان نائب عن أسيوط.. اذاعت كلامه هذا من ضمن الكلام فأنا أروى الحادثة لأنها كانت ضعيفة فالرئيس طبعا زعل وقرر أنه يحول هذا النائب للجنة القيم فى مجلس الشعب ولجنة القيم فى مجلس الشعب ستأخذ قرار بفصله من المجلس ..أنا باشرح هذه الحالة لكى أوضح الجو الذى بدأنا ندخل فيه يقوم ان هو يوصل للمجلس هذا يوضح ان السكينة كانت سرقاه حميت .. بعد ذلك تأتى أحداث نقابة المحامين تذهب مجموعة من أعضاء الحزب الوطنى بالإتفاق مع الحكومة على أعلى مستوى تهجم على نقابة المحامين وتعمل جمعية عمومية وتطرد

مجلس النقابة لصالح النظام فى تصورى طبعا ستحدث أزمة قانونية وفقا لقانون النقابة لا يستطيع أحد أن يغير المجلس ويدخل النظام فى هذا القطاع بأكمله ٢٠، ٣٠ ألف محامى على مستوى الجمهورية حتى أعضاء الحزب الوطنى المحترمين من المحامين ما كانوا يجرأوا على الدفاع عن الحكومة لأن هذا عمل غير قانونى عمل شوارعى لا أحد يعمل ذلك لكن يبدأ الناس يفرقوا النظام بعد نقابة المحامين ندخل فى على ما أذكر الفتنة الطائفية - الزاوية الحمراء الأستاذ مختار الفقى - الزاوية الحمراء أيضا أنا لا أدعى ان الموضوع لم يكن خناقة بين أطرافه الظروف فقط هى التى جعلت أن فى طرف قبطى وطرف مسلم لكن الحادثة فى حد ذاتها فى ظروف أخرى عادية جدا ممكن أن تحدث بين أثنين مسلمين أو أثنين أقباط فى الأحياء الشعبية.. شخص ينشر غسيل، مياه الغسيل وقعت على بلكونة... الذى حدث أن المسلم فوق والقبطى تحت أو القبطى فوق والمسلم تحت .. كان ممكن يكونوا اثنين مسلمين وتقوم خناقة يقوم هذا الموضوع ويتضخم وتصبح حرب بين المسلمين والمسيحيين، وتصبح فتنة طائفية، ويبدأوا، طبعا خلال الفترة كانت أجهزة الأمن مدة الـ ٣ سنوات - فترة التردد - هى المسئولة لأنها كانت تغزى رئيس الجمهورية بمعلومات بما تتصوره انهم أعداء له، وطبعا الحاجات هذه تؤثر، وتعتمد المعلومات على مدى دقتها وكيفية عرضها بمعنى أنه ممكن ان الشخص يقول وجهات نظر.. والله ان هناك ناس بتعمل كذا، وعلى العموم هذا من الأوضاع الطبيعية فى الديمقراطية والمفروض ان توجد وجهات نظر يكون اسلم لو سمح لهؤلاء الناس انهم يطلعوا على سطح الأرض على الأقل يستطيعوا أن يأخذوا ويعطوا معهم هذه طريقة عرض. وطريقة ثانية ان نقول والله ان هناك ناس وبتجتمع وبتتآمر وبتعمل وبتشترى سلاح وستعمل وسنمسكهم، فهذا يوغل صدر الرئيس، تجعله يشعر ممكن أن يكون مهدد.

نهى نافع .. لكن هو فعلا إن لم يكن هناك أشياء كبيرة تدبر فى ذلك الوقت - فى رأيى - إن لم يكن فيه أشياء تقضى ان تكون هناك إجراءات استثنائية هو الأمن كان له مصلحة ...

منصور حسن.. ومازالت حتى اليوم، لا تعتقدى انها خاصة بالسادات فقط، كلها راجعة للبناء السياسى لذلك أقول..

نهى نافع.. تغيير البناء السياسى قبل أى حاجة..

منصور حسن.. هذا بناء سياسى ودائما ستحصل نفس العملية لأن كل ذلك اقطاعيات فى داخل النظام.. كل شخص بيفكر ماذا سيخطف... نظرات قصيرة الأجل جدا، الأمن يستمد أهمية إلى حد قدر ما النظام يشعر أنه محتاج إلى حمايته لكى يكون له فاعلية فى حماية النظام لازم يوجد أعداء، ليس موجودين، لابد نوجدهم، ما هى فائدتى عندما أقول يا ريس كله تمام والبلد كلها معاك، لا يوجد إشكال والناس كلهم ذوق ومحترمين .. هذا معناه أنى أنا لا لزوم لى، ما أنا المفروض يكون عندى استعداد ويكون لى أمل فى الحياة ان لا يوجد لى فائدة.

نهى نافع.. ما هو للأسف ان كل واحد يريد أن يفضل على كرسيه ويلم على قدر ما يستطيع..

منصور حسن.. طبعا أريد أن أقول ان هذا الذى أنا باعتب الرئيس فيه، أو بأفسر لست أبرر، هو لا شك حصل خطأ فى المرحلة الثالثة وفى مرحلة التردد لكن ظروفها كانت أنه كانت تأتى له ملعومات عن تحركات داخل المجتمع أصبح يشعر أنها يمكن أن تؤدى إلى عدم الاستقرار.

نهى نافع.. اتشحن لدرجة كبيرة بحيث ان هو كان هناك عنف وكان هناك شدة زيادة فى الفترة الأخيرة..

منصور حسن.. طبعا حصل عمليات تصحيد لأنه عندما تأتى له المعلومات هذه بيطلع وبيرد عليها ويأخذ إجراءات، ولما يبدأ يأخذ إجراءات إذن بدأ يكون فى رد فعل والفعل هذا يكون فى ردود أفعال وحتى لو كان الخلاف أصلا وهمى مثل شخص ما يوقع بين اثنين فى بعض يذهب ويقول لهذا كلمة ويذهب ويقول لهذا كلمة، يضربهم، ولن يرجعوا يفتكروا من الذى قال هذا، شخص يفتكر

أنت ضربتني الأول، لكن ما سبب ذلك، خلاص فتبدأ عمليات تصعيد وعمليات ترقب وعمليات شعور عدائي بينهم ... الذي أقوله في وقيعة على مدى ٣ سنين، معلومات عن تحركات معادية في رأيي مبالغ فيها وهذا لتعطيل المسيرة الديمقراطية.

نهى نافع .. ده من جهاز الأمن ...

منصور حسن .. من أجهزة الأمن، في نفس الوقت في الفترة الأخيرة كانت بتصل بعض رسائل مستترة من اسرائيل بتشير لأن الإنسحاب الأول تم وهو خاص بالعريش ورأس محمد وكان الإنسحاب التالي لأننا نتكلم في الفترة من يونيو – يوليو ٨١ وكان الانسحاب التالي ينتهي في ٢٥ أبريل ٨٢ فبدأت تأتي بعض رسائل من اسرائيل تشير بطريقة مستترة إن اسرائيل قد تفكر ليس لتوقف الانسحاب بل تؤجل الإنسحاب بعض الوقت.

نهى نافع .. ما معنى رسائل مستترة ؟ ..

منصور حسن .. يعني تأتي لك احساس بذلك يقول لك والله انا بافكر اريد أن أؤجل الإنسحاب.

نهى نافع .. يعني قصدي .. معلن أنها من اسرائيل.

منصور حسن .. تكون معروفة، بمعنى أن تبدأ تأتي لنا معلومات أن الاسرائليين يريدوا أن يجدوا طريقة، كيف يؤجل الانسحاب ٢٥ ابريل، فكان تفكير الرئيس أن اسرائيل لا تستطيع اطلاقا أن تؤجل انسحاب إلا تحت الإدعاء أن الأوضاع في مصر غير مستقرة، وبالتالي لا تستطيع أن تنسحب ونضع مصيرنا في أيدي ظروف لا تعرف نتيجتها .. والريس كان أهم شئ في حياته انسحاب ٢٥ أبريل، وكان يتصور مع المعلومات التي تأتي له من الداخل ان ممكن جدا أن لا يمسك بزمام الأمور، فالوضع بالداخل يفلت منه ويأخذ صورة الوضع الغير مستقر الذي قد يكون ذريعة لإسرائيل لكي تؤجل انسحابها ... والعالم وأمريكا بالذات يمكن أن يتفهموا هذا الوضع أن مصر بتأخذ صورة المجتمع

الغير مستقر الذى فيه قوى سياسية ماسكة سلاح - أقصد فيه متطرفين وحكومة والى آخره. اعتقد إن هذه الظروف جعلته يقرر أن يدخل عملية المواجهة فى ٥ سبتمبر، يعنى فرصة إنى أمسكهم كلهم واركنهم على جنب بصورة اعتقال لغاية ما تعدى فترة ٢٥ أبريل... مرة أخرى بأقولها إنى أحاول أن افسر ولا أبرر لأن للأسف هذا الإجراء وهذه الظروف اعتقد إنى كنت اتمنى أن الله سبحانه وتعالى يطيل فى عمر أنور السادات أولا لكى يجنى ثمار الجهد الكبير الذى عمله ويرى مصر محررة بالكامل يوم ٢٥ أبريل، وفى نفس الوقت ليعطى فرصة أخرى لكى يعود إلى ممارسة النظام الديمقراطى الذى أعتبره أن هذا من أهم انجازاته فى عهده.

نهى نافع .. هل هو كان يشعر فى الفترة أنه حقق ما رسمه من مسار ديمقراطى ولاً من داخله كان يشعر أنه لم يتحقق بالشكل المرجو منه.

منصور حسن .. هذا سؤال جيد قوى طبعا، اعتقد أنه كان يشعر، وهذه طبيعة الأمور دايما الإنسان يحس ان عنده تقييم لعمله أكثر من غيره، فهو لاشك كان حاسس أن الذى عمله بالنسبة للوضع الديمقراطى فى مصر كبير جدا، ويمكن هو كان شاعر ان بعض الإجراءات التى كان بيأخذها فى صورة قوانين استثنائية أو الإجراءات الأخيرة فى ٥، ٦ سبتمبر يمكن فى وجهة نظره يعتبر ان هذه تضحية نسبيا بسيطة أما المصلحة العمة التى كان بيحاول يحققها إن اسرائيل يتم انسحابها ويعود الاستقرار للمجتمع وهذه وجهة نظره لكن يمكن من وجهة نظر أخرين ممكن أن شخص يرى أنه لم يكن هناك مبرر إن عملية المواجهة تأخذ هذا الطابع وإن هذا كان من الممكن لو حصل تمادى فى ذلك يفقد أنور السادات أهم منجازاته وهى إقامة نظام ديمقراطى ... يعنى لو حصل تصعيد بهذه العملية نجد نتيجة هذا مثلا أنا أتصور لا يوجد داعى للأحزاب والمعارضة كنا رجعنا ثانى والموضوع اتنسى هذه خطورة هذه العملية لكن هو ردا على سؤالك من وجهة نظرى حس أنه عمل كثير وأن المسائل هذه مؤقتة.

نهى نافع .. طبيعة فى تنفيذه الديمقراطى وإعتباره نظام جديد...

منصور حسن .. نظام جديد ولم يستقر بعد وبالتالى يمكن يحتاج إلى عملية.

نهى نافع .. وبالتالى فى عوائق بتحصل فى خلال المسيرة الديمقراطية .. فى سؤال تانى أيضا.. هل كان السادات له خط إعلامى محدد أو خطة إعلامية محددة بإعتبار حضرتك كنت وزير الإعلام فى عهده... ؟

منصور حسن .. والله نقول خط إعلامى أو خطة إعلامية طبعا كان الرئيس السادات كان معروف أنه من قدراته الشخصية كرجل سياسى أنه كان يجيد استعمال وسائل الإعلام المحلية والدولية، وهذا طبعا من القدرات المطلوبة لأى رجل سياسى لأن وسائل الإعلام فى العصر الحديث هى وسائل مخاطبة الرأى العام .. ومعنى ذلك إنه كان يجيد استعمال هذه الوسائل أنه ينقل فكرته أو يمهد لتصرف معين من خلال وسائل الإعلام ولكن فى نفس الوقت أريد أن أقول الفترة إلى أنا كنت مسئول عن الإعلام فيها – وأسف اضطر اتكلم عن نفسى قليلا – لإنى أنا الذى كنت المسئول عن الإعلام ذلك الوقت كان فكر مشترك بين الرئيس وبينى ان لابد أن يطور مفهوم الإعلام فى مصر بسرعة جدا لكى يواكب النظام الديمقراطى الجديد الذى سوف ندخل عليه لأن النظام الإعلامى فى النظام الديكتاتورى أو نظام الحزب الواحد يكون له خصائص معينة وأهم هذه الخصائص أنه يعبر عن وجهة نظر الدولة أو الحكومة، يوحد بين وجهة نظر الحكومة والشعب، بحيث لما يقول أن مصر ترى ذلك يبدو مفهوم إن ذلك رؤية الحكومة والشعب فى وقت واحد، وهو إلى حد ما، النظم الديكتاتورية، النظام الإعلامى جزء كبير منها يلعب دور دعائى وليس إعلامى يعمل دعاية لمشروعات الحكومة وأحداث الحكومة ويشرح ويبرر بلباقة تصرفاتها ببساطة النظام الديمقراطى .. فالنظام الإعلامى فى حقيقة الأمر المفروض أنه يتحول بأكمله إلى وسيلة اتصال بين مختلف الآراء الموجودة داخل هذا النظام ووجهة نظر الحكومة ما هى إلا جهة من جهات رأى بدل ما هى الجهة الوحيدة للرأى تصبح جهة من جهات رأى المجتمع.. فيه أفراد وأحزاب وقوى سياسية وفيه أراء فردية وفيه علماء ومواطنين عاديين كل الناس هؤلاء ووسائل الإعلام النشطة هى التى تستطيع أنها توجد الاتصال

بين مختلف الآراء وتعلن عنها وفي نفس الوقت تأخذ وتعطى مع بعض والحكومة ممثلة في هذه الأجهزة عن طريق المتحدث الرسمي هو الذى يقول وجهة نظر الحكومة. وسائل الإعلام وظيفتها أنها تنشر وتضع النقط المعارضة للحكومة التي ترد على الحكومة، أي يظهر المتحدث الرسمي ليقول أننا نعمل كذا وكذا والأسباب كذا، المفروض يطلعوا الناس والصحف والإذاعة والتلفيزيون في النظام الديمقراطي تأخذ أراء الناس الأخرى وترد على الحكومة وتوبخها وتنقدها ويكون هناك شغل مضبوط من ناحية الإعلام، ان هذا ما نستهدفه، كل ما نتمنى أن نحققه لولا أنه بداية هذا التفكير كانت مواكبة لفترة التردد ثم فترة المواجهة ولا أعتقد أنه ممكن أن يكون فيه انجاز كبير في هذا المجال مثل ما كنا نتمنى، لكن لو جاء مثل هذا الإتجاه في المرحلة الأولى التي هي مرحلة الإنطلاق لو كانت استمرت اعتقد أنه كان سيكون في حاجات كثيرة جدا ... أي لم نكون في الوضع هذا الذى نوجد فيه.. هو للأسف، دون أن نقلل من فترة الممارسة الديمقراطية الحالية، وسنتحدث الآن دون أن أقلل من قيمتها لكن للأسف كل الذى تحقق خلال العشر سنوات الماضية ما هو إلا تدعيم لممارسة ما هو تم وضعه من أسس في فترة السادات فإذا نظرنا أن هذا تدعيم يكون جيد لكن من وجهة نظر أخرى التدعيم جيد لكن ما كان يجب أن نكتفي بمجرد تدعيم الممارسة في جانب الا وهو جانب حرية الفكر وحرية الرأى وحرية الكتابة... كان لابد أن نخطو خطوة إضافية .. أى أن نطور الممارسة الديمقراطية نفسها ونطور المؤسسات بحيث أننا نجد صدى لهذا الفكر وحرية الرأى للتأثير على السياسة العامة لأن لو استمرينا مدة أطول من ذلك في حرية فكر وحرية رأى وحرية كتابة دون أن يكون هناك أثر مباشر لهذه الحرية على تعديل السياسة العامة ممكن أن تؤدى إلى إحباط وان المجتمع يعتاد نقول ولا أحد يسمع، ونكتب ولا أحد يقرأ.. ظللنا عشر سنين وستصل إلى ٢٠ سنة وهذه فترة خطر وهنا ممكن أن تتحول الميزة إلى مسوءة ومن جانب جيد إلي جانب سئ.

نهى نافع .. يعنى وقت السادات حضرتك ترى أنه توجد حرية للصحافة بشكل وليس بالشكل الكافى لأن حرية الصحافة تعتبر بالطبع ركن من أركان الديمقراطية.

منصور حسن .. مرة أخرى لو نقدر نقول لو أخذت المرحلة الأولى وهى مرحلة الإنطلاق تجدى ان فيها حرية لانهائية مثل الموجودة اليوم لأن هذه الفترة التى أقامت فيها فترة المعارضة صحف المعارضة وهذه الفترة التى كانت ما يسمى الصحف القومية التى كانت تنشر فيها تصريحات مفصلة وتحركات مفصلة لأحزاب ولصحف المعارضة أنا فاكر أواخر ٧٤، ٧٥ لم يكن فيه صحف معارضة كان فيه صحف قومية كانت تنشر صفحات عن الإتصالات التى كانت تتم بتشكيل منبر التجمع الديمقراطى.. والناصريين قالوا ماذا ..والشيوعيين قالوا ماذا .. اتفقوا أو لم يتفقوا.

نهى نافع .. تعتبر ممارسة لحرية الصحافة بشكل واسع ؟ ....

منصور حسن .. بالعكس أنا اليوم ولأنه يوجد صحافة حزبية الصحف القومية تشعر أنها صحف حكومية بدليل أنها لا تنشر تحركات الأحزاب الأخرى ما هو إيجابى.. لكن عندما يكون عندهم فضيحة ينشروها لكن غير ذلك لا يقوموا بعمل تسجيل Recording .. ما الذى يدور بموضوعية.. هذه مسئوليتهم هم ينشروها فى جرائدهم.. نحن ليس لنا دعوة، وعندما نرجع لسنة ٧٥ وننظر إلى الصحافة أيامها سنجد فيها كتابة حرة مهما كانت درجة الإختلاف فى الرأى، اعتقد منع من الكتابة عندما دخلنا فى مرحلة التردد بدأ يحدث منع وتدخل يؤثر عليه.

منصور حسن .. بصرف النظر عن الناحية الدينية وهذا ينطبق على أى ممارسة سياسية بوعى أو بلا وعى لابد أنها ستكون متأثرة بالفكر الإسلامى نظرا لأنه هو من أهم جوانب التراث الثقافى والفكرى لهذه المجموعة البشرية، فتكون عملية التغاضى عنها غير مفهومة... وبالنسبة للجماعات الإسلامية سأتكلم عن الديمقراطية فى المجتمع القديم أو الديمقراطية فى روما لابد أن نرى جذور الفكر فى هذا المجتمع.

هناك نقطة تفصيلية وفى حد ذاتها محورية فى تطور السيد الرئيس فى التطبيق الديمقراطى وهى هنا فى وسط البحث تظهر على أنها نقطة تفصيلية لكن فى حقيقة الأمر نظرا لأن موضوع البحث هو التطبيق الديمقراطى فى

عهد السادات.. هذا الجزء أو التقسيمة هذه هى محور العملية كلها سواء، وأريد أن أقول يدور حولها النقاش أولا كمبدأ .. هل التقسيم هذا صحيح أنا طبعا مقتنع أنه صحيح ولكن كلنا عشنا هذه المراحل مع بعض لكن من لديه الإحساس ليقول هناك فرق.. هذه مرحلة أولى ومرحلة ثانية ومرحلة ثالثة.. أنا لم أتناقش مع أحد فيها لكن طبعا استبعد أن يكون هناك وجهات نظر لكن أنا أقدر أتوقع وجهة نظر يسارية من أصدقاءنا اليساريين، هم يقولون لا.

أريد أن أقول عملية السلام نحاول أن نرى بعض اتجاهات الرئيس السادات التى يمكن أن نقول أنه كان سابق لعصره أو سابق على الأقل الأجيال الحاضرة معه... مثلا لما نأخذ عملية السلام رغم ما قد يكون مازال هناك خلاف مستمر فى تقييم هذه العملية ومدى صلاحيتها للحقوق المصرية والحقوق العربية إلى أخره .. ورغم ذلك فهو حدث سياسى لما نأخذ هذا الحدث طبعا.. عملية مبادرة السلام فى حد ذاتها وفجأة أنه سيزور اسرائيل وسيقابل القيادات الإسرائيلة فى عقر دارها، مثل ما هم يقولون هذا الحدث الذى لم يكن يخطر على بال أحد فى العالم أنه ممكن أن يتحقق وبالقطع لم يكن يخطر على بال أى عربى سواء كبير أو صغير أنه ممكن يعيش فى يوم، ممكن يرى فيه عملية السلام ... فهذا فرد وحيد فكر فيها وأخذ المبادرة وعملها وأدى بنتائج وهى تحرير سيناء وعودة الأراضى المصرية ومعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل وفتح الحوار بين مصر وإسرائيل على باقى الحقوق العربية. مرت عشر سنين تقريبا أو أكثر ١١، ١٢ سنة جميع الحكومات والقيادات العربية التى عارضت هذه العملية والتى اعتبرت أن السادات متجه نحو الجحيم هى اليوم أطراف فى بدايات حوار مع إسرائيل من أجل استرجاع الحقوق العربية... صحيح الوضع العالمى هو أحد العوامل الأساسية التى أقنعت القيادات العربية بأن هذا هو الطريق المتاح فى هذا الوقت لكن ما علينا يعتبر أن هذه ميزة فى حق الرئيس السادات أنه بيدى لا بيد عمرو لكن هو كان وقتها عندما تطوع بالمبادرة من العوامل التى انجحته إلى حد كبير ليحصل على قدر من النتائج ... ونحن اليوم غير قادرين أن نحصل عليها على باقى الجبهات العربية كان راجع إلى أنه كان

مالك زمام المبادرة وبأنه لم يكن مفروض عليه.

السادات تطوع بها ففاجئ العالم ووضعه فى مرحلة ذهول نفسى ولذلك كان يسميها عملية هجوم نفسى Psychological فجعلت العالم كله مبهور بهذه الخطوة وبالتالى مساند لهذا البطل الذى كانت لديه الشجاعة أن يخطو خطوة مثل هذه فساعدته إلى حد كبير أن يواجه عدو متعسف صلف لا يسلم بالحقوق بسهولة كما هو واضح لنا اليوم فى المفاوضات التى تجرى فى مدريد وفى موسكو وفى غيره ... وحتى اليوم رغم الضغوط الأمريكية على إسرائيل إلا أنها مازالت متعسفة ومتمسكة بمناقشة اجرائيات وشكليات ولا تريد أن تدخل فى الموضوع وجميع الحكومات والأطراف العربية التى عارضت السادات وعادته واتهمته بالخيانة لأنه أتصل بإسرائيل اليوم تجلس وتدخل فى حوار وإسرائيل تتمنع أيضا و لا تريد أن تمنحهم حتى الفرصة وهم أنفسهم يجلسوا ويتفقوا.. ونستطيع أن نقول أن السادات كان سباق بدون شك وواضح على سبيل المثال فى نقطة أخرى مصر أخذت لا شك من العوامل الأساسية التى أثرت على التطبيق الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى ووجود الاتحاد السوفييتى كدولة كبرى وككتلة شرقية تحمى المجتمعات التالتة والتى تتجه إلى الاشتراكية بدأ الرئيس السادات.. لا نستطيع أن نسميه بصراحة تغيير النظام الاشتراكى فى مصر نحو مزيد من الليبرالية والإنفتاح نحو الاقتصاد الحر ونحو الديمقراطية، وكان يعتبر ذلك فى ذلك الوقت لدى بعض التيارات الفكرية فى مصر وخارج مصر أيضا نوع من الخيانة من الفكر السياسى لهذا المجتمع، أو ما أخذ عليه المجتمع خلال السنين بعدها نقول بحوالى عشرة سنين سنة ١٩٨٥ بدأ الاتحاد السوفييتى نفسه يخرج من هذا التطبيق وحصل هذا التطور المذهل الذى حدث... اذن الرئيس كان سباق بعشر سنين ونستطيع نسميها الآن الإتجاه السياسى الغالب اليوم فى الفكر السياسى فى العالم أن يكون اتجاه نحو الديمقراطية ونحو الاقتصاد الحر وإلى آخره.. طبعا أنا أضعها بين قوسين.. لاشك الاتجاه نحو الديمقراطية فى رأيى هو لصالح الشعوب بما فى ذلك شعوب العالم الثالث وأنا لا اعتقد أن هناك ديمقراطية ضارة بالشعوب بشرط أن تمارس ممارسة جيدة... أما عملية الإتجاه الحر

وفقا لقوانين السوق الحرة، كما هو مطبق فى العالم الغربى، فأنا شخصيا لى تحفظ على ذلك ليس بالضرورة أن يكون هذا مناسب لجميع مجتماعات العالم الثالث لأن لكل منهم درجة نمو معينة وإمكانيات اقتصادية معينة وقيم حضارية وثقافية مختلفة لابد أن تؤخذ فى الإعتبار عند تحديد وتعميق مفهوم الذى بالضرورة يجب أن يكون مفصل تفصيلا محليا لكل مجتمع من المجتمعات ولا نستطيع أن ننتقل لهذه النقطة لكن على العموم هى نقطة جانبية.

نهى نافع .. يعنى رأى حضرتك إن هذه نقطة خارجة بالنسبة لمجتمعنا فى هذا الوقت وكان الإنقلاب المفاجئ نحو الإنفتاح بهذا الشكل لا يكون بهذه الصورة.

منصور حسن .. لا أنا أقول الرئيس كان سباق فى عملية الديمقراطية وفى عملية تغيير النظام الاشتراكى نحو الإنفتاح لكن انا أتكلم عن هذه الأيام بعد ما العالم كله أخذ بالنظرية، وحاليا كل حركة سياسية تقول لك النظام العالمى أصبح بهذا الشكل.. ومن خصائص عضوية هذا النظام أن الدول تكون ديمقراطية وإن اقتصادها يكون اقتصاد حر... أنا أقول الديمقراطية شرط جيد جدا لأن انا لا أعتقد أن الشعب يعانى من الديمقراطية، بل بالعكس بيعانى من عكسها لكن عملية الإتجاه نحو السوق الحر بالمفهوم الأمريكى..... الليبرالى الكلاسيكى هذا .. الذى لى تحفظ عليه .. فكل بلد لها ظروفها بمعنى لاشك أن من عوامل أو من العوامل التى تؤثر على التطبيق السياسى والإقتصادى فى مجتمع بشرى معين هو الهيكل القيمى الذى ينبع من وجدان هذا المجتمع، وهذا الهيكل القيمى فى حد ذاته وليد تراث حضارى وثقافى على مدى تاريخ هذا المجتمع فعندما نأخذ المجتمع الأمريكى نجد أن من أهم خصائص الهيكل القيمى الخاص بهم، وهمه يعتزوا به ولا غبار عليه مثلا مبادئ مثل الاعتماد على الذات وهى نابعة من ظروف تكوين المجتمع الأمريكى كلها .. كانت بلاد واسعة وقاحلة ووصل هناك المهاجرين وكل شخص لابد أن يذهب إلى الصحراء فى أقصى البلاد ويقيم حياة من أول وجديد، فمن هنا تأتى الشخصية الأمريكية التى تعجب بالخروج إلى البرارى والإعتماد على الذات

وخلق حياة من العدم.. هذا كله يشكل القيم الأمريكية.. الخاصية الأخرى أو خاصية ثانية مرتبطة بذلك في الهيكل القيمي الأمريكي مثل الإعتماد على الذات وكقولهم Every one for himself العامل الثاني أنه مساعدة فقط لمن يساعد نفسه .. بمعنى تكون هناك مساعدة في وضع احتياج ولكن ليست على الدوام للضعيف للغلبان ولكن توجه للإنسان الذي يساعد نفسه... فهذه قيم لاشك أنها بتؤثر على التطبيق السياسي والإقتصادي في مجتمع مثل هذا .. وعندما نأخذ في المجتمع المصري مثلا والمجتمع العربي عموما ونتيجة لوجود الأديان في المنطقة منبع الأديان وإلى أخره سنجد مثلا عكس قيمة الإعتماد على الذات هناك تركيز أكثر على عملية الإرتباط العائلي والإرتباط الإجتماعي وأن الناس تقريبا متشابكة.. فعملية اعتماد متبادل نتيجة لروابط عائلية وجغرافية إلى أخره... ونرى نتيجة الجانب الروحاني في هذه المجتمعات أو مرتبط بالعامل الأول وهو مبدأ التكافل الإجتماعي مبدأ أساسي في الخلفيات بمعنى إن الإنسان الذي يخرج هو الذي لا يمارس مبدأ التكافل الإجتماعي ويضع نفسه في موضع العيب وبالتالي نجد أن الانانية الفردية مثلا في المجتمع الغربي، وأنا اقر واقع فقط، وله مميزاته وله عيوب الأنانية الفردية هناك وعندما نأخذ صور يعني ليست مستساغة أو هي تكون موضع إعجاب لنا وموضع هذا من حقه هو أناني لأنه يدافع عن حقوقه فقط ولا يعنيه الغير... أما عندنا أي مظهر من مظاهر الأنانية صحيح إن هناك ناس تطبقه لكن تطبقه وهي في موضع استنكار وتطبقه على استحياء، فهنا إختلاف في القيم تجعل التطبيق الإقتصادي والسياسي لابد أن يكون مختلف، وهذا عامل من كثير في ذهني. وليس بالضرورة نظام اقتصادي ناجح في مجتمع هو بالضرورة يناسب مجتمع أخر.. ممكن يكون ملهم.. ممكن يكون فيه كتير من التجارب الشخص يستفيد بها لكن لاغنى أن نضع نظم خاصة Any Way. نرجع ونقول أن الريس السادات كان سباق مثل قولنا فيما سبق في عملية السلام وفي عملية الديمقراطية أيضا رغم انها أصبحت موضة سياسية في العالم.

لابد أن نأخذ في الإعتبار الممارسة الديمقراطية في العصر الحديث لأن الريس السادات سنة ٧٤ هي ٧٤ على وجه التحديد بورقة أكتوبر بدأ من سنة ٧١

سيادة القانون لكن سنة ٧٤ كانت ورقة أكتوبر هى التى فتحت الباب للمنابر والأحزاب وغيره ولابد أن نكون واضحين هو لم يكن يخلق نظام ديمقراطى جديد، هى كانت الحقيقة إنهاء لفترة إيقاف النظام الديمقراطى وكانت عودة لتطبيق القانون.

نهى نافع .. هو توقف كان فى فترة ٢٠ سنة الخاصة بعبد الناصر وعودة الروح الديمقراطية فى مصر...

منصور حسن .. عودة الروح الديمقراطية فى مصر لأن هناك فرق عندما يطبق فى مجتمع لم يكن عنده أى فكر ديمقراطى يقوم الشخص بعمل ديمقراطية فيه هذا موضوع وأن مجتمع عطلت الديمقراطية واستعاداتها هذا موضع أخر لأن هذا طبعا سيؤثر على حاجات كتير حتى أوضح حاجة فى حاجات أعمق من ذلك فى مسألة تبدو شكلية وتعد رمزية تلاحظ أن ٩٩٪ من الأحزاب التى عادت بعد عودة الديمقراطية كلها لها أسماء أحزاب ما قبل ٥٢.. الوفد والحزب الوطنى نفسه الخاص بالريس السادات نفسه المفروض أنه مستلهم من الحزب الوطنى الخاص بمصطفى كامل وحزب الوفد وحزب العمل.

نهى نافع .. فؤاد سراج الدين رجع بنفس رئاسة ....

منصور حسن .. وحزب العمل وهو أصلا حزب مصر الفتاة واسمه حزب العمل الاشتراكى وهو خاص بالزعيم أحمد حسين وكان الأستاذ إبراهيم شكرى نائب رئيس الحزب أيام أحمد حسين.

نهى نافع .. هذه فعلا نقطة جديدة أننا ممكن أن نقول أنه استكمل أو بث الروح فى المسار الديمقراطى بعد توقف ٢٠ سنة بعد الثورة.

منصور حسن .. فى رأيى الخاص أنه رغم أن بعدما عشت التجربة تقريبا حتى الآن .. رأيى الخاص أنه للأسف رغم ان من أهم أسباب تأييد المواطنين لثورة ٢٣ كان القضاء على الاستعمار والقضاء على النظام الملكى من أجل تحقيق ديمقراطية أكثر مثالية.. وبالتالى يحصل تقدم اقتصادى وإجتماعى.. إلا أن عدم اقامة

ديمقراطية سليمة والذى كان من مبادئ الثورة الستة ... عدم تطبيق هذا المبدأ فى رأيى كان أخطر سلبيات ثورة ٢٣ مع اقتناعى بثورة ٢٣ يوليو و إيمانى بها حتى اليوم، أنه حدث تاريخى كبير جدا، ليس فى مصر، وإنما فى العالم الثالث كله ولكن ما يعز على أنه عدم تطبيق مبدأ إقامة حياة ديمقراطية سليمة رغم إن الجو فى مصر كان مهيأ تماما. الحياة السياسية التى نعيشها بدأت نتائج الأستفتاءات وهى ٩٩٪ والناس بتنكت على هذا الموضع لأنه طبعا نكته لأن كل الناس تعلم إن هذا لا يحدث.. لكن أؤكد لك إن فى السنين الأولى من الثورة كان الإجماع الشعبى فى تأييد الثورة لا يقل عن ٩٩٪ لأن هناك إجماع، إننا نريد ثورة وطنية ضد الاستعمار وضد النظام الملكى من أجل إقامة حياة ديمقراطية سليمة لكى يتم التقدم.

نهى نافع .. الذى حصل إن الحياة تقهقرت ولم تتقدم...

منصور حسن .. عدم تطبيق مبدأ إقامة حياة ديمقراطية سليمة لأسباب رجال الثورة يقدروا يبرروها ويشرحوها، لكن لو تقرأى مذكرات السيد عبد اللطيف بغدادى ومذكرات خالد محيى الدين وكثير من رجال الثورة، حتى من الصف الثانى نجد أن هؤلاء الناس المستنيرين منهم بعد مرحلة معينة بدأوا يشعروا عدم تطبيق الديمقراطية فى مصر كان من أخطر سلبيات الثورة التى كادت أن تضيع بكل إيجابياتها.. بدأت تتحول إلى نظام ديكتاتورى شمولى وبدأ النظام الديمقراطى فى مصر أواخر القرن الـ ١٩ وكان سابق أى دولة فى العالم التالت سواء كان فى أفريقيا أو فى أسيا، الجمعية التشريعية الأولى وهى كانت فى السبعينات ١٨٧٠ حاجة وسبعين أو بداية الثمانينات وبعد ذلك حركة وطنية شعبية نتيجة وجود الاستعمار البريطانى ووجود أحزاب تنادى باستقلال مثل الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل ثم ظهور حزب الوفد نتيجة ثورة ١٩ ثم دستور ٢٣ وتطبيقاته... ووجد أهم شئ فى الممارسة الديمقراطية فى مصر بأتصور فى الفترة ما قبل ٥٢ كانت رغم العقبات الموجودة فى وجود استعمار أجنبى ونظام ملكى إحساس المواطن بأنه مؤثر فى مجرى الأمور فى البلد بمعنى أن المواطن لم يكن قد وصل إلى الخنوع والسلبية أى أن هناك حكومة أو

قيادة هى المسئولة أنها تعمل كل حاجة .. كان المواطن وقتها بيشعر أن له دور فى مقاومة الأنجليز لابد أن له دور مقاومة النظام الملكى.. لابد أن يقاوم الأحزاب عندما تفسد أو عندما تسئ الحكم.. من هنا كانت المظاهرات والمنشورات وتكوين الجمعيات الخيرية والجمعيات الإجتماعية وكان هناك حركة ونشاط سياسى نسبيا كانت كبيرة جدا لأن الفرد وهو الخلية السياسية الأساسية فى المجتمع كان بيشعر أن له دور، للأسف الذى حصل عكسها بعد الثورة على غير ما كان الإنسان يتمنى كان يتصور إنها لابد أن تنمو وأنها تنمو أكثر.

نهى نافع .. أنا أرى فعلا أنه سيعطى شكل جديد للبحث ووجهة نظر جديدة لم تكتب فى نقطة بث الروح فى المسار الديمقراطى ما قبل ثورة ٥٢.

منصور حسن .. لأن هنا البحث يتناول موضوع الممارسة الديمقراطية فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات ولا يمكن الإنسان يبحث الممارسة الديمقراطية فى عهد الرئيس الراحل وهو موضوع البحث بدون إيضاح الوضع قبلها لأن الشخص لو نظر إلى الديمقراطية فى عهد الرئيس السادات نظرة مجردة فقط فى حدودها يقول هذه ليست ديمقراطية.. وبمقارنتها بما يحدث فى أمريكا وانجلترا .. لكن عندما نراها فى إطار نظام شمولى كان سابق لها لمدة ١٥ سنة أو أكثر أو نظام محاولة لتطبيق نظام ديمقراطى لمدة ٥٠ و ٦٠ سنة قبلها نستطيع أن نفهم القيمة النسبية وفى نفس الوقت عنده مفهومية Consideration ... لماذا التطبيق الديمقراطى فى عهد الرئيس السادات لم يأخذ الأبعاد أو السرعة التى نتمناها لأن هناك عقبات سابقة هى التى أخرتها.

نهى نافع .. أو كانت النفسية المصرية فى فترة الـ٢٠ سنة حصل فيها خلل فى المجتمع وتركيبة الناس وتركيبة الطبقات ....

منصور حسن .. حصل للأسف حصل قهر لشخصية المواطن المصرى يعنى إذا قلنا وأنا طبعا يؤسفنى أنى اقول ذلك فى رأيى تقييم موضوعى وارجع واكرر أن هذا لا يبخس ولا ينكر مزايا ثورة ٢٣ يوليو لكن أهم نقطة سلبية هى حصل تأجيل

لإقامة ممارسة ديمقراطية حقيقية بعد الثورة .. ونتيجة ذلك عندما لا يكون هناك ديمقراطية ممكن النظام ينزلق على أيدى اتباعه فى الصفوف حتى الأخيرة.. ثم توصل لفوق إلى ممارسات عكس الديمقراطية ممارسات ديكتاتورية.. والممارسات الديكتاتورية لاشك ان من أهم خصائصها القهر.. هنا نضع ايدينا على محور المحنة التى عانى منها المواطن المصرى وإن كان يمكن أن يشار إلى قهر على أيدى الاستعمار وعلى أيدى الأسرة المالكة.. هذا يكون من نوع أخر غير ما يتم على أيدى ابناءه الذى كان يأمل فيهم خيرا... بمعنى أن هناك فرق لو أخذنا التطبيق حتى على المستوى الشخصى أى إنسان كبنى أدم عندما يتعرض لأذى على يد شخص أخر ممكن تحيق به آلام نفسية.. لكن عندما يتعرض لأذى على يد شخص طبيعة الأمور لا ينتظر منه غير خير ممكن تحطمه – وأسف فى التعبير – مثل ابن بيهين أبوه، الأب ممكن يتهان ويدخل فى مشاكل مع ناس و يصلح من أموره ويكسب ويخسر لكن عندما تأتى من شخص غير مقبوله منه يتحطم ..وأعتقد أنه احنا تركنا هذا الكلام ودخلنا فى السياسة الحالية ... أعتقد للأسف إن هذا ما حصل للمواطن المصرى اليوم ومازال مذهول مما حصل له ولم يفق منه حتى اليوم.. وأخذ على الممارسات السياسية للأسف مازال طبعا يمكن هناك محاولة الآن نتيجة حرية بمعنى توجد حرية أكبر مساحة من الحرية فى إبداء الرأى وفى الكتابة لكن لم تحدث جهود كافية لتعميق الديمقراطية وسيكون أهم مظهر من مظاهرها إن المواطن يبدأ يتخلى عن الشخصية المزدوجة التى وضع نفسه فيها .. الشخصية المزدوجة بمعنى أن يكون له فكر معلن وفكر مبطن عندما يتكلم مع الناس فيما يتعلق بالشئون العامة يتكلم وهو خائف وإن هذه الآراء لا تضعه فى مشاكل.

نهى نافع .. كانت واضحة بشكل فظيع أيام الثورة وبدأت طبعا تقل.

منصور حسن .. قلت كانت أيام الريس السادات طبعا هو الذى عمل ذلك طبعا والفضل يرجع فى الحقيقة أنه أعاد الإطمئنان إلى الناس... سيادة القانون وتعدد الآراء ولا ننسى لأن هذه هى الأسس .. طبعا بعد ذلك فى السنيين الأخيرة التى

نعيش فيها لاشك إن هذه المبادئ تعمقت وأصبحت تمارس اليوم على نطاق أوسع وأوسع ... لكن يظل الشق الأخر من الديمقراطية هو الشق الذى سيغذى هذا الجانب إن هذه الآراء الحرة الصريحة التى تعلن لابد أن يكون لها أثر على السياسة العامة بمعنى أن لاتكون ديمقراطية الكلام ولاتكون ديمقراطية الممارسة عندما تكون هناك آراء فى المجتمع لابد أن تجد من يرد عليها ولابد أن تجد إذا ما كانت هى مقبولة لابد أنها تطبق لكن ناس تتكلم فى الهوا وناس تانية تنفذ حاجات ليس لها علاقة بالكلام الذى يقال.

نهى نافع .. حضرتك أثرت نقطة مهمة جداً أعتقد أنها ستعطى للبحث شكل جديد .

منصور حسن .. أنا لفت نظرك إن هذه الجزئية فى صلب الموضوع وهى ستكون الجديد وهذا يستوقف لجنة المناقشة إنها لأول مرة نرى إن هناك تقسيم.. لكن أنا مقتنع به منطقى لهذا الموضوع ومبنى على أسس معينة وهذا اسمها مرحلة الانطلاق والدليل على ذلك أنه حصل فيها كذا وكذا وإلغاء الحراسات وإيقاف المعتقلات وحرق أشرطة التسجيل الخاصة بوزارة الداخلية.. وعندما ذهب إلى سجن القلعة أو الموقع أمام سجن القلعة... ورقة أكتوبر ٧٤ وهذه كانت أول مرة منذ إقامة النظام... نظام الحزب الواحد أول مرة وتانى من من؟ من رئيس الجمهورية نفسه، ورئيس الاتحاد الاشتراكى، ينقد فيها الفكر الموحد داخل الاتحاد الاشتراكى، ويقول ما هو حقيقة طبعا معروفة للجميع بإختلاف الرأى، ليست فقط طبيعة، وإنما يشجع على إختلاف الرأى، وبعد ذلك تمشى فى هذا المسار أكتوبر ٧٤ ينتج عنه منابر متحركة ولا ثابته.

نهى نافع .. هذا كله سيكون داخل نحو مرحلة الإنطلاق.

منصور حسن .. هذه مرحلة الانطلاق ... ونقول هذه المرحلة تحصل وتنتهى فى أحداث يناير المفروض الذى يحصل ان الناس تنتظم فى ممارسة الديمقراطية حتى عندما تحتج تحتج بأسلوب يساعد على الممارسة الديمقراطية وليس أسلوب فوضوى، أو أسلوب عنيف لاشك إن الجماهير معذورة فى إنها فوجئت بأن الحكومة بتطبق زيادات فى الأسعار فى الوقت الذى أعلنت فيه عدم وجود زيادة فى الأسعار.. فى نفس الوقت عملية الكبت القديم التى كانت تحرمها من

مـجـرد أنهـا تفكر تـخـرج فى الشـارع.. وجـدوا أن هـذا الـقـيد اتـقك من عليـهم... فـخـرجت فى خروج عـاصف كاد أن يؤتى على النظام كله فـلاشك أن هـذا يكون له رد فعل عنـد الريس .. رد الفعل هذا أن لا آخذ مـواجهة ولا تغيير عنيف فى المسار.. لم يحـدث تراجع كامل من جـانبه لكن لاشك أن جعـله أكثر حـرصـا فى عـملية المـارسـة وليسـت بالانطلاقـة التى كـانت مـوجـودة فى المـارسـة فـبـدأ يظهـر وبدأت الناس تعـيش مـرحلة ليس هـناك تراجع عن الديمقـراطية ... لكن فى نفس الـوقت هـناك بعض إجـراءات لا تـتـفق فى ذهـن كـثـير من النـاس إنهـا إجراءات ديمقـراطية مثل قـوانين حماية الجـبهة الداخـلية والتـقـييد على التـحرك اليسارى فى المجتمع وإلى آخره.

نهـى نافـع .. فى قيود أو عقبات تعرقل...

منصور حسن .. تعـرقل المسـيرة العـملية عندمـا يحـدث ذلك يكون هـناك ردود أفـعـال من القوى السـياسـية الموجودة فى المجـتمع، فبـالتالى يحـصل على تصعـيد متبادل نوصل بالتـصـعـيد المتبادل إلى أن يجـد الريس نفسـه فى موقف لابد أن يحـسم عـملية المواجـهة مـع المعارضـة، فيـدخل فى الفـترة الأخـيرة التـى اسمـيهـا فـترة الحـسم أن يقـرر أن يواجـه المعـارضـة كلهـا فى المجـتمع.. طبـعـا فى ذهنه هـو مـا يبـرر ذلك.. إن هـذا التـصـعـيد المتـبادل ممكن يؤدى إلى عـدم اسـتـقـرار عنيف فى المجتمع وهـو مسئول أنه يحافظ على الاسـتقرار الثانوى الأهـم ان كان الانسـحاب من سـيناء لـم يكن قـد تم بالكامـل كـان الإنسـحـاب الأول فـقـط هـو الذى تم والانسـحـاب الثـانى علـى وشك أو مـنتظر أن يـحـدث فى أبريل ١٩٨٢ فـكان يخشـى أن عدم الاسـتقرار لو تصـاعد أكثر من ذلك مثالا ممكن إن إسـرائيل تأخذ ذلك ذريعة لكى تؤجل عملية الانسـحاب على الأقل هـذه هـى المبررات التى كانت معروفة فى ذلك الوقت.

نهـى نافـع .. للأسف عملية يناير ٧٧ أدت إلى تردد.. والتردد أدى إلى تصعيد مـتبادل.. التصعيد المتبادل أدى إلى حسم من جانبه.. الحسم من جانبه أدى إلى استعمال العنف.

حديث الأستاذ خالد محيى الدين

نهى نـافـع .. ما مدى تحقيق السادات للديمقراطية التى كان ينادى بتطبيقها ... بشكل كامل أو غير كامل ؟ ...

خالد محيى الدين .. فى رأيى أن السادات لإنه كان ينوى تغيير السياسة الاقتصادية بمصر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مفتوح فإنه كان لابد لهذا من تغيير فى النظام السياسى لأن النظام السياسى كان قائم على تنظيم موحد هو تحالف قوى الشعب العامل والاتحاد الاشتراكى... إما أن يكون هناك إنفتاح اقتصادى ورؤوس أموال وقطاع خاص ينمو .. فذلك يستدعى إن الوضع السياسى يتغير...

ولذلك هو رفع شعارات.. أول شعار رفعه التعددية داخل الاتحاد الاشتراكى أو المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى، ووضع شروط هامة جداً على قيام المنابر... فقد أقتصر على ثلاثة منابر، منبر الوسط المصرى العربى الاشتراكى ومنبر اليمين الأحرار الاشتراكيين ومنبر اليسار اللى هو التجمع.

وبعد ذلك أعلن فتح قيام الأحزاب وضع قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والخاص بقيام الأحزاب الذى وضع فيه شروط أنه لازم للحزب أن يكون له ٢٠ نائب وبعد ذلك تعددت ... إذن هو أطلق ما يسمى بالتعددية المشروطة بشروطه هو ... وعمل حاجة إسمها اللجنة المركزية وضم لها قيادات الأحزاب كلها وحتى بعد ذلك ضم لها فؤاد سراج الدين بعد قيام حزب الوفد ... وتكون مثل لجنة وطنية لكى يظل هو مسيطر على الموقف بمعنى إنه باستمرار يفكر أن تكون التعددية تحت نظام أبوى هو رئيسه يعنى رئيس الكل ... اليسار واليمين ... لكن هذا فى واقع الحياة لا يمكن، وبعدين لما يلاقى هذا عدم نجاح ... فعمل الحزب الوطنى الديمقراطى.. وأصبح هو رئيس حزب... فأنتقل من هنا .. من رئيس محايد إلى رئيس حزب... ولأن الدستور المصرى بيجعل رئيس الجمهورية رجل غير عادى.. رئيس الجمهورية فى النظام المصرى يضع السياسة العامة للدولة مع مجلس الوزراء إذن هو صانع سياسة وليس مجرد

رمز ينتخب من البرلمان فدخلت الحياة التعددية فى مصر والديمقراطية فى مصر فى مأزق وهى فى مأزق حتى يومنا هذا مع التعديلات الخفيفة، أن يكون رئيس الحزب الوطنى هو رئيس الجمهورية والمحافظين هو الذى يقوم بتعيينهم ورؤساء المدن يعنى يبقى الجهاز الإدارى كله جزء من السلطة الحاكمة وهذا النظام هو فى رأى البعض إن هو استمرار للإتحاد الاشتراكى بصورة أخرى لكن عملوا تعددية شكلية وتعرف رؤوس الأموال بالخارج أن هناك برلمان وهناك أحزاب لكن هى أحزاب غير قادرة على الوصول إلى السلطة بإمكانياتها القائمة مهما كانت برامجها جيدة.. لأن المسألة إمكانيات فى النهاية ... أنا ماسك الخدمات ... ماسك جهاز المحافظين ... ماسك الإعلام ... يعنى الديمقراطية مقيدة بشروط.

نهى نافع .. يعنى بالطريقة دى لم تتحقق ؟ ...

خالد محيى الدين .. أنا ماعرفش هو كان حاطط فى ذهنه أيه ... فهذه مسألة شخصية ... أنا ماليش دعوه باللى بيفكر فيه ... هو كان بيدافع ويقول أن أحنا عندنا ديمقراطية .. وعندنا حرية رأى... هو يقول زى ما هو عايز ... والواقع الحقيقى حاجة تانية.

نهى نافع .. هل السادات كان .. بإعتبار أن حضرتك كنت معاه من بداية الثورة ... هل هو كان يؤمن بمبدأ الديمقراطية ... ولا هو تطور تبعا للظروف ... ؟

خالد محيى الدين .. أنا ما أظنش طول وجودى معاه فى مجلس قيادة الثورة أنى شعرت أنه كان متجه للديمقراطية ... بالعكس .. كان أزمة الديمقراطية... كانت معايا أنا ... ما كنتش معاه هو وقف فى المجموعة الأخرى طبعا الحجة كده أن الثورة كانت مهددة – وهذا ممكن – لكن ما سمعتش عنه نزعات للديمقراطية وعندما تولى الحكومة والحزب الوطنى هو كان لديه السلطة ... سلطة إتخاذ قرار أكثر من عبد الناصر ... يعنى السادات ما كانش حواليه مراكز قوى كثيرة.

سياسيا طبعا فيه مراكز قوى اقتصادية موجودة لكن القرار السياسى ...

انفرد هو بإتخاذ القرار - أنا ما أعتقدش أن هو كان عنده جذور ديمقراطية .. والناس الظروف بتغيرها ... وهو كان عاوز يعمل إنفتاح بالتدريج وهذا رأى مصطفى خليل وأحنا الوضع بتاعنا فى مصر .. الرئيس سلطاته كثيرة وهو بيضع السياسة وكونه أنه يعمل تعددية داخل الاتحاد الاشتراكى ... هذه خطوة هتتلوها خطوات والحياة هتيجى تدريجيا - فى وجهة نظره لوحده - وأحنا كحزب التجمع شايفين أن فيه قيود على الحياة الديمقراطية وبالرغم من أنه فيه قيود ما بنقفلش الدكان ونمشى لأن أحنا عندنا أمل فى يوم من الأيام تزول القيود ويعود الوضع ... حيكون أحنا موجودين فأحنا لما نقفل الدكان ونروح ما فيش أمل فى حاجة.

نهى نافع .. لكن هو بدأ ونواياه كانت ....

خالد محيى الدين .. بغض النظر عن نواياه كانت أيه ... هو فتح الطريق لفكرة التعددية .. وكان مبدأ وجود التعديية لكن بقى المجتمع زى ما هوه وإذا ما مشيش للأمام هيقف دلوقتى المجتمع واقف والإصلاح مش ماشى لأن الإصلاح الاقتصادى لازم يواكبه إصلاح سياسى ويبقى فيه أحزاب .. وأن الأحزاب تيجى بقوى حقيقية ... وعدم وجوده ... أعطى صور مشوشة لحكاية الإرهاب وإلى آخره ... أفرضى الناس مش عايزة الحكومة ومش عايزة الجماعات المتطرفة تعمل أيه لازم يبقى أمامها خيارات دى مش مجرد خيارات الحكومة والإعلام بيقولوا الأحزاب دى ولا حاجة مش كده ولا أيه ... ضعيفة والناس تروح سكاته ... وسلبية يبقى ما فيش غير الجماعات وحزب الحكومة والناس تعبانه فالديمقراطية بتدى الناس حق الإختيار دى بقى مش بتوفره ... فاكره أن من مدة كان بيناقش فى الإذاعة والتليفزيون فى مجلس الشعب فوقف النائب بتاع التجمع وقال لهم بتتكلموا ضد النظام الشمولى ما فيش جهاز شمولى اد الإذاعة والتليفزيون ما حدش فى مصر يعرف حد غير بتوع الحكومة لدرجة أنكم بتعلنوا وبتقولوا لجنة المرأة - ما فيش حاجة أسمها لجنة المرأة - غير لجنة المرأة فى الحزب الوطنى يعنى محتكرها حزب واحد فى الشارع - الناس ما بتسمعش غير رأى واحد ... وهو طبعا لو أجريت انتخابات حرة دايما

حـزب الحكومة فى مـصـر هـيبـقى أقـوى الأحـزاب ... لكن مش بالدرجـة دى – دلوقـتـى هـم عندهـم ٩٠٪ – والوضـع الـعـادى يكون عندهـم ٦٠٪ أو ٥٠٪ يعنى فيه فرصـة للمناقشة .. المناقشة البناءة.

حديث المستشار أحمــد الحفنى

ويقول السيد المستشار أحمد الحفنى المنتدب مرتين مستشاراً قانونياً برئاسة الجمهورية فى فترة تولى الرئيس السادات رئاسة الجمهورية.

** مما لاشك فيه أن السادات قفز بمصر قفزة كبيرة فى الإتجاه الديمقراطى وذلك بالمقارنة لما كان قبل بداية فترة حكمه وذلك أيضا دون أية مقارنة بالديمقراطية فى النظم الغربية ويتضح ذلك جليا إذا ما حددنا ما قدمه السادات من أمن وأمان للمواطن المصرى وما قدمه من حرية القول وتعدد الأحزاب لكن السادات لم يعمل مبدأ الفصل بين السلطات – وهذا أساس ديمقراطى لا غنى عنه – كما هو مطبق فى الدول الغربية فإنه وإن عالج أمر استقلال القضاء وأعاد للقضاه حقوقهم المغتصبة فى مذبحة القضاء فأعطى القضاء استقلالية وهيبة كان يفتقدها إلا أنه لم يستطع بل لم يشأ أن يحقق التوازن المطلوب بين السطلة التنفيذية والتشريعية وهذا أمر نفتقده حتى اليوم.

وستظل مصر تفتقد هذا التوازن طالما أن الدستور سنة ١٩٧١ لا يتناول التعديل ذلك أن نصوصه وأحكامه تتضمن كثير مما يسمى طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، فإذا كانت السلطة التشريعية فى البلاد منذ عصر السادات وحتى الآن تتكون من مجلسين، الواقع أن هذا أمر شكلى بحت وغير واقعى... مجلس منهما (مجلس الشورى) لا سلطة له لا فى التشريع ولا فى الرقابة ومن ثم فهو ليس مجلس تشريعى وليس سلطة تشريعية أو حتى جزء منها. أما المجلس الآخر وإن كان يعتبر السلطة التشريعية الأولى فى البلاد إلا أن سيطرة السلطة التنفيذية عليه تشكل سطوة بحيث تتحكم فى التشريع وفى مواعيده ويسهل لها هذه المهمة ان نسبة المثقفين فى ذلك المجلس ضئيلة جدا ومن هنا يقع الأعضاء – خاصة عند التصويت – فريسة لإتجاه منصة المجلس وحزب الأغلبية.

هذا عن الجانب الديمقراطى فى فترة حكم السادات ...

** يبقى الجانب السياسى فى شخصية السادات ..

ففى يقينى أنه كان يمثل عبقرية سياسية فذة استطاعت أن تتنبأ – ومنذ منتصف

السبعينات - بما حدث على الصعيد العالمى فى بداية التسعينات ذلك أن السادات قد حسب كل حساباته السياسية المحلية والعربية والخارجية من منطلق إنتهاء ما كان يسمى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية وذوبان كل هذه القوى الدولية وتفككها وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم وهو الأمر الذى عبر عنه عبارة موجزة معلنا (١٠٠٪ من أوراق اللعبة فى أيدى الأمريكيين) بالرغم من أن الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية برمتها - كانت فى ذروة أمجادها.

** أما عن قرارات ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ قبيل وفاة السادات ...

وقد اعتبرها بعض الساسة أنها تتضمن معانى العزوف عن الديمقراطية إنما فى واقع الأمر كانت عملية (شد ودن) والعبارة هنا للرئيس السادات.. إذ بعد أن صدرت تلك القرارات حاولت الإنسحاب من عملى الندبى والعودة لعملى القضائى إلا إن الوطنى الفاضل المرحوم المهندس سيد مرعى اتصل فى ذات اليوم بالرئيس السادات وتحدث معه فى أمر تلك القرارات فأجابه بالعبارة سالفة الذكر طالبا من المهندس سيد مرعى أن يجمع من كل من تناولتهم هذه القرارات ما أمكن من تظلمات أو مذكرات تثبت أنهم هم على حق وفعلا قمت أنا بنفسى بالإتصال ببعضهم بمن أعرفه من بينهم وطلبت منه ذلك وأعاد إليه الرئيس السادات كل حقوقه وأوضاعه السابقة على قرارات سبتمبر المذكورة.



المراجـــع

أولا : باللغة العربيـــة

أحمد بهاء الدين – محاوراتى مع السادات – الطبعة الثانية – دار الهلال – بدون تاريخ إصدار.

أحمد جلال حماد – حرية الرأى فى الميدان السياسى فى ظل مبدأ المشروعية – بحث مقارن فى الديمقراطية الغربية والإسلام، ١٩٧٨ – دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

ابراهيـم درويـش – النظام السياسى – ١٩٧٨ – دار النهضة العربية.

اسماعيل صبرى عبد الله – الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية – أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – نوفمبر ١٩٨٤ – بيروت.

أمـانى قنديـل – التطور السياسى فى مصر ضمن سلسلة التطور الديمقراطى فى مصر، قضايا ومناقشات إشراف د. على الدين هلال – ١٩٨٦ – مكتبة نهضة الشرق.

أنـور أحمد رسلان – الديمقراطية بين الفكر الفردى والفكر الاشتراكى – رسالة دكتوراه – ١٩٧١ – جامعة القاهرة.

أنـــور محمـــد – شهود عصر السادات – ١٩٩٠ – دار إيه. إم للنشر والتوزيع.

الســيد صــبرى – مبادئ القانون الدستورى – ١٩٤٩ – المطبعة العالمية.

برهـــان غليـون – مناقشات حول بحث د. على الدين هلال، بعنوان : مفاهيم الديمقراطية فى الفكر السياسى الحديث – فى أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٨٤، بيروت.

بطرس بطرس غالى، محمود خيرى عيسى – المدخل فى علم السياسة – ١٩٧٦ – مطابع الأهرام.

ثروت بدوى – القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر – ١٩٦٩ – دار النهضة العربية.

– النظم السياسية – ١٩٨٦ – دار النهضة العربية.

حسن أبو باشا – مذكرات فى الأمن والسياسة – يناير ١٩٧٧ – أكتوبر ١٩٨١ – رمضان ١٩٨٧ – دار الهلال.

حسن نافعة – الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب فى أعمال المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية – مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨.

راشد البراوى – حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر – ١٩٥٢، القاهرة.

سعد الدين ابراهيم – إعادة الإعتبار للرئيس السادات – ١٩٩٢ – دار الشرق.

سليمان محمد الطماوى – السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى – ١٩٨٦ – دار الفكر العربى .

صلاح الشاهد – ذكرياتى فى عهدين – ١٩٧٦ – القاهرة.

صلاح الإمام – حسين الشافعى وأسرار ثورة يوليو وحكم السادات – ١٩٩٣ – مكتب أوزيريس للكتب والمجلات.

صلاح زكى أحمد – مصر والمسألة الديمقراطية – دراسة فى تطور الفكر الديمقراطى والحياة النيابية فى مصر ١٧٩٨-١٩٥٢ – دار الوسام، بيروت.

طارق البشرى – الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠ فى أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٨٤، بيروت.

طارق فتح الله خضير – دور الأحزاب السياسية فى ظل النظام النيابى – رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس – دار نافع للطباعة.

طعيمة الجرف – نظرية الدولة – الكتاب الأول – ١٩٦٦ – دار النهضة العربية.

عبد الحميد متولي – مبادئ نظام الحكم فى الإسلام – ١٩٦٦.

عبد الستار الطويلة – السادات الذى عرفته – ١٩٩٢ – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد العظيم رمضان – تطور الحركة الوطنية فى مصر، ١٩٣٧ – ١٩٤٨.

عبد المنعم صبحي – السادات وثورة التصحيح – ١٩٧٥ – دار الشعب.

عثمان خليل – النظام الدستورى المصرى – ١٩٥٦، دار الفكر العربى.

عزة وهبى – تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر – دراسة تحليلية لآخر برلمان قبل ثورة ١٩٥٢ – ١٩٨٥ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

عصمت سيف الدولة – الديمقراطية والوحدة العربية فى أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى – مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٨٤ – بيروت.

على الدين هلال – التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث – ١٩٧٥، القاهرة.

– السياسة والحكم فى مصر – العهد البرلمانى، ١٩٢٣–١٩٥٢ – ١٩٧٧ – مكتبة نهضة الشرق.

– مفاهيم الديمقراطية فى الفكر السياسى الحديث – ١٩٨٤ – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

فؤاد العطار – النظم السياسية والقانون الدستورى – ١٩٦٥.

محمد الطويل – برلمان الثورة، تاريخ الحياة النيابية فى مصر، ١٩٥٧–١٩٧٧ – طبعة ١٩٨٥، المطبعة العالمية.

محمد الطويل – لعبة الأمم والسادات – ١٩٨٨ – الزهراء للإعلام العربى.

محمد حسنين عبد العال – رقابة مجلس الدولة لقرارات الضبط الإدارى الصادرة بالتطبيق للمادة ١٦ من الدستور الفرنسى والمادة ٧٤ من الدستور المصرى – ١٩٨٣ – دار النهضة العربية.

محمد ماهر أبو العينين – الانحراف التشريعى والرقابة على دستوريته – دراسة تطبيقية فى مصر – رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس.

مصطفى الفيلالى – الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد فى الوطن العربى (اعتبارات نظرية) فى مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٨٤ – بيروت.

موسى صبرى – السادات الحقيقة ... والأسطورة – ١٩٨٥ – المكتب المصرى الحديث.

نبيل راغب – أنور السادات رائد للتأصيل الفكرى – ١٩٧٤ – دار المعارف بمصر.

نعمان أحمد الخطيب – الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة – رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس.

وحيد رأفت – دراسات فى بعض القوانين المنظمة للحريات – ١٩٨١ – منشأة المعارف.

يحيى الجمل – الأنظمة السياسية المعاصرة – دار النهضة العربية.

– ظروف وضع دستور ١٩٢٣ – مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٦٨ – العدد الثالث.

ثانيا : أحاديث خاصة

– حديث السيدة جيهان السادات.

– حديث الأستاذ منصور حسن وزير الإعلام الأسبق «أثناء فترة حكم الرئيس السادات».

– حديث الأستاذ خالد محيى الدين.

– حديث المستشار أحمد الحفنى – المنتدب مرتين مستشارا قانونيا برئاسة الجمهورية فى فترة تولى السادات الحكم.

ثالثا : المراجع الأجنبية

Borelle (F): Les parties politique dans la France d'aujourd'hui. Paris – 1981.

Burdeau (G): Traite de Science Politique, Tome V., les regimes politiques, Paris – 1985.

Duverger (M): Les parties politiques, 5eme ed. 1964.

Hauriou (A) et Gicquel (J): Droit constitutionnel et institutions politiques, 1980.

Pontier (Y.M.): Introduction a la politique, 1991.

Prelot (M.): Precis de droit constitutionnel, 1953.

Vedel (G): Manuel elementaire de droit constitutionnel, 1949.

الفهـــــرس

الصفحة

مقدمـــــة ٧

الفصل الأول : ماهية الديمقراطيـــة ١١

المبحث الأول : الديمقراطية التقليدية ١٣

المبحث الثانى : تطبيقات الديمقراطية ١٩

المطلب الأول : الديمقراطية المباشرة ١٩

المطلب الثانى : الديمقراطية النيابية ٢٢

المطلب الثالث : الديمقراطية شبه المباشرة ٢٤

المبحث الثالث : وسائل ضمان الممارسة الديمقراطية ٢٦

المطلب الأول : حق الإنتخاب والتعددية السياسية ٢٧

المطلب الثانى : مبدأ انفصال السلطات واستقلال السلطة القضائية ٣٣

المطلب الثالث : الحقوق الاقتصادية الاجتماعية ٣٧

خلاصـــة الفصـــل الأول ٣٩

الفصل الثانى : ممارسة الديمقراطيـــة في عهد الرئيس الراحل (محمد أنور السادات) ... ٤٢

المبحث الأول : الديمقراطية فى ظل دستور ١٩٢٣ ودساتير الثورة ٤٣

المطلب الأول : مفهوم الديمقراطية وتطبيقها فى ظل دستور ١٩٢٣ .... ٤٣

المطلب الثانى : مفهوم الديمقراطية وتطبيقها فى ظل دستور ١٩٥٦ .... ٥٣

المطلب الثالث : مفهوم الديمقراطية وتطبيقها فى ظل دستور ١٩٦٤ .... ٥٧

المبحث الثانى : الرئيس الراحل «أنور السادات» على المستويات الفكرية والاجتماعية ٦٠

المبحث الثالث : الإتجـاه نحو الديمقراطية ٦٥

المطلب الأول : حركة التصحـــــيح ٦٦

المطلب الثانى : الشرعية الدســـتورية ٧٠

المطلب الثالث : الإتجاه نحو الإنفتـاح ٨٣

المطلب الرابع : الإتجاه نحو تعدد الأحزاب ٨٧

المبحث الرابع : الإتجـاه نحو التردد والتراجع ٩١

المطلب الأول : أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ .... ٩٢

الفرع الأول : أهمية أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ .... ٩٤

الفرع الثانى : موقف الرئيس الراحل إزاء أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ٩٧

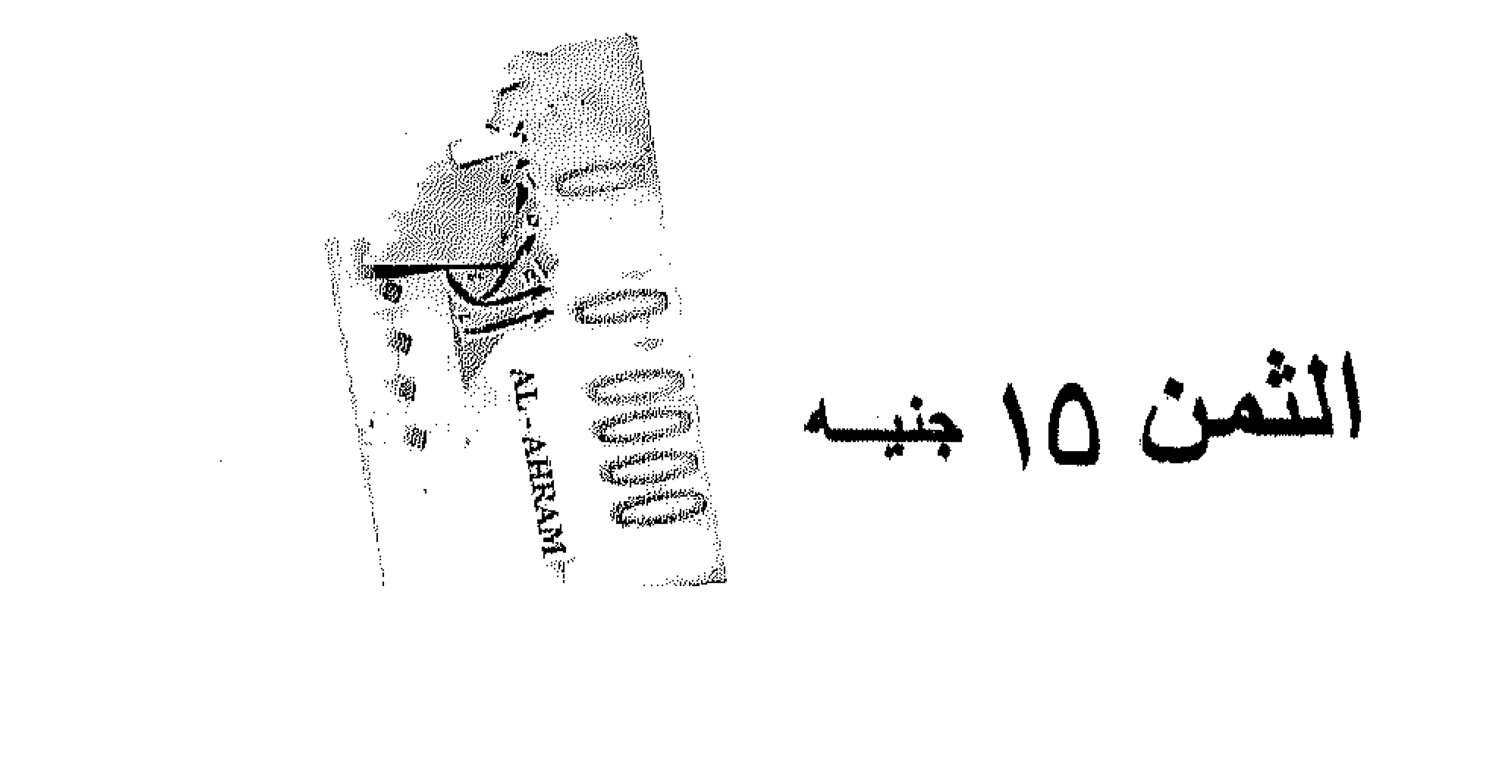
المطلب الثانى : اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ .... ١٠٤

الخاتمـــــــة ١٠٧

الأحاديث الخاصة ١١٣
– حديث السيدة/ چيهان السادات ١١٥
– حديث السيد/ منصور حسن ١٢٣
– حديث السيد/ خالد محيى الدين ١٥٤
– حديث السيد المستشار/ أحمد الحفنى ١٥٨
قائمة المراجع ١٦١

تم بحمد الله وتوفيقه

رقم الإيداع : ٩٥/٧١٥١
I.S.B.N. 977 – 00 – 9426 – 9



الثمن ١٥ جنيه